معهد الدراسات الدولية
جامعة بيرزيت

رسالة ماجستير

العنف السياسي وتأثيره على المعاهدات الثنائية الدولية، دراسة مقارنة: إيرلندا – فلسطين.

Political Violence and its Impact over the Bilateral International Agreements. Comparative Study: Ireland and Palestine

الطالبة: سلام حمدان

إشراف: د. روجر هيكوك

العنف السياسي وتأثيره على المعاهدات الثنائية الدولية: دراسة مقارنة: إيرلندا – فلسطين.

Political Violence and its Impact on the Bilateral International Agreements Comparative Study between: Ireland and Palestine

إعداد: سلام حمدان

رقم:985199

تاريخ المناقشة: 15.01.2005

المشرف: أ.د. روجر هيكوك

لجنة المناقشة:

أ.د. روجر هيكوك.

أ.د. هيلغا باومغرتن.

د. سمير عوض.

إهـــــــداء

الى الذين لم التقيهما
جدي وجدتي ..
استشهدا برصاص جيش " الدفاع " الاسرائيلي أثناء عبورهما نهر الأردن في محاولة يائسة للعودة الى الوطن.

الى روح أختي وديدة التي صارعت المرض طويلا وهي ترقب عودة والدنا الذي غيبته زنازين الاحتلال

الى أمي وأبي
من عانيا شتى صنوف العنف السياسي
ولا يزالا يحلمان بوطن بلا حواجز وبكثير من الأشجار

الى ابنتي لونا التي لها ولأترابها ارجوا مستقبلا آمنا وكريما

وأخيرا الى كل ضحايا العنف في فلسطين وايرلندا والعالم اجمع
لهم جميعا اهدي عملي هذا.

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل شكري وتقديري لجميع من ساهموا في إنجاح وتسهيل عملي،
أساتذتي الأفاضل الذين قدموا لي الكثير من التوجيهات والملاحظات القيمة
الأستاذ الدكتور المشرف روجر هيكوك
الأستاذة الدكتورة هيلغا باومغرتن
الدكتور سمير عوض

كذلك أتقدم بجزيل شكري من الدكتور ايمن يوسف على ملاحظاته الهامة
والصديق الدكتور مجدي الدقيقي على الملاحظات والتدقيق العام
هذا واشكر السادة الأفاضل الذين منحوني الوقت والصبر في مقابلات طويلة وتفصيلية

- القنصل الايرلندي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله *Mr. Niall Holohan*
- نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية في جامعة بيت لحم *Brother Fergus*
- والدي العزيز عبد المجيد حمدان الأمين العام السابق لحزب الشعب الفلسطيني وكاتب وباحث حالياً

كما وأتقدم بجزيل شكري وعرفاني ومحبتي من جميع أصدقائي وصديقاتي على وقتهم وجهدهم في توفير الكثير من المراجع والمعلومات لي، ومساعدتي على طباعة رسالتي وتدقيقها واخص منهم

- الصديقة العزيزة رجاء ابو علية التي منحتني الكثير من وقتها وجهدها
- الصديقة ثريا عليان
- أبي مرة أخرى، على التدقيق اللغوي للرسالة

وشكر خاص للصديق العزيز المحامي وليد الشيخ على توفيره الكثير من المعلومات وتقديم الملاحظات والمشورة

صفحة المحتويات

إهداء أ

ب

شكر وتقدير

ج

صفحة المحتويات

د

المقدمة

1 - 25

الفصل الأول – الإطار النظري

الباب الأول: العنف السياسي: **3**

1- تعريف: أ. لغوياً، ب: مفاهيمياً

2- نموذج تاريخي.

الباب الثاني: الإرهاب كأحد أشكال العنف السياسي: **10**

1- تعريف: لغوياً وتاريخياً.

2- مفهوم الإرهاب في القانون الدولي.

3- الإرهاب بين النظرية والواقع.

الباب الثالث: المقاومة كأحد أشكال العنف السياسي: **17**

1- تعريف لغوي.

2- المقاومة في القانون الدولي.

3- المقاومة اللاعنفية (السلمية).

4- نماذج لمعاهدات دولية كنتاج للعنف السياسي المتبادل.

***إستنتاجات.** **24**

VI. الفصل الثاني: القضية الفلسطينية – القضية الايرلندية: لمحة تاريخية ، أوجه الشبه – أوجه الاختلاف . **26 - 58**

الباب الأول : الصراع العربي – الإسرائيلي: **27**

1 – نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتشكيل م.ت.ف.1948 - 1967

2 – الكفاح المسلح

3 – الانتفاضة الجماهيرية والمباحثات 1987

4 – اتفاقية اوسلو 1993- نبذ العنف

5- انتفاضة الاقصى – انهيار العملية التفاوضية .2000-

الباب الثاني : الصراع الايرلندي – البريطاني **38**
1 – جذور تاريخية
2 – الطبيعة الإثنية في الصراع : أغلبية كاثوليكية ضعيفة واقلية بروتستانتية مسيطرة
3 – الحركة الوطنية وتشكيل الجيش الجمهوري الايرلندي 1916
4 – تقسيم ايرلندا 1921 واستمرار التمرد في الشمال 1969
5 – المعاهدات – نبذ العنف – تواصل الصراع .

الباب الثالث : ايرلندا – فلسطين : الشبه والاختلاف **48**
1 – التمييز الاثني – عنصر الدين
2 – المقاومة المسلحة – الارهاب
3 – الاهمية الدولية في الصراع
4 – الاتفاقيات – صعوبات في التنفيذ – دائرية العنف السياسي

101 – 59

VII. الفصل الثالث، مقارنة في إستخدام العنف وأشكاله، حالات منذ 1970 إلى وقتنا الحاضر

<u>الباب الأول:</u> العنف 1970-1993(قبل الإتفاقيات) **62**
أ. العنف الفلسطيني
1- جماهيري – تنظيمي
2- الكفاح المسلح كآلية عنف استراتيجية
3- الانتفاضة الأولى 1987 – رد الفعل على العنف الإسرائيلي
4- نهوض التيار الإسلامي
ب- العنف الإسرائيلي
1- قانون الطواريء والأحكام العسكرية
2- العقوبات الجماعية ومطاردة السياسيين

<u>الباب الثاني:</u> إتفاقيات – تعثرات – تواصل العنف (بعد الإتفاقيات) **78**
1- عسكرة الانتفاضة الثانية (الأقصى)
2- عقوبات جماعية مكثفة (إجتياحات)
3- الجدار الفاصل

<u>الباب الثالث:</u> أ- العنف 1970-1993 (قبل الإتفاقيات) **89**
أ. العنف الإيرلندي
1- العنف الكاثوليكي البروستاتني المتبادل
2- العنف ضد بريطانيا في سبيل التحرر الوطني
ب- العنف البريطاني
1- عنف الدولة
2- مطاردة السياسيين وعقوبات جماعية

الباب الرابع: تعقيدات – تواصل العنف (بعد الإتفاقيات) **99**
1- خضوع الجيش الجمهوري الايرلندي

VIII. الفصل الرابع:النظام العالمي الجديد وانعكاساته على القضيتين الفلسطينية والايرلندية **102 - 122**

الباب الأول:- نهاية الحرب الباردة **105**
1- تفكك المنظومة الاشتراكية وتفرد الولايات المتحدة على الساحة الدولية

الباب الثاني: - دور الولايات المتحدة في الصراعات الدولية **108**
1- تهميش القانون الدولي.
2- التغيرات الدولية والقضية الفلسطينية.
3- التغيرات الدولية والقضية الإيرلندية.

الباب الثالث:- 11 سبتمبر وتداعياته على قضايا التحرر الوطني **113**
1- 11 سبتمبر – تطور المفاهيم – مرحلة جديدة.
2- حرب "الإرهاب".
3- شرعية الحق في النضال والتوظيف الخاطئ لهذا الحق في ظل المعطيات الجديدة.

الباب الرابع: - المقاومة السلمية كخيار بديل في ظل الواقع الدولي الجديد **121**

IX. الخاتمة والإستنتاجات **122-127**

X. ملخص باللغة العربية وملخص باللغة الانجليزية

XI خرائط وصور. **هـ**

. المراجع **و**

المقدمة:-

يرتبط تعريف المفاهيم إلى حد كبير بالواقع الدولي ومعطياته السياسية والاقتصادية بشكل عام. لذا نجدها متغيرة أحياناً، ومشوّشة أحياناً أخرى، تكثر حولها تأويلات المحللين والمفسرين والسياسيين.

والتغّير في النظام العالمي حالة طبيعية ترافق التحولات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل الدول، خصوصاً الكبرى منها. ومؤخرا شهد العالم جملة من هذه التغيرات الجذرية، إقليمياً وعالمياً وعلى المستويين السياسي والاقتصادي. فعلى الصعيد الدولي إنهارت المنظومة الإشتراكية على رأسها الإتحاد السوفييتي. انحل حلف وارسو، وأخذت الشيوعية تنكفئ على نفسها في العالم أجمع، مما أدى إلى إنتهاء حقبة الحرب الباردة وما رافقها من صراع محتدم بين القطبين العظميين. وتحول النظام الدولي مباشرة إلى نظام أحادي القطب انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة عليه. تراجعت الإيديولوجيات، بما تحمله من منظومة أخلاقية، لصالح العوامل الإقتصادية وسباق التكنولوجيات في السياسة الدولية، مما أدى لاستنباط قيم ومفاهيم ومفردات جديدة تتوافق مع متطلبات النظام العالمي الجديد.

نظرياً، نحن نستطيع تحديد وتأطير المفاهيم والمفردات، وبالتالي سريانها على الجميع، إلا أنه في ظل الواقع الدولي المعاصر – أحادي القطب – الذي أشرنا إليه أعلاه، بات ذلك شبه مستحيل من الناحية الفعلية. فالمفهوم يرتبط بموازين الصراع، ويُحدده الطرف الأقوى. وفي واقعنا الحالي، تقوم الولايات المتحدة بهذا الدور.

تمثلت أهم إشكاليات هذه الدراسة المقارنة في تعريف المفاهيم، وتطبيقها العملي على الحالات المدروسة، وهي هنا إيرلندا – بريطانيا وفلسطين – إسرائيل. ففي النظام العالمي الجديد وأهدافه المرحلية والإستراتيجية بعيدة المدى اختلطت قيم المقاومة "بالإرهاب"، ولم يعد هناك قبول لأصوات حركات التحرر في بقاع مختلفة من العالم. وبات من السهل، كما يبدو، وسم الكثير من الحركات النضالية بالعنف والإرهاب. وهذا ما حدث بالفعل خصوصاً في حالة القضية الفلسطينية والتي يختلف موقف الإدارة الأمريكية منها، عنه في الحالة الإيرلندية.

أما في القانون الدولي، فإن الحد فاصل وواضح وبيّن، بين ما هو "إرهاب" وما هو مقاومة، خصوصا عندما يتعلق الامر بكفاح الشعوب ضد المعتدين. وجاء في بنود القانون المذكور، أن الإحتلال "هو الشكل الأعلى للإرهاب". وأن من حق الشعوب أن تقاوم الاحتلال والإستعمار بكل الوسائل الممكنة، للدفاع عن النفس والحفاظ على الهوية والوجود.

لكن دراستنا المقارنة هذه تتناول العديد من العناصر والمعطيات المتشابكة التي تجعل من الصعب نقل المفاهيم النظرية كما هي وإسقاطها على الواقع العملي. فحالتّا إيرلندا وفلسطين، ترتبطان بعوامل تاريخية، ودينية وإثنية وإستيطان للأرض طويل المدى بات جزءاً من الواقع، بحيث لم يعد سهلا التعاطي معهما كحالتين تقليديتين للاستعمار والمقاومة، كما حدث في زمن الإنتداب مثلاً، أو في الحرب العالمية الثانية.

كان لا بد لطرفّي الصراع في كلتي الحالتين من التفاوض، بهدف الوصول إلى حل واقعي يمكنهما من التعايش معاً. وحدث هذا بعد عقود طويلة ومتتابعة من العنف المتبادل. كما ووُسمت منظمات المقاومة لدى الطرفين المُعتدى عليهما "بالإرهاب". في الحالة الفلسطينية كانت م. ت. ف (منظمة التحرير الفلسطينية)، وفي الحالة الإيرلندية كان I.R.A (الجيش الجمهوري الإيرلندي). وقد أُضطر الأخيران، أثناء سير العملية التفاوضية إلى نبذ العنف، وإعلان التخلي عن الكفاح المسلح كإستراتيجية مقاومة ضد الإحتلال.

توّج عهد الإدارة الأمريكية السابقة – إدارة الرئيس بل كلينتون – كعصر ذهبي للمفاوضات واتفاقيات السلام سواء للقضية الإيرلندية – البريطانية، أو الفلسطينية – الإسرائيلية. مع فارق واضح جداً في الموقف الأمريكي من القضيتين. فهومتعاطف، مساند وداعم في الحالة الأولى (الإيرلندية)، نتيجة لضغط اللوبي الإيرلندي – الأمريكي أثناء الإنتخابات الرئاسية في واشنطن، في حين، أنه سلبي وعدائي تجاه الطرف الفلسطيني وموالي ومساند لإسرائيل والصهيونية العالمية بشكل عام.

اختلف الحال كثيراً، مع تغيّر الرئيس والإدارة الأمريكية في عهد بوش الإبن. إنحرف التوجه من المفاوضات وعمليات التسوية السلمية، نحو حرب معلنة على ما يُسمى "بالإرهاب"، خصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر، التي فتحت، بين ليلة وضحاها، صفحات جديدة في التاريخ، ليس تاريخ أمريكا وحدها، بل تاريخ العالم أجمع وبكل قضاياه.

تتأثر كثيراً قضيتا البحث لدينا (إيرلندا وفلسطين) بكل ما جرى ويجري على الساحة العالمية، وخصوصاً بعد تربع البيت الأبيض، وبلا منافس على عرش العالم. لقد زادت المفاهيم تعقيداً وتشويشاً، وخصوصاً مفهوم "الإرهاب"، الذي وُضعت له معايير خاصة ومتقلبة تخدم مصالح الطرف الأقوى في المعادلة.

لم نستطع إعتماد تعريف عملي ومحدد لمفهوم الارهاب في هذه الرسالة، مما اضطرنا للتعامل معه فقط كاقتباس موثق عن الآخرين. اما المصطلحات الأخرى فتبدو أكثر وضوحاً. العنف السياسي، ورغم تعدد تعريفا ته، متفق عليه إلى حد كبير، ويتسم بواقعية تمكن من إسقاطه على القسم الأعظم من الحالات. ولم يكن هناك خلاف حول عنف المقاومة الشعبية ضد الإستعمار في

الكثير من الحالات. وهو في واقع الحال، عنف مبرر، ومقبول ومعّرف في القانون الدولي. ولكن، وفي الوضع الدولي الجديد، جرى وسمه ووسم المقاومة "بالإرهاب" وهو ما لا نتفق معه، وفي رأينا هناك حد فاصل ما بين العنف السياسي (في تعريفاته المتنوعة) وبين "الإرهاب"، وبين المقاومة ضد الإحتلال.

لقد حاولنا في هذه الرسالة أن نتتبع الخطى التاريخية في مسار القضيتين، موضوع المقارنة، وذلك عبر تعريف – أو محاولة تعريف – المفاهيم، ذات العلاقة، في البداية، ومن ثم محاولة التنقيب السريع في تاريخ كلتي القضيتين، بين ما هو مشترك، وبين ما هو مختلف بينهما. ثم قارنا بين آليات العنف المستخدم، وأصوله وتوجهاته لدى الطرفين وفي حقبة زمنية محددة، ما قبل وما بعد الإتفاقيات وكيف خدم ذلك أو أضر بالعملية التفاوضية، وصولاً إلى ما عكسه ولا يزال يعكسه النظام العالمي الجديد، بكل توجهاته ومتطلباته ومصالحه على القضيتين، الفلسطينية والإيرلندية، وما يتطلبه ذلك من إعادة النظر وبشكل جدي في الآليات المستخدمة في عملية الصراع، وخصوصاً من جانب الطرف الأضعف. تحديداً بعد 11 سبتمبر والحرب الجديدة المعلنة في العالم كله على (وتحت ذريعة) ما يُسمى "بالإرهاب". وبالتالي، فإن تسلسل فصول البحث المقارن بشكله الحالي كان مقصوداً لغايات الدراسة.

قُسمت الدراسة إلى أربعة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة والملاحق. تناول الفصل الأول الإطار النظري بكل ما يشمله من تعريفات لغوية ومفاهيمية يحتاجها البحث في فصول ثلاثة، في الاول تم تعريف العنف السياسي والإرهاب والمقاومة، دون إغفال رؤية القانون الدولي لهذه المصطلحات. ومن ثم تطرقنا إلى مفهوم المقاومة اللاعنفية (السلمية) التي لها فاعليتها وقوتها وتأثيرها الخاص.

الفصل الثاني تناول القضيتين الإيرلندية والفلسطينية في لمحة تاريخية وتوثيقية، مع محاولة تقديم أوجه الشبه والاختلاف بينهما. وقد جاء في أبواب ثلاثة لتتناول: الصراع العربي – الإسرائيلي، الصراع الإيرلندي – البريطاني، وايرلندا – فلسطين: الشبة والإختلاف. تناولنا فيها جميعاً البعد التاريخي والإثني والديني، والكفاح المسلح، ومن ثم المفاوضات والاتفاقيات التي تعثرت كثيراً في حالة القضية الفلسطينية.

الفصل الثالث هو مقارنة في استخدام العنف وأشكاله المتنوعة، منذ 1970 حتى وقتنا الحاضر. وقد أتى في أربعة أبواب فصلت العنف الفلسطيني والعنف الإسرائيلي بين 1970 – 1993، وصولاً إلى الإتفاقيات ومن ثم التعثرات ومواصلة العنف مجدداً في إنتفاضة الأقصى والإجتياحات الإسرائيلية المتتالية. كذلك العنف الإيرلندي والعنف البريطاني في نفس المدة الزمنية حتى الإتفاقيات وخضوع الجيش الجمهوري الإيرلندي واستعداده لتسليم أسلحته.

أما الفصل الرابع فقد تناول النظام العالمي الجديد وإنعاكساته على القضيتين الفلسطينية والإيرلندية. وجاء في ثلاثة أبواب. الأول تناول نهاية الحرب الباردة وما أدت إليه من نظام أحادي القطب. والثاني دور الولايات المتحدة في الصراعات الدولية والتغييرات على صعيد القضية الإيرلندية والقضية الفلسطينية. وأفردالباب الثالث لأحداث 11 سبتمبر وتداعياتها على قضايا التحرر الوطني واستحداث ما سُمي بالحرب على "الإرهاب". أما الباب الأخير فدار حول مفهوم المقاومة السلمية كخيار بديل في ظل الواقع الدولي الجديد، وكآلية أكثر واقعية، ربما، في ظل الظروف الآنية.

أسباب إختيار موضوع البحث:-

موضوع البحث لا يزال مثار جدل ونقاش، خصوصاً بعد التغيرات العميقة في النظام العالمي وما حملته رياحها من رؤية جديدة للعديد من المفاهيم، ومنها مفهوم العنف السياسي. هذا إضافة للرغبة الذاتية في دراسة القضية الفلسطينية وما يتخللها من عنف سياسي طويل الأمد ضمن حالة مقارنة مع قضية أخرى قد تشبهها في بعض الجوانب، بنيّة الإستفادة من تجارب الآخر.

أهمية البحث:-

الكثير من الأدبيات، تناولت موضوعة العنف باعتبارها إشكالية غاية في الجدية والخطورة، وذلك مع تداعيات موازين القوى المعاصرة.

يشمل العنف في بوتقته الكثير من القيم والمفاهيم ذات الصلة. أهمها وأكثرها حضوراً مفهوما المقاومة والإرهاب، اللذان حدث وأن إختلطا وتشابكا بشدة، خصوصاً مع الرؤية الأمريكية أحادية الجانب. فالأخيرة دوافعها تسلطية استعمارية. وجُل أهدافها هو السيطرة على العالم أجمع، عبر آلتها العسكرية، والإقتصادية والسياسية والثقافية. لقد بات مجال قوى التحرر والنضال ضد الإستعمار والإستيطان ضيقاً للغاية. ولم يعد من صوت أو نصير لدول العالم الضعيفة – وهي كثيرة جداً -، ومن هنا كان التلويح بـ "الإرهاب" و "محاربة الإرهاب"، حجة قوية تبرر الإمعان في التسلط والإعتداء على الضعفاء وكل من تسوّل له نفسه التصدي للاطماع الأمريكية بتجلياتها الثقافية، أو الإقتصادية وكل ما تحويه العولمة في جعبتها.

السياسة هي فن المناورة والتكتيك. وأدوات الصراع متنوعة. وربما تكون غاية الحكمة إدراك الواقع والتصرف بموجبه، عبر استخدام الآلية المناسبة في الوقت المناسب.

في ظل هذا الظرف، من المناسب جداً أن نقرأ التاريخ جيداً، وأن نحسب ونقيس ونقارن. كيف أثر العنف على مسار قضايانا؟ ما هي أنواعه؟ وما النتائج؟ وكيف علينا أن نستفيد من حكمة التجربة!

منهج البحث وإطاره الزماني:-

المنهج هو الطريقة التي يستخدمها الباحث لدراسة مشكلة أو سؤال يطرحه موضوع البحث. والعادة تجري بأن يحدد نوع البحث للباحث منهاجية الدراسة، حتى يمكن الإستفادة من الجهد المبذول في مراجعة شتى المصادر والعودة إلى الأحداث وترجمتها.

وفي حالتنا هنا فإن المنهج التاريخي التحليلي المقارن يبدو الأنسب للدراسة. حيث يستخدم لدراسة الأحداث والظواهر التي مضى عليها وقت، سواء قصير أو طويل. إنه منهاج يُعّلمنا عن الماضي – يقدم لنا التجربة – يساعدنا على الفهم والإستفادة عبر التحليل والمقارنة.

هذا ولا بد من اعتماد المنهج الوصفي، لوصف الأحداث، ووصف الحالة، موضوع الدراسة، بهدف تحليلها والإجابة على التساؤلات أو اللُبس – إن وُجد – من حولها.

وفي سعينا للدراسة والمقارنة وسبر أغوار الماضي، لا بد من الإستعانة بالمصادر والأدبيات المختلفة، كالكتب والدوريات والصحف والإنترنت، كذلك الوثائق، وباللغتين، العربية والإنجليزية. هذا إضافة إلى بعض المقابلات الشفهية مع شخصيات ذات العلاقة لإغناء البحث.

وبهذا الصدد قمت بمراجعة عشرات الادبيات بأشكالها المتنوعة، سواء تلك التي تتناول المفاهيم المختلفة مثار البحث والجدل في الدراسة، كمفهوم العنف المجرد، والعنف السياسي ، والمقاومة المسلحة ، والمقاومة السلمية، والارهاب وغيرها ، أو تلك التي تسهب في وصف الاحداث التاريخية وتسلسلها في حالتي الدراسة(ايرلندا وفلسطين) وخصوصا تلك التي توضح اشكال ومراحل النضال ، وطبيعة وأليات العنف المنظم الذي مارسه الاحتلال البريطاني، كذلك الاسرائيلي على الشعبين الايرلندي والفلسطيني عبر عقود الاحتلال الطويلة وحتى اللحظة. وربما يكون اهم تلك الادبيات، التي تنوعت بين الكتب والدوريات والصحف وصفحات الانترنت والمعاجم والمعاهدات، وباللغتبن العربية والانجليزية،(كما يرد بالتفصيل في باب المراجع) كانت المراجع الاكثر افادة والاكثراستخداما لهذا البحث: يزيد صايغ في بحثه المفصل والمسهب حول الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، وحسنين توفيق ابراهيم حول ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، توفيق ابو بكر عن مسيرة التسوية السياسية 1977- 1994 ، ، ورون بوناك في اوراق اسرائيلية-من اوسلو حتى طابا.

كذلك المراجع باللغة الانجليزية ، واهمها جين شارب والمقاومة اللاعنفية، ايان لوستك موجز تاريخي عن دول غير مستقرة، روجر هال والمثلث الايرلندي، دانا جاكلين وفلاديمير جابوتنسكي وغيرهم.

هذا اضافة للاعتماد على عدد من الدوريات ، ومن اهمها: مجلة النهج ، السياسة الدولية ، صوت الوطن،الدراسات الفلسطينية وشؤون الاوسط .

اعتمدت الدراسة ايضا على المقابلات المفصلة مع عدد من الشخصيات الايرلندية والفلسطينية ، والتي ساهمت في اثراء البحث واغنائه بالمعلومات التفصيلية القيمة، خصوصا ما يتعلق بالشق الايرلندي البريطاني ومعاصرة واقع الاحداث هناك على الارض، وذلك للحاجة الماسة لمعرفة اوسع عن طبيعة الصراع البريطاني الايرلندي والايرلندي الاثني- الديني الداخلي. ومن أهم هذه المقابلات :

- القنصل الايرلندي لدى السلطة الفلسطينية د. نايل هولوهان، في مقابلة تفصيلية ولمدة ثلاث ساعات متتالية، حيث قدم الكثير من المعلومات القيمة عن الواقع المعاصر في كل من ايرلندا الشمالية وايرلندا الجنوبية، أزمة الانفصال الموجعة في 1921 ، نشاط الجيش الجمهوري الايرلندي ، والعنف البريطاني المنظم والعقوبات الجماعية. كما وابدى السيد هولوهان تفاؤله الواضح بانفراج قريب وحقيقي في ايرلندا الشمالية ناتج عن رغبة قوية من الناس ، ونية جدية من قبل البريطانيين بالتوصل الى حل مريح ودائم. وتكمن اهمية اللقاء مع السيد هولوهان كونه سياسي عاصرشخصيا ،ولا يزال، القضيتين قيد الدراسة، والذي بناء عليه يستنتج أن القضية الفلسطينية اكثر تعقيدا وتشابكا من نظيرتها الايرلندية، وبذا فهو لا يبدي كثيرا من التفاؤل اتجاه الاولى.

- نائب الرئيس للشؤون الاكاديمية في جامعة بيت لحم برذر فيرغس من ايرلندا الشمالية، والذي قدم بدوره تحليلا دقيقا للأحداث وشرحا عن طبيعة الصراع الديني المتطرف الى جانب الاثني في ايرلندا موضحا الدور السلبي لحركة الاورنجز البروتستنتينية المتطرفة وارتباطها بالمعتقدات الدينية اليهودية. هذا اضافة الى تقديمه خارطة مفصلة للقوى السياسية الضاغطة والمؤثرة في الصراع الداخلي الايرلندي – البريطاني.

- عدد من المقابلات مع طلبة جامعيين ايرلنديين كاثوليك في جامعة يورك – كندا ، قدمت صورة عن شعورالجيل الشاب المغترب وهواجس الوطن والتحرير والحق في المقاومة، وبعض

الوصف لأشكال العقوبات البريطانية ضد الايرلنديين وللعنف العسكري الممنهج ضد السكان العزل .

- مقابلة تلفونية مع ناشطة سياسية ايرلندية (لا تفضل ذكر اسمها) تعيش في مدينة تورنتو –كندا تعمل ايضا في قضايا حقوق الانسان وقضايا المرأة ، عبرت عن استياء بالغ من نعت الجيش الجمهوري الايرلندي" بالارهاب" واشارت ان هذا رأي الايرلنديين عموما وليس رأيها وحدها ، وانها محاولة لقلب الصور لأن المحتل هو الذي يستحق هذا النعت وليس العكس.

- مقابلة تفصيلية مع السيد عبد المجيد حمدان ، الأمين العام السابق لحزب الشعب الفلسطيني (الحزب الشيوعي سابقا) وكاتب وناشط سياسي حاليا . تناولت المقابلة تاريخ الشيوعيين الفلسطينيين واعلان الموافقة على قرار التقسيم 1947 ، اشكال واساليب المقاومة ، وموقف الفصائل الفلسطينية الاخرى من تبني الشيوعيين مبدأ المقاومة اللاعنفية، هذا اضافة الى رواية احداث مهمة ومفصلية في تاريخ الصراع ، واشكال واساليب التعذيب الجسدي والنفسي في سجون الاحتلال الاسرائيلي والذي شمل الشيوعيين أيضا. هذا وقد اكد السيد عبد المجيد على خطورة الانسياق وراء المخطط الصهيوني،الذي لم يتغير عبر التاريخ ، باستفزاز الفلسطينيين واستثمار رد فعلهم ، ودعى بقوة الى العودة للكفاح الجماهيري المنظم والسلمي " حتى نستطيع ان نقدم المعادلة بشكلها الصحيح والواقعي كشعب أعزل تحت الاحتلال ومحتل بكامل عتاده الحربي".

أما الإطار الزمني للبحث، فليس بالإمكان ضبطه تماماً، وذلك بسبب الحاجة أحياناً للعودة إلى التاريخ القديم لدراسة أصول الصراع ومكامنه وعلاقته بما يحدث الآن، أو بالتدقيق في واقعنا المعاصر الحالي.

ولكن جزءاً كبيراً من الدراسة يتناول الفترة التاريخية الواقعة تحديداً بين 1970-1993. وهي في واقع الحالتين تتناول جُلّ الأحداث العنيفة (خصوصاً في أشكال المقاومة والرد عليها)، ومن ثم بدء عصر التفاوض والمعاهدات الثنائية "السلمية".

Abstract

The fall of the Soviet Union and the social regime has caused a total change of the international power game equation. The USA became the only superpower on the top of the world, which resulted on retreat of all national and leftist evolutional movements. These important changes were accompanied with clear confusion of certain concepts and values, most specifically, after September 11th, were the war on "Terrorism" was declared according to the definitions and measures of the White House. As a result of the USA's imperialistic aggression, all resistance national movements have been labeled as "terrorists".

Both the Palestinian, and the Irish causes are current lively samples of independence issues, where the trial intersected aspects of conflict is represented: Ethnic, Colonial, and Religious. They are also samples of long historical conflicts in which resistance took place both massively, and armed, and the severe aggression and collective punishment carried out by occupiers, is still present.

Ireland, and Palestine have suffered (and still suffering) colonial occupation, total control of land and resources, and ethnic- religious obvious discrimination. As a result, national movements have emerged as self defense, and to fight for the right of existence, while it was quite clear that the Arabs are not up to fight for Palestine, in consequences, PLO (Palestinian Liberation Organization) was formed to represent the Palestinian cause.

The IRA (Irish Republic Army) was also established during the era of preparations for separation with southern Ireland. Both (PLO and IRA) have adopted armed resistance, which was carried out not only in the territories of the oppressors, but in all possible fronts all over the world. Peak of their violent activities took place in the 70s and 80s of the previous century, while it retreated during the 90s as a reflection of the regional and international atmosphere. In the meantime the violence of the occupiers, represented by the highly militarized regular armies, was and still a daily story of suffer and aggression against the Irish and the Palestinian peoples.

Negotiations, and peace treaties between the Israelis and the Palestinians, and between the British and the Irish came as a logical result of the long resistance against occupation, which was quite variable from armed attacks to peaceful massive up rises. Both treaties, Oslo and Good Friday, were declared in 1993 under auspices of the United States, who did not use the same measures in both cases. The White House was sort of supportive to the Irish people pressured by the catholic Irish lobby, which happened to be very influential during the presidential elections, while on the other hand, it was totally bias for the Israeli side, also pressured by the

Jewish and the Zionist-Christian communities. This attitude also reflects USA's strategic interests in the Middle East.

According to the new standards set by the Americans, both the Irish and the Palestinian resistance have been described as terrorist actions. The severe violent aggression organized and directed by the state of Israel ,and the state of Britain targeting collectively the Palestinians and the Irish was justified by security reasons, "self-defense", and "fighting terrorism".

A quick overview of the history of both causes points that nonviolent well-organized massive resistances have been always fruitful and productive on all levels: Media, negotiations, and politics. Massive revolts have always embarrassed the occupiers, and directly positioned the true objective, unequal sides, of the equation: Fully armed invaders striking natives demanding legal and human rights of dignity and independence.

The Irish-British cause seems to be heading towards final resolutions, while the internal ethnic-religious discrimination between the two groups (Catholics and Protestants) in Northern Ireland is still present, and requires time. In the mean time, the Palestinian-Israeli cause is getting far more complicated. Al-Aqsa Intifada 2000, unlike the previous one in 1987, is armed and none massive, which allows the Israeli governments to use their full weaponry, totally supported by the USA, invading, destroying, confiscating lands, demolishing houses, chopping the Palestinian territories , constructing the separation wall, using all terms of collective punishment, and decreasing any chances of realistic sovereign Palestinian future state.

The present international, and regional environment, requires lots of wisdom, and objective ways of thinking. The Palestinians have to work according to a realistic vision, and to ignore the Israeli attempts of provocations (the usual strategies of Israel). Acting and reacting should be strategic, with full awareness of the Zionists attempts of presenting the cause to the world as two parts in conflict.

Massive revolutions embarrass the invaders, and oblige them to react accordingly, while colonialists tend always to colonize the minds of the oppressed people to control them. Israel clams the need of security, and manipulates the long history of anti-Semitism to cleverly provoke fear factors among the Israeli people, so violent reactions by the Palestinian would serve it, and would present its aggressive aggression as "self-defense".

On the scale of power, just causes are not counted. Previous experiences in history have undoubtedly proved it. Wisdom armed with intelligent and realistic visions is the right road towards justice accomplishment, as

the tool is not sacred in resistance movements against aggression and racism, while the goal is.

الفصل الأول

الإطار النظري

تمهيد :

إشكالية التعريف بالمفاهيم وتحديدها تُعد من المعضلات الأساسية في أي تحليل سياسي أو أكاديمي، وربما في التحليل الإجتماعي بشكل عام. فقد يحوى المفهوم الواحد العديد من التعريفات التي ربما تتداخل أو تتناقض، الأمر الذي يخلق قدراً كبيراً من الإضطراب واللبس جراء إستعمال هذا المفهوم. فالظواهر السياسية والإجتماعية عامة، ظواهر مركبة ومتعددة المتغيرات مما ينعكس وبقوة على طبيعة المفاهيم الدالة عليها. كما أن موازين القوى وتركيبتها العالمية ذات أثر قوي على تعريف وتحديد المفاهيم، خصوصاً تلك التي تستفيد منها القوى العظمى لخدمة مصالحها، تبرير سياساتها، خصوصاً العدوانية منها، وترجمة أهدافها وقائع على الأرض.

وقد يكون مصطلح "العنف السياسي" بما يحويه من مفاهيم ذات الصلة، ك"الإرهاب" والمقاومة، نموذجاً حياً شديد الوضوح على إشكالية التعريف والتحديد للمفاهيم. ف"الإرهاب" مثلاً هو المفهوم الأكثر إثارة للجدل والأكثر إستخداماً في مختلف وسائل الإعلام العالمية، خصوصاً منذ 11 ايلول 2001. ورغم هذا الإستعمال الواسع النطاق للكلمة فإنه ليس هناك أدنى إتفاق حول التعريف الدقيق والمحدد والمقبول من كافة الدول والجماعات والشعوب لمصطلح "الإرهاب" هذا.

كما ويختلط مفهوم "الإرهاب" مع موضوعة المقاومة الشعبية ضد الإحتلال الأجنبي، حيث يجري تصنيف الأخيرة كممارسات إرهابية يجب محاربتها. ففي مؤتمر بروكسل عام 1874 ومؤتمر لاهاي 1899، 1907 اختلف المشاركون حول مصطلح المقاومة الشعبية. دافعت الدول الضعيفة عن وجوب احترام حق المدنيين في الدفاع عن وطنهم من خلال ممارسة المقاومة الشعبية المسلحة، والتي تشكل ضمانة للدول الصغيرة باستمرارية مقاومة الإحتلال الأجنبي بعد خسارتها للحرب النظامية. اما الدول الكبرى فقد حاولت حصرالمقلومة فقط بالجيش النظامي، ليتسنى لها حماية جيوشها في حالة احتلال دول أخرى دون مواجهة مقاومة شعبية قد تسبب لها الهزيمة.

ويعرض هذا الفصل إشكالية تعريف المصطلحات، وذلك نظراً لإتسام ظاهرة العنف بالتعقيد والتداخل، وتعدد صور العنف وأشكاله، وتنوع دوافعه وأسبابه، وتعدد مستويات ممارسته. كما أن للظاهرة أبعادها السياسية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية. إضافة لعدم توفر أي اتفاق بين الباحثين حول التعريف الاجرائي للمفهوم، حيث تتعدد المؤشرات التي يطرحونها لها.

كما يلقي الضوء على تداخل مصطلحي "الإرهاب" والمقاومة والموقف منهما في القانون الدولي. كذلك على الفرق بينهما. فالمقاومة عمل مشروع وحق تاريخي للشعوب المقهورة في الدفاع عن

نفسها. وان ممارسة تلك الشعوب "للعنف" لتحقيق أهدافها في الحرية والإستقلال يختلف عما يُشار إليه من أعمال إرهابية تقوم بها بعض الجماعات وأحياناً بعض الدول.

كما وسوف يُشار إلى المقاومة الشعبية اللاعنفية كخيار واقعي أحياناً للدفاع عن النفس والتعامل مع المعطيات والمناخ الدولي العام، كآلية واقعية في الكثير من الحالات لإضعاف المعتدي الاكثر قوة سواءً عسكرياً أو إعلامياً.

وعلى الرغم من إختلاط وتعدد التعريفات لمفهوم العنف السياسي، إلا أننا في هذه الدراسة سوف نحاول تبني إحداها كمرجعية في هذا البحث.

الباب الأول – العنف السياسي

1- المنظور اللغوي والمفاهيمي

أ. لغوياً : كلمة عنف في اللغة العربية من الجذر (ع – ن – ف)، وهو الخرق بالأمر وقلة الرفق به. وهو عنيف، إذا لم يكن رفيقاً في أمره. وَعُنف به، وعليه عنف، وعنافة: أخذه بشدة وقسوة، ولامه وعيره. واعتنف الأمر: أخذه بعنف، وأتاه ولم يكن على علم ودراية به واعتنف الطعام والارض: كرههما. والتعنيف: التعبير واللوم والتوبيخ والتقريع. [1]

وبذا فكلمة "عنف" في اللغة العربية مراد بها كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم والتقريع. وبناءً عليه فإن العنف قد يكون سلوكاً فعلياً أو قولياً.

أما في اللغة الإنجليزية فإن أصل الكلمة "Violence" هو لاتيني من: "violentia"، بمعنى: إستخدام غير مشروع للقوة المادية – بأساليب متنوعة – لإلحاق الأذى بالأشخاص والاضرار بالممتلكات. وهذا يتضمن معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين وإيذائهم. [2]

أما في معجم وبسترز، الطبعة العاشرة، يتعدى مفهوم العنف الإيذاء المادي إلى المعنوي، حيث أن العنف معرف أيضاً في التعبير والمشاعر. كذلك في معجم أوكسفورد لدارسي اللغة الإنجليزية،فإن أصل الكلمة "Violate" بمعنى نقض العهد، القسم، المعاهدة، التصرف بلا ضمير ولا احترام إتجاه المحرمات والمقدسات، الاغتصاب، وخرق حقوق المواطنين، كالحق في التعبير عن الرأي. كما وفي تفسير الإسم: "Violence" في نفس المعجم، يُشار أيضاً إلى العنف المعنوي إتجاه المبادىء، والمعتقدات: "*It would do violence to his principles to eat meat*" [3]

أما في معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، فيرد أن العنف أو الإكراه يُعتبر: " من الأسباب القانونية التي تفقد الإتفاقات والمعاهدات التي تعقد في ظلها قوتها الإلزامية. ويتناول الإكراه إما المندوبين المفوضين شخصياً، كإستعمال وسائل العنف والتهديد والتعذيب معهم (كإقدام هتلر ليلة 15 آذار 1939 على تعذيب رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا لحمله على توقيع المعاهدة) أو اتخاذ تدابير ضد الدولة المعنية بالذات كطرد رعاياها أو وضع أموالهم تحت الحراسة، أو إقامة الحصار البحري حول شواطئها، أو الاحتلال العسكري المؤقت لجزء من إقليمها. ويختلف الأمر بالنسبة لمعاهدات الصلح

---

[1] مجد الدين الفيروزابادي، *القاموس المحيط*، ج 3، ط 4 (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى)، 17. والمعجم الوسيط، ج 2، ط 3 (القاهرة: مجمع اللغة العربية).

[2] C.T. Ontons, *The Oxford Dictionary of English Etymology* (Oxford Clarendon Press, 1966), 982.

[3] *Merriam Webster's Collegiate Dictionary*, 10th ed.

التي تُعقد في ظل الإحتلال العسكري بعد هزيمة الدولة في حرب قائمة، لأن من طبيعة هذه الإتفاقات أن توقع في جو من الإكراه، الأمر الذي يفسد صحتها.[4]

ب- مفاهيمياً:

تناول علماء الإجتماع في أمريكا الشمالية وأوروبا قضايا العنف الاجتماعي والسياسي بكثافة تجسدت في العديد من مؤلفاتهم وكتاباتهم. منهم إرنست فان دين هاغ وتشارلز ريفيرا وكينيث سويتزر وساندرا بول روكيج وتيودور ادورنو ورالف دارندورف وهابر ماس وغيرهم كثيرون.

كما واهتم العديد من الباحثين السياسيين والاجتماعيين في الشرق بمفهوم العنف السياسي منهم حسنين توفيق ابراهيم وبكر قباني وخليل احمد خليل ورشيد الدين خان وعلي محمود دليلة وغيرهم أيضاً الكثيرون.

وقد ميز معظم هؤلاء الباحثين بين العنف الاتي من أعلى (أي الذي تستخدمه الأجهزة العسكرية والبوليسية والاستخبارات والتشريع والعقاب) وبين العنف الذي تمارسه الشعوب المستضعفة ضد الجلادين المستعمرين، وأخيراً نموذج العنف الذي بلغ حجماً لم يسبق له مثيل في المجتمع الرأسمالي، فهو يلازم أشكال الإجرام العام المختلفة والعصابات المنظمة.[5]

ويجد معظم العلماء الغربيين أن ظاهرة العنف (إنطلاقاً من تجربة المجتمع الغربي) ومظاهرها تعود بالأساس إلى تفاقم التناقضات الإجتماعية وحالات القلق المتصاعدة والإستهلاك الروحي والمادي للحضارة والوعود الكاذبة التي تغدقها السلطة السياسية على الجماهير.[6]

أما فرويد فيؤكد أن آلية السلوك العدواني للناس تحركه فقط بعض الغرائز الفطرية التي لا يمكن السيطرة عليها والموجودة في كل زمن في الطبيعة البشرية: "إن وجود هذا الميل للعدوان الذي نستطيع أن نلمسه في أنفسنا وبالتالي نستطيع التأكد من وجوده لدى الآخرين، هو العامل الذي يفسد علاقاتنا بمن يجاورنا ويجبر المدنية على القيام باستهلاك جهد كبير، وبنتيجة هذه العدوانية البدائية والمتبادلة بين البشر، يتهدد المجتمع المتحضر إستمرار بالفناء". كذلك فان ما تقدمه الدارونية هو صدى شبيه بأفكار فرويد، وهي ترجع أصل كل الصدامات الإجتماعية ومظاهر العنف إلى عوامل بيولوجية بحتة!

---

[4] سموحي فوق العادة، معجم *الدبلوماسية والشؤون الدولية*، (بيروت:Librairie du Liban، 1974)، 456.

[5] محمد توهيل فايز أبو هنطش، *علم الإجتماع السياسي قضايا العنف والحرب والسلام* (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1998)، 125.

[6] المصدر السابق، 126.

لقد جرى التعاطي مع قضية العنف السياسي، خصوصاً من الغرب، بشكل سلبي للغاية، حيث ثار المفكرون الإجتماعيون في مختلف نظرياتهم (خاصة في أمريكا) ضد العنف والحروب والعنصرية بوجه عام، ولكن ليس ضد القوى المتسلطة التي تتحمل مسؤولية الأعمال العسكرية والعدوان والتي تشكل المنبع الأول للنزاعات الإجتماعية في العالم.[7]

في هذا السياق يوصي العلماء، ليفن وكامبل، بتقسيم العنف إلى نوعين: "الإعتداء الجسدي – القتل، العمليات العسكرية، الإعتداء بالسلاح، المنازعات، الإهانات، الأعمال ذات الطبيعة المسببة للآلام والخسائر الجسدية والمادية... والإعتداء الشفهي – بالتهديد وتشويه السمعة، والتخويف والسباب والخيانة المتعمدة.."[8]

إذاً يظل هناك تساؤل قائمً حول طبيعة وماهية العنف، وأي حلول يمكن أن تكون له، وهل هو فطري أم مكتسب، أم ناتج من تفاعلات إجتماعية وحضارية واقتصادية يمكن معالجتها. ويكون سؤالنا الأهم في هذه الدراسة: متى يصبح العنف سياسياً؟

يجد د. حسنين توفيق إبراهيم[9] أن هناك ثلاثة إتجاهات رئيسية في التعريف بمفهوم العنف، هي كما يلي:-

1- العنف كإستخدام فعلي للقوة المادية

يؤكد أنصارهذا الاتجاه، أن العنف هو إستخدام القوة المادية لإلحاق الأذى بالأشخاص وإتلاف بالممتلكات ومن هذه التعريفات مثلاً، كينيث سويتزر وريفيرا: "العنف هو الإستخدام غير العادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم". ويعرفه د. بكر القباني على أنه "نقيض الهدوء وهو كافة الأعمال التي تتمثل في إستعمال القوة أو القهر أو القسر أو الإكراه بوجه عام، ومثالها أعمال الهدم والإتلاف والتدمير والتخريب، وكذلك أعمال الفتك والتقتيل والتعذيب وما أشبه."

ويتضح من التعريف أن مفهوم العنف يشمل كل سلوك يتضمن معنى الإستخدام الفعلي للقوة المادية، لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالأشخاص الآخرين، وتخريب الممتلكات للتأثير على إرادة المستهدف، وبذا فإن السلوك العنيف يتضمن معنى الإرغام والقهر من جانب الفاعل، والخضوع أو المقاومة المضادة من جانب المفعول به أو المستهدف.

---

[7] المصدر السابق، 130

[8] R.A.Levin, D.T.Campbell, *Ethnocentrism, Theories of Conflict, Ethnic Attitudes and Groupe Behavior* (New York, 1972), 257-258.

[9] حسنين توفيق ابراهيم، *ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، 42-45.

2- العنف كإستخدام فعلي للقوة المادية أو التحديد بإستخدامها

يطور هذا الإتجاه ويوسع مفهوم الإتجاه الأول (السابق) حيث يشمل مفهوم العنف التهديد بإستخدام القوة إلى جانب الإستخدام الفعلي لها. ويعرفه دينستين على أنه: "إستخدام وسائل القوة والقهر أو التهديد بإستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والممتلكات وذلك من أجل تحقيق أهداف غير قانونية أو مرفوضة إجتماعياً."

ويأتي تعريف المفكر بيير فيو، كأحد أنسب التعريفات وربما التي تحتاجها دراستنا هذه، حيث يعرف العنف بإعتباره: "ضغط جسدي أو معنوي، ذو طابع فردي أو جماعي، ينزله الإنسان بالإنسان".

إذاً يشمل هذا الإتجاه كلاً من السلوك القولي والسلوك الفعلي في تعريفه لمفهوم العنف.

3- العنف كأوضاع هيكلية / بنائية

يقيم هذا الإتجاه العنف بإعتباره مجموعة من الإختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للمجتمع. وبذا يسمى بالعنف "الكلي" أو "البنائي" أو "الهيكلي". وهو تعريف لا يقتصر على الإختلالات الكامنة في البناء الإجتماعي داخل الدولة والمجتمع فحسب، بل يشمل كذلك الإختلالات في العلاقات بين الدول. فالإستغلال الذي تمارسه الدول الغنية المتقدمة على الدول الفقيرة المتخلفة – بصور وأشكال متنوعة – يمثل شكلاً للعنف، تعاني منه شعوب العالم الثالث. وهذا ينطبق أيضاً على حالة الإستعمار والإحتلال الكولونيالي، كما في حالتي فلسطين وايرلندا الشمالية.

إذاً على ضوء هذا التعريف، فالعنف قد يكون سلوكاً فعلياً (بإستخدام فعلي للقوة)، أو قولياً، مجرد تهديد بإستخدامها، وقد يكون ممارسة للضغط النفسي والمعنوي بأساليب مختلفة. و يقوم على أساس إلحاق الأذى والضرر والتلف المادي والمعنوي بالاشخاص أوالممتلكات وذلك للتأثير في إرادة المستهدفين: أي أنه يتضمن معنى الإكراه والإرغام. كما أن السلوك العنيف قد يكون فردياً أو جماعياً، منظماً أو غير منظم، علنياً أو سرياً، صريحاً أو كامناً. وبذا تتعدد صور العنف وأدواته وتتداخل معاً.[10]

وهذا أيضاً إتجاه ينطبق على دراستنا هذه والتي تتناول العنف والصراع بين حالتين مقارنتين في كل منهما تتجلى علاقة المعتدي بالمعتدى عليه، المحتل الأكثر قوة وسيطرة والشعب الذي يقبع تحت الإحتلال ويقاوم بأساليب وأشكال متنوعة، تراوحت ولا تزال بين العنف واللاعنف. وهو ما إرتأت بعض القوى العالمية العظمى المسيطرة، كالولايات المتحدة مثلاً على تعريفه ب"الإرهاب"، في حين

---

[10] المصدر السابق، 45.

إختلفت معها الكثير من الشعوب والدول الصغرى وقوى التحرر والسلام العالمي وعرفته كمقاومة ضد المعتدي، وهو ما سوف نتناوله بالتفصيل في البابين الثاني والثالث من هذا الفصل.

ولسوف نعود هنا إلى السؤال الذي طرحناه بداية: متى يصبح العنف سياسياً؟ وقد نضيف أيضاً: متى يصبح إثنياً؟ حيث أن دراستنا ترتبط جذرياً بمفهوم الصراع الإثني، والعنصرية الإثنية، ورفض ونبذ الآخر لإرتباطه بعرق مختلف.

يجد الباحث روب ويتي، أن العنصر الأساسي في تعريف العنف الإثني هو المعرفة واستخلاص واقع أن الضحية أو الشخص المعتدى عليه لم يتعرض للإعتداء لكينونته الفردانية الذاتية، بل لكونه ممثلاً لجماعة حقيقية (أو ربما مستوحاة) مختلفة. وهذا لا ينحصر فقط بالبشر بل يتجاوزه الى العنصرية إتجاه المباني والممتلكات والمؤسسات والمرافق الدينية التي تمثل أو ترمز لتلك المجتمعات أو الإثنيات المختلفة!

"*An important element in the definition of racist violence is the recognition that the attached person is not victimized in his her capacity as an individual, but as a representative of a real or imagined foreign or strange group.*" [11]

أما العنف السياسي عامة، فيتفق معظم الباحثين على أن العنف يصبح سياسياً عندما تكون الأهداف أو دوافعه سياسية، رغم الإختلاف بينهم حول تحديد طبيعة ونوعية الأهداف والقوى المرتبطة بها.

ويعرفه بول ويلكنسون أنه: "إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية".[12] وهو ما يتوافق تماماً وحالتنا البحثية هذه والتي يشكل فيها العنف السياسي، المادي، والمعنوي كفعل من الإحتلال الأجنبي ضد الشعوب المحتلة وكرد فعل مقاوم من تلك الأخيرة، العمود الأساسي في الدراسة.

والعنف السياسي في حالتنا هذه هو أداة لتحقيق أغراض وأهداف سياسية يقصد فيها إعادة صياغة للوقائع والمعطيات وبالتالي إعادة صياغة مجدداً للإتفاقيات والمعاهدات بما يخدم مصلحة الأقوى في طرفي المعادلة. الامر الذي يتوافق مع نظرية الواقعية التي تعتمد مبدأ القوة لفرض الحلول السياسية.

---

[11] Rob Witte, *Racist Violence and the state*, (England: Addison Wesley Longman Limited, 1996), 8.
[12] Paul Wilkinson, *Terrorism and the liberal state* (New York: John Wiley, 1977), 30.

2- نموذج تاريخي:

في أيار 1943 أخبر هتلر ألفرد روزنبرغ أن الشرق المحتل يجب أن يواجه بسياسة ألمانية قاسية جداً بحيث تقضي تماماً على أي وعي أو نشاط سياسي لدى السكان المحتلين.

وفي شهر تموز من نفس العام أعلن هتلر: "إن حكم الناس في المناطق التي انتصرنا فيها هو مشكلة نفسية صعبة. لا يمكننا أن نحكم بالقوة وحدها. صحيح، أن القوة شيء حاسم، ولكن على نفس المستوى والأهمية يجب أن يتم الإعتناء بالجانب النفسي. الجانب الذي يجعل مروض الحيوانات قادرا على السيطرة على الوحوش. يجب أن يتم إقناع (من تحت الإحتلال) أننا نحن الأسياد المنتصرون."[13]

كما وجد هتلر أن "القوة" وحدها غير قادرة وغيركافية لحكم الناس في المناطق المحتلة، إذا ما رفض الناس قبول العسكريين المنتصرين كسادتهم السياسيين.

"Force alone is inadequate in ruling people… "

" In order to rule it is necessary to reach the subjects' minds. "[14]

وقد عمل هتلر بالفعل على الوصول إلى وعي وعقول الناس عبر إرهابهم ايضاً نفسياً، بتطويعهم وكسر إرادتهم وإرباكهم وإقناعهم بقوته وقوه جيشه ومخابراته التي لا تقهر. فاستعمل معسكرات الإبادة الجماعية، واهتم بإعلان أخبارها للناس بهدف إرهابهم وتطويعهم.

وقد كان المفكر هوبس، قد سبق هتلر وغيره بللوصول إلى هذا الإستنتاج، حيث أدرك قوة اللاطاعة "*The power of disobedience*"، وقدرتها على تدمير أي حكومة مهما بلغت صلابتها، وناقش بجدية بالغة أهمية الطاعة التي لا نقاش عليهاا من قبل الأفراد تجاه الحكام.[15] بقراءة هوبس، نجد بوضوح أنه يفند الطاعة كمحور أساسي للغاية في أي قوة سياسية، وأن إنعدامها أو ضعفها يؤدى بالضرورة إلى إنهيار السلطة الحاكمة.

إن تجربة هتلر والمانيا النازية والفاشية في إيطاليا، مثال تاريخي حي على تنوع إستخدام العنف السياسي، وتيمناً بنظرية هوبس، إستنتج هتلر أهمية العنف المعنوي والنفسي إلى جانب المادي لإحكام السيطرة على المهزومين وتطويعهم وضمان تركيعهم.

---

[13] Gene Sharp, *The Politics of Nonviolent Action*, Part one, *Power and Struggle*. (Boston: Porter Sargent Publishers, 1973), 43.

[14] المصدر السابق، 44.

[15] Thomas Hobbes, *Leviathan*, Reprinted from the edition of 1651 (New York: E. P. Dutton, 1950 and Oxford: Clarendon Press, 1958), U.S. Ed. 277-278.

وهي تجربة لا تزال حية حتى يومنا هذا، بحيث نجد الحاكم شارون بقوة حزبه الليكود في إسرائيل 2001-2004 يستخدم كافة أنواع العنف السياسي، بما فيها الأشكال المعنوية والإقتصادية والنفسية لتطويع وتركيع المهزومين.

الباب الثاني: - "الإرهاب" كأحد أشكال العنف السياسي:-

لا توجد كلمة أكثراستخداما و إثارة للجدل في مختلف وسائل الإعلام العالمية منذ 11 سبتمبر 2001، من كلمة "إرهاب" "Terrorism". ورغم هذا الإستعمال الواسع النطاق للكلمة فإنه ليس هناك أدنى إتفاق حول التعريف الدقيق والمحدد والمقبول من كافة الدول والشعوب لمهفوم مصطلح "الإرهاب".

هل ما تقوم به بعض الشعوب من ممارسة للعنف والقوة في مواجهة العدوان والإحتلال الأجنبي، هو مقاومة أم إرهاب؟ هل تنقلب وتنعكس المفاهيم وفقاً للمسار التاريخي؟ بمعنى آخر، هل كان هذا سؤالاً مطروحاً لدى الشعوب القديمة في مواجهتهم للمحتلين في القرون الماضية؟ وربما ليس بعيداً جداً، كالشعوب التي اجتاحتها جيوش نابليون في مطالع القرن التاسع عشر. والشعوب التي استعمرتها بريطانيا وفرنسا وايطاليا في مطلع القرن العشرين. والشعوب الأوروبية التي ابتليت بحروب النازية في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي. وجميع الشعوب في القارات الخمس التي عانت ولا تزال مظالم النظم السياسية المستبدة في حقبة الحرب الباردة؟!

في هذا الباب محاولة للبحث عن أصل المصطلح وتطور مفهومه ومرجعيته في القانون الدولي وواقع حاله بين الأصل والتطبيق.

1- المنظور اللغوي والتاريخي:

تشتق كلمة "إرهاب" من الفعل المزيد (أرهب)، ويُقال أرهب فلاناً: أي خوفه وفزعه، وهو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف (رهب). أما الفعل المجرد من نفس المادة وهو (رَهِبَ)، يَرْهب رَهبة ورَهْبا فيعني خاف، فيقال رهب الشيء رهبا ورهبة اي خافه. وكذلك يستعمل الفعل ترهب بمعنى توعد إذا كان متعدياً فيقال ترهب فلانا: أي توعده. وكذلك تستعمل اللغة العربية صيغة استفعل من نفس المادة فتقول (استرهب فلانا) أي رَهَبه.[16]

كما وردت الكلمة في القرآن الكريم في عدة سور، واقتصر استعمالها في صيغ مختلفة الإشتقاق من نفس المادة اللغوية، بعضها يدل على "الإرهاب" والخوف والفزع، والبعض الآخر يدل على الرهبنة والتعبد. أما ما يدل على معنى الخوف:-

- إسترهبوهم: "واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم"[17]
- رهبة: "لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله"[18]

---

[16] يحيى عبد المبدي، *مفهوم الإرهاب بين الأصل والتطبيق* (القاهرة: معهد الدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة، 2001) http://islamonline.net/arabic/mafaheem

[17] سورة الأعراف، 116.

- ترهبون: "ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم"[19]
- رهبا: ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا لنا خاشعين"[20]

أما في اللغة الإنجليزية، فتتكون كلمة "إرهاب" بإضافة اللاحقة *ism* إلى الإسم الأصل *Terror*، وتأتي بمعنى فزع ورعب وهول، كما يستخدم منها الفعل *Terrorize* بمعنى يرهب ويفزع، والصفة الأسمية *Terrorist* بمعنى صفة الفعل، أو الفاعل ‘‘الإرهاب’’ي – الذي يمارس فعل ‘‘الإرهاب’’ على الآخرين.[21]

ويرجع إستخدام مصطلح *Terrorism* في الثقافة الغربية تاريخياً للدلالة على نوع الحكم الذي لجأت إليه الثورة الفرنسية آبان الجمهورية الجاكوبية (اليعقوبية) 1873-1874 ضد تحالف الملكيين والبرجوازيين المناهضين للثورة. وقد نتج عن إرهاب هذه المرحلة التي يُطلق عليها Reign of Terror إعتقال ما يزيد عن 300 ألف مشتبه وإعدام حوالي 17 ألفاً، بالإضافة إلى موت الالآف في السجون بلا محاكمة.[22]

ولكن للمصطلح جذور تاريخية قديمة، حيث أن ‘‘الإرهاب’’ لم يتوقف على مدار التاريخ. والتراث البشري حافل بالنماذج منذ عهد الممالك القديمة جداً. حتى أن المؤرخ الإغريقي زينوفون (430-349 ق. م) كتب عن المؤثرات النفسية للحرب و’’الإرهاب’’ على الشعوب. كما واستخدم حكام الرومان العنف ومصادرة الممتلكات والإعدام كوسيلة لإخضاع المعارضين. وهناك أيضاً محاكم التفتيش الإسبانية ضد الأقليات الدينية.

وقد عمد الأوروبيون إلى إبادات جماعية ضد السكان الأصليين في الأراضي المكتشفة في أمريكا الشمالية والجنوبية وكندا. كما وقد تبنت بعض الدول في عصرنا الحديث ‘‘الإرهاب’’ كجزء من الخطة والإيديولوجيا السياسية كدولة هتلر النازية، كما أسلفنا، والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية، وحكم ستالين في الإتحاد السوفياتي ، حيث مورس ‘‘الإرهاب’’ تحت غطاء أيديولوجي عقائدي لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية وثقافية.

واعتبرت منظمات وجماعات كثيرة في عصرنا إرهابية، كمنظمة الألوية الحمراء الإيطالية، وبادر ماينهوف الألمانية والجيش الأحمر الياباني، والجيش الجمهوري الإيرلندي، ومنظمة إيتا الباسكية،

---

[18] سورة الحشر، 13.
[19] سورة الأنفال، 60.
[20] سورة الأنبياء، 90.
[21] *Merrian Webster’s Collegiate Dictionary*. And *Oxford Dictionary.*
[22] أنظر المصدر16 أعلاه، 4.

ومنظمة التحرير الفلسطينية، والعديد من التنظيمات في العالم الثالث وصولاً إلى منظمة القاعدة في وقتنا الحاضر، وذلك من زاوية المنظور الغربي تحديداً.

وفي وقتنا الراهن باتت المنظمات الإسلامية الحامل الأول للقب، وأُنتجت بناء عليه العديد من المصطلحات الحديثة نسبياً التي تربط بين الإسلام والعنف و"الإرهاب"، مثل الأصولية الإسلامية، والإسلام الثوري، والإسلام الراديكالي، والإسلام المتشدد Rigidified Islam، والمسلح Militant والعنيف، وأخيراً "الإرهاب" الإسلامي Islamic Terrorism.

وقد عمدت بالفعل بعض الحركات والجهات الإسلامية إلى إستخدام العنف و"الإرهاب" أحياناً، كوسيلة للتغيير في بلدانها، أو لفرض شروط سياسية، أو لأهداف أخرى، كما في حالة الجهاد الإسلامي في مصر، والأخوان في سوريا، وحزب التحرير في الأردن، وحماس حالياً في فلسطين، وجبهة الإنقاذ في الجزائر (التي إرتكبت العديد من المجازر بحق السكان والمثقفين والفنانين الجزائريين). وقد وصل البعض منها بالفعل إلى الحكم كما في السودان وايران.[23]

إن تاريخ "الإرهاب" كمفهوم وكممارسة طويل وشائك جداً، مرتبط بالتراث الإنساني الذي تمتد جذوره إلى ما قبل المكتوب والمؤرخ بكثير. وتكمن أهميته وخصوصيته المعاصرة بإرتباطه بمفاهيم القوة والسيطرة الحديثة المواكبة لعصر القطب العالمي الأوحد وما يحتاجه هذا القطب لإ ستمراريته في المستقبل.

2- مفهوم "الإرهاب" في القانون الدولي:

مفهوم "الإرهاب"، كما أسلفنا، ملتبس جداً، وقد إزداد إلتباساً بعد أحداث 11 سبتمبر وما خلفته من حرب شاملة معلنة على "الإرهاب"، مما أثار العديد من الإشكاليات على المستوى الدولي، أبرزها العمليات الموصوفة ب"الإرهاب" واللجوء إلى العنف السياسي ("الإرهاب" كحالة عليا من العنف) إستناداً إلى مبدأ الحق في تقرير المصير. ومن المسلم به لدى الباحثين والخبراء في القانون الدولي والعلاقات الدولية أن الحق في الدفاع الشرعي عن النفس – الفردي والجماعي – يُعتبر أحد الحقوق الأصلية للأفراد والشعوب على وجه العموم، ومع ذلك فإن ممارسة هذا الحق مقيدة بتوافر شروط إستقر على تحديدها الفقه القانوني كأن يكون هناك فعل غير مشروع أساساً اضافة الى وجوب تحقق التناسب بين فعل الدفاع وبين الفعل غير المشروع.[24]

---

[23] المصدر السابق، 5.

[24] *مفهوم الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة: التقرير الإستراتيجي* (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2003)

لقد انعقدت في هذا الشأن العديد من المؤتمرات القانونية الدولية حيث أن هناك 12 إتفاقية دولية تتعلق بمحاربة ‘‘الإرهاب’’. وصدرت عدة تعريفات لماهية ‘‘الإرهاب’’ الدولي سوف نتطرق في هذه الدراسة إلى بعض منها بإختصار، في محاولة لفهم الفرق القانوني بين ‘‘الإرهاب’’ والمقاومة.

1- تعريف المؤتمر الثالث لتوحيد قانون العقوبات الذي انعقد تحت إشراف الجمعية الدولية لقانون العقوبات في بروكسل عام 1930:

‘‘الإرهاب’’ الدولي هو بإستخدام متعمد للوسائل القادرة على إيجاد أداة لإرتكاب فعل يعرض حياة الأفراد أياً كان عددهم وأياً كانت جنسياتهم أو جنسهم للخطر والدمار، كما يهدد صحتهم وسلامتهم بصفة عامة، كما يدمر الممتلكات المادية محدثاً خسائر فادحة. وتتضمن هذه الأفعال الحرق والتفجير والإغراق وإشعال المواد الخانقة أو الضارة، وإثارة الفوضى في وسائل النقل والمواصلات والتخريب الذي يلحق الممتلكات العامة والخاصة دون تفرقة بينهما إضافة إلى إعاقة خدمات المرافق العامة، وتلويث المياه عمداً عن طريق تسميم الأنهار والترع أو حقن الفواكه بمواد سامة وما يترتب على كل ذلك من أمراض ووفيات للإنسان والحيوان."[25]

2- تعريف لجنة ‘‘الإرهاب’’ الدولي التابعة للأمم المتحدة عن وضعها مشروع إتفاقية موحدة بشأن إجراءات مواجهة ‘‘الإرهاب’’ الدولي عام 1980:

"يُعد ‘‘الإرهاب’’ الدولي عملاً من أعمال العنف الخطيرة أو التهديد به، يصدر من فرد أو جماعة، سواء كان يعمل بمفرده أو الإشتراك مع أفراد آخرين ويوجه ضد الأشخاص، أو المنظمات، أو المواقع السكنية، أو الحكومية، أو الدبلوماسية، أو وسائل النقل والمواصلات، أو ضد أفراد الجمهور العام دون تمييز للون أو الجنس أو الجنسية بقصد تهديد هؤلاء الأشخاص أو التسبب في إصاباتهم أو موتهم أو التسبب في إلحاق الخسارة، أو الضرر، أو الأذى بهذه الأمكنة، أو الممتلكات، أو تدمير وسائل النقل والمواصلات بهدف إفساد علاقات الصداقة والود بين الدول أو بين مواطني الدول المختلفة، أو إبتزاز تنازلات معينة من الدول في أي صورة كانت. كذلك فإن التآمر على إرتكاب أو محاولة إرتكاب، أو الإشتراك في الإرتكاب، أو التحريض على إرتكاب الجرائم يُشكل أيضاً جريمة ‘‘الإرهاب’’ الدولي.[26]

3- تعريف لجنة القانون الدولي في المؤتمر الثاني في باريس 1984:

---

[25] ماجد إبراهيم علي، *قانون العلاقات الدولية: دراسة في إطار النظام القانوني الدولي والتعاون الدولي* (القاهرة: شركة مطابع الطوبجي، 2001)، 346.

[26] المصدر السابق، 347.

"أعمال العنف التي تعد من قبيل "الإرهاب" الدولي، هي كل الأفعال التي تحتوي على عنصر دولي والتي تكون موجهة ضد مدنيين أبرياء، أو ممن يتمتعون بحماية دولية ويكون من شأنها إنتهاك قاعدة دولية بغرض إثارة الفوضى والإضطراب في بنية المجتمع الدولي سواء إرتكبت هذه الأفعال في زمن السلم، أو في زمن الحرب، وهي تتميز عن الجرائم التقليدية بأنها جرائم ضد السلم وضد الإنسانية، وبالتالي فإن قمعها يحظىبإهتمام دولي، أما إذا انعدم عنصر الدولية فإن جميع الأفعال تعالج على نحو ملائم، من قبل كل دولة بنفسها، ووفقاً لقوانينها الوطنية."[27]

4- الإتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، التي تبنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 17 كانون أول 1979. وتنطبق الإتفاقية على جرائم أخذ الرهائن والتهديد بقتلهم أو جرحهم، بهدف إجبار دولة أو منظمة دولية أو شخص أو مجموعة أشخاص على القيام بفعل أو الإمتناع عن القيام بفعل كشرط لإطلاق سراح الرهائن.

5- الإتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل: تبنتها الجمعية العمومية في 15 كانون الأول 1997. وتقضي هذه الإتفاقية بتجريم "وضع أو إطلاق أو تفجير جهاز متفجر أو غيره من الأجهزة المميتة داخل أو ضد مكان مفتوح للإستخدام العام أو مرفق تابع للدولة أو الحكومة أو شبكة للنقل العام أو مرفق بُنية أساسية وذلك بقصد إزهاق الأرواح أو إحداث إصابات بدنية خطيرة أو بقصد إحداث دمار هائل لذلك المكان أو المرفق أو الشبكة، حيث يتسبب هذا الدمار أو يرجح أن يتسبب في خسائر إقتصادية فادحة." (مادة 2)

هذا بالإضافة إلى ثماني إتفاقيات دولية تتعلق ب"الإرهاب"، تمت صياغتها من قبل منظمات دولية أخرى، وهناك مجموعة من الإتفاقات الإقليمية المتعلقة ب"الإرهاب"، مثل الإتفاقية العربية لمكافحة "الإرهاب" عام 1998، ومنظمة الوحدة الإفريقية 1999.[28]

وفي أعقاب هجمات 11 أيلول 2001 تصدر موضوع "الإرهاب" سلم أولويات المجتمع الدولي، وانعكس ذلك على القوانين والإجراءات الداخلية لعدد كبير من الدول. وفي هذا السياق أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1373، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي هو قرار ملزم لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويدعو القرار الدول الأعضاء إلى تبنى مجموعة من القرارات والإجراءات لمحاربة ما تم وصفه على أنه أفعال إرهابية. ويطالب الدول تجريم من يعمد من رعاياها بتوفير الأموال أو جمعها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو في أراضيها لكي تستخدم

---

[27] نفس المصدر.

[28] *مشروع قانون العقوبات الفلسطيني: أوراق عمل*، سلسلة مشروع تطوير القوانين، 17 (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن،2003)، 28 – 31.

في أعمال إرهابية. ويطلب القرار من الدول إدراج الأعمال الإرهابية في قوانينها وتشريعاتها المحلية بوصفها جرائم خطيرة.

وقد قامت بعض الدول بالفعل بعمل ذلك. كما وأصدر بعضها قوانين خاصة بمكافحة ‘‘الإرهاب’’. فمثلاً، قامت الأردن بتعديل قانون العقوبات وأصدرت قانوناً جديداً لمكافحة ‘‘الإرهاب’’.[29]

3- ‘‘الإرهاب’’ بين النظرية والواقع:

يتضح مما سلف، أن تعريف ‘‘الإرهاب’’ لم يلق قبولاً من الجميع. وقد أجرى ألكس شميد في كتابه عن ‘‘الإرهاب’’ السياسي (1983م) إستبياناً على مائة من الدارسين والخبراء في هذا المجال لتحديد مفهوم ‘‘الإرهاب’’.[30]

توصلت النتائج إلى وجود عناصر مشتركة في تعريفات عينة المدروسين المائة، وهي:-

- ‘‘الإرهاب’’ هو مفهوم مجرد بلا مضمون محدد.
- التعريف المفرد لا يمكن أن يحصي الإستخدامات الممكنة للمصطلح.
- يشترك العديد من مختلف التعريفات في عناصر مشتركة.
- معنى ‘‘الإرهاب’’ ينحصر عادةً بين هدف وضحية.

يتضح أن تعريف وفهم ‘‘الإرهاب’’ لا يقتصر على المداخل السياسية فقط، بل قد يكون علم الإجتماع غاية في الأهمية في هذا السياق. حيث يمكن تناوله عبر أنماط متنوعة للتعريف: بتعريف بسيط ومباشر بحيث فقط يعني العنف (أي عنف) يهدف لخلق خوف أو تغيير في السلوك. أو ربما النمط القانوني الذي يعني عنف إجرامي ينتهك القانون ويستوجب عقاب الدولة. أو نمط تحليلي عبر مختلف العوامل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي تقف وراء كل سلوك، وهو في رأينا في هذه الدراسة النمط الأقرب للواقع المعاصر.

هناك أيضاً تعريف رعاية الدولة للإرهاب، وهي جماعات تستخدم بواسطة الدول للهجوم على دول أخرى، وهو ما تم تفعيله بكثافة من قبل الدولتين العظميين أثناء سنوات الحرب الباردة.

هناك أيضاً إرهاب الدولة نفسها، حيث تُستخدم سلطة الدولة بهدف إرهاب مواطنيها، وهو النمط السائد في "العالم الثالث".

---

[29] المصدر السابق، 28.
[30] أنظر المصدر 16 أعلاه.

إن إشكالية ما يُسمى "ب"الإرهاب" الدولي المعاصر"، ترتبط بالدول العظمى التي تتجاذبها المتناقضات في المواقف السياسية، حيث أنها دول تدعي التضرر من العنف السياسي العالمي، لكنها في الوقت نفسه غير مهيأة لفتح الملفات التاريخية لجذور "الإرهاب"، بل في واقع الحال غير معنية ببحث أي مفردة من هذه الموضوعة بصورة حقيقية بما فيها وضع تعريف معتمد.

إن أي تعريف دقيق للإرهاب سيجعل من الرؤية السياسية العالمية أكثر وضوحاً في معالجة هذه الظاهرة، مما يستلزم قانونياً الأخذ بالتعريف واعتماده كميزان أممي للتحرك السياسي العالمي في مناهضة "الإرهاب"، وهذا سوف ينطبق بالتالي على مفهوم "إحتلال أراضي الغير" الذي يُعتبر من صلب "الإرهاب" الدولي، وبالتالي فإن أي شكل لمقاومة هذا الإحتلال هو بالضرورة شرعي ومستوعب ومقبول، مما ينقلنا هنا إلى الباب الثالث والمقاومة وشرعيتها في القانون الدولي.

الباب الثالث: المقاومة كأحد أشكال العنف السياسي.

1. المنظوراللغوي والمفاهيمي:-

المقاومة لغة: قاوم: قواماً ومقاومة، قام معه / ضاده.

تقاوموا في الحرب: قام بعض لبعض.[31]

وفي اللغة الإنجليزية: الفعل resist: بمعنى، عارض، إستخدم القوة ضد الآخر لمنع تقدمه عليه – العدو، الهجوم، السلطات، الشرطة. أما الإسم: *resistance*: فهو المقاومة لكسر المعتدي. و *resistance movement*: في بلد محتل، هي الجهد المبذول من قبل مجموعات غير منتصرة (مهزومة) لمقاومة الغازين:

"In an enemy – occupied country – effort made by groups of unconquered people to resist the invaders."[32]

* وما يعنينا في بحثنا هذا بالأساس، هو المقاومة التي تتخذ شكلاً عنيفاً، يمكن إدراجها تحت قائمة العنف السياسي، أي المقاومة الشعبية المسلحة، وقد جاء تعريفها كما يلي:-

" هي عمليات القتال التي تقوم بها عناصر وطنية من غير أفراد القوات المسلحة النظامية – دفاعاً عن المصالح الوطنية أو القومية، ضد قوى أجنبية. سواء كانت تلك العناصر تعمل في إطار تنظيم يخضع لإشراف وتوجيه سلطة قانونية أو واقعية، أو كانت تعمل بناء على مبادرتها الخاصة، سواء باشرت هذا النشاط فوق الإقليم الوطني، أو من قواعد خارج هذا الإقليم.[33]

هذا تعريف يبرز المقومات الأساسية للمقاومة الشعبية المسلحة، وهي بتبسيط شديد: نشاط شعبي، بالقوة المسلحة، ضد قوى أجنبية، بدافع وطني.

هذا، وما سبقه في الباب الثاني، يقودنا إلى موقف الشرعية الدولية – القانون الدولي، من المقاومة، وكيف يمكننا إستيعاب الحدود الفاصلة بينها وبين "الإرهاب"، القضية التي باتت أكثر إلحاحاً وإقلاقاً مع معطيات القوى الدولية والعالمية المعاصرة.

2. المقاومة في القانون الدولي:

عرفت الأزمنة الحديثة والمعاصرة عدداً هائلاً من تجارب المقاومة الشعبية المسلحة، اذ انتشرت حروب المقاومة إنتشاراً واسعاً خلال الحرب العالمية الثانية، كمقاومة الشعب الفرنسي والشعب

---

[31] *المنجد: قاموس عربي عربي.*

[32] *Oxford Dictionary of current English*, and *Webster's*.

[33] صلاح الدين عامر، *الوضع القانوني للمقاومة في ضوء القانون الدولي الإنساني المعاصر: كراس* (الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان).

الروسي لإحتلال الجيش النازي، والشعب الفيتنامي للإحتلال الأمريكي، واللبناني للإحتلال الإسرائيلي... وهذا بالضرورة ينطبق على الحالتين الفلسطينية والايرلندية في مقاومة إحتلال أجنبي ورفض للسيادة الأجنبية.

وقد جاء في ميثاق الأمم المتحدة، المادة الثانية: " أن كل عدوان على إستقلال الشعوب، وأي إنتهاك لحقها وسيادتها هو عدوان على القانون الدولي وانتهاك لحقوق الانسان وتهديد للسلم والتعاون الدوليين". كما وقد نص الفصل السابع من الميثاق على أن منظمة الأمم المتحدة يجب أن تتدخل فوراً لإزالة العدوان وحماية حق الشعوب في الإستقلال والسيادة. كما واعترفت اتفاقيات لاهاي 1899 - 1907[34] بمشروعية وقانونية المقاومة الوطنية ضد العدوان والاحتلال.

وقد نصت إتفاقية لاهاي لعام 1907 (المادة الثانية) على أن الشعب القائم في وجه العدو هو مجموعة المواطنين من سكان الأراضي المحتلة المهاجمة من قبل العدو، الذين حملوا السلاح وتقدموا لقتال العدو... وتعتبر الاتفاقية هؤلاء المواطنين بحكم القوات النظامية في القانون الدولي ويتمتعون بصفة المحاربين وبكل حقوقهم عند الأسر أو الجرح.

كذلك نصت المادة الأولى من نفس الإتفاقية على ما يلي:- "قوانين الحروب بما يترتب عليها من حقوق وواجبات لا تنطبق فقط على الجيوش، وإنما أيضاً على المليشيا وفرق المتطوعين التي تتوفر لديها الشروط التالية:

1. أن تكون تحت قيادة شخص مسؤول عن مرؤوسيه.
2. أن تكون لها علامة مميزة يمكن تمييزها عن بعد.
3. أن تحمل السلاح بشكل ظاهر.
4. أن تقوم بعملياتها الحربية طبقاً لقوانين وتقاليد الحرب.

وفي البلاد التي تُعتبر فيها المليشيا والمتطوعون جزءاً من الجيش، فإنها تندرج في إصطلاح الجيش.

كما وورد في المادة الثانية من الإتفاقية نفسها: "إن شعب الإقليم غير المحتل الذي يهب تلقائياً إلى حمل السلاح عند إقتراب العدو لقتال قوات الغزاة دون أن يتوفر لديه الوقت الكافي للتنظيم يعتبرون كمحاربين إذا إحترموا قوانين وأعراف الحرب."[35]

وفيما يتعلق بأعضاء حركات المقاومة، فإنهم لا يخضعون لمعاملة المحاربين في القانون الدولي إلا إذا كانوا تحت رئاسة منظمة تعمل داخل أو خارج الأماكن المحتلة، وأن يتقيد أعضاؤها بالشروط

---

[34] *إتفاقية لاهاي الخاصة بقوانين وأعراف الحروب البرية: المادة الأولى، 1907.*

[35] المصدر السابق.

والقواعد المنصوص عليها في إتفاقية لاهاي 1907 بشأن قواعد الحرب (م 2) ويُعاملون طبقاً لنص المادة 4/أ من إتفاقية جنيف الثانية الصادرة في 12 آب 1949 والمتعلقة بمعاملة أسرى الحرب.[36]

وهناك العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تكفل حق الشعوب في مقاومة الإحتلال، بإعتبارها حالة دفاع عن النفس والوجود وتقرير المصير، نذكر منها مثلاً:-

1. القرار رقم 1514 تاريخ 1960 الذي ينص على أن كل إحتلال لأراضي شعب من الشعوب هو إخلال بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة وينص على إدانة كل الحكومات التي تتنكر لهذا الحق.
2. القرار رقم 3103 تاريخ 1973 الذي ينص على أن نضال الشعوب في سبيل حقها في تقرير المصير والإستقلال هو نضال شرعي يتفق تماماً مع مبادىء القانون الدولي، وأن أية محاولة لقمع الكفاح المسلح هي مخالفة لميثاق الأمم المتحدة ولإعلان مبادىء القانون الدولي وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأن المحاربين المناضلين الذين يقعون في الأسر يجب أن يعاملوا كأسرى حرب وفق أحكام إتفاقية جنيف المتعلقة بأسرى الحرب.[37]

لقد جرى العرف حتى نهاية الحرب العالمية الأولى على إعتبار القوات المتطوعة والشعب المنتفض في وجه العدو، حركات مقاومة شعبية منظمة يستحق أفرادها حمل صفة محاربين، وقد سار الفقه الدولي طوال الوقت في هذا الإتجاه.[38]

هذا واستمر الحال في الحرب العالمية الثانية حين إنهارت الأنظمة الحاكمة أمام الإجتياح النازي، وحلت الشعوب محل الحكومات في ممارسة حق الدفاع عن النفس. وكانت المقاومة الشعبية (المسلحة منها) هي الشكل المعتمد والسائد. وقد إعترفت الدول الكبرى آنذاك بشرعية المقاومة وعاملتها كممثل شرعي لشعوبها، وأمدتها بالسلاح والعتاد والمال. وسمحت لها بإفتتاح مكاتب رسمية ومراكز تدريب في أراضيها. كما وحظيت كل أنواع المقاومة في أوروبا بعطف الولايات المتحدة وتشجيعها. في شهر آب 1943، إعترفت الولايات المتحدة وبريطانيا والإتحاد السوفياتي بالمقاومة الفرنسية. وفي كانون الثاني 1940 أصدر وزير الخارجية الأمريكية تصريحاً أيد فيه المقاومة الألبانية ضد الإحتلال البريطاني.

---

[36] انظر المصدر 25 أعلاه، 318.

[37] كمال حماد، *الإنتفاضة كمقاومة في القانون الدولي العام* http://moqawama.org/arabic/rt_resis/doc2003/intifada.htm

[38] كمال حماد، *الإرهاب والمقاومة* (بيروت، 2002)، 66.

هذا وقد جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 والذي نص في ديباجته، أنه من الضروري أن يتولى نظام قانوني حماية حقوق الإنسان، لئلا يضطر المرء في نهاية الأمر إلى التمرد على القهر والطغيان. وتطبيقاً لمبادىء حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1960/12/14 القرار رقم 1514 والمتعلق بالإعلان الخاص بمنح الإستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة. وقد جاء فيه: "إن إخضاع الشعب للإستعباد الأجنبي والسيطرة الأجنبية والإستغلال الأجنبي يُشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويعرض السلام والتعاون الدوليين للخطر، وأن كل محاولة تستهدف جزئياً أو كلياً تقويض الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لقطر ما، تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها."[39]

أما إتفاقيات جنيف لعام 1949: يتضح أن الدول الكبرى (ومعظمها دول إستعمارية آنذاك) قد أصرت عند وضع هذه الإتفاقيات على إيراد عبارة حركات المقاومة المنظمة، بغية تضييق الخناق على الثورات المسلحة ضد الإحتلال، لكن واقع الحال يثبت إنتفاء وجود مقاومة مسلحة يمكن أن يتوافر فيها شرط التجمع والتنظيم في ظل الإحتلال إلى جانب الشروط الأربعة المعروفة والتي أسلفنا ذكرها في الصفحة السابقة! حيث أن حركات المقاومة هي عادة تنظيمات سرية لا تحمل شارة مميزة ولا تظهر بزي عسكري، كما أن حمل السلاح بشكل علني ليس بالأمر المعقول والممكن في ظل الإحتلال.

إن الموقف من حركات المقاومة غير النظامية والثورات التلقائية ضد المحتلين ما زال غير موحد تماماً، والسبب يعود إلى موقف الدول الكبرى من شرعية المقاومة.[40]

3. مفهوم المقاومة اللاعنفية (السلمية):

إذا كان إستخدام القوة المسلحة، ومباشرة نوع من عمليات القتال، أحد السمات الرئيسية للمقاومة الشعبية المسلحة، بالمفهوم المتقدم، فإنها تتميز ولا شك عن المقاومة المدنية *Civil Resistance* أو المقاومة بغير عنف. فهذا النوع الأخير من المقاومة لا يتم بإستخدام القوة المسلحة وأعمال العنف، بل بالعصيان الشعبي المنظم والسلمي.

أسلوب العصيان الشعبي، أو المقاومة السلمية (السلبية) إستخدم في مواقف تاريخية متنوعة، ولا يزال يُعبر عنه بالإنتفاضات الشعبية غير المسلحة: الإضراب بكل أشكاله، مقاطعة بضائع المعتدي، المسيرات، وأحياناً الفن والإعلام، وهي أساليب تتطور وفقاً للمعطيات والظروف والإمكانات.

---

[39] *محمد المجذوب، دراسة عن المقاومة ضمن كتاب حروب إسرائيل ضد لبنان(بيروت: منشورات مجلس النواب اللبناني، 1977)، 31.*

[40] المصدر السابق، 48.

وقد كان أشهر من استخدم هذا الأسلوب المهاتما غاندي في الهند، في النضال ضد الامبراطورية البريطانية في أواسط القرن الماضي، بهدف التخلص من الإستعمار وبلوغ التحرر والإستقلال. وقد كانت إستراتيجية غاندي سلمية بسيطة، لكن فعالة في إحراج المعتدي، إيقاعه في الحيرة، وإضعاف موقفه القوي. وكان غاندي يرى أن العنف دائرة شر لا ينتهي وأنه يمكن تجنب إراقة الكثير من الدماء بأساليب أخرى.

ويرى غيني شارب، أن المقاومة السلمية سلاح منظم فعال، يُؤدي إلى إرتداد العنف على أصحابه، ويُضعف من قوة العدو (سياسية، إعلامية، معنوية...) ويتفق دائماً مع غاندي:-

"*The nonviolent actionists deliberately refuse to challenge the opponent on his own level of violence. Violence against violence is reinforcing. The nonviolent group not only does not need to use violence, but they must not do so lest they strengthen their opponent and weaken themselves. They must adhere to their own nonviolent "weapons System", Since nonviolent action tends to turn the opponent's violence and repression against his own power position, weakening it and at the same time strengthening the nonviolent group… the opponent's repression – given a maintenance of nonviolent discipline and of persistence in the nonviolent group – can never really come to grips with the kind of power wielded by the nonviolent actionists."* [41]

وفي هذا الصدد يشبه غاندي الحالة برجل يضرب الماء بسيفه، إن يد الرجل هي التي تتضرر.

"*The situation is like a man violently striking water with a sward: it was the man's arm which was dislocated."* [42]

إن من أهم إنجازات المقاومة السلمية هو رد الفعل العالمي بالإستياء تجاه المعتدين، كما أن المواطنين أنفسهم في دولة المعتدي، المؤسسات، الجيش، غالباً ما يشعرون بالإستياء والحرج من سلوك دولتهم العدواني تجاه مقاومة سلمية لا عنفية، وبالتالي يبدؤون بالتساؤل حول مدى عدالة سياسة الدولة وأخلاقياتها.

---

[41] Gene Sharp, *the Methods of nonviolent action* (Boston: Porter Sargent Publishers, 1998), 112-113.

[42] M. K. Gandhi, *Non-violent resistance* (Satyagraha), 57.

للمقاومة السلمية اذن قوتها الخاصة، وفعاليتها المؤثرة، التي تستوجبها الظروف أحياناً والتي قد تصبح غاية في الإحراج والإقلاق، خصوصاً لخصم قوي يدّعي دوماً الدفاع عن النفس كما في حالة إسرائيل مع الفلسطينيين مثلاً! أو بريطانيا مع الإيرلنديين!

وهو ما سوف نتطرق إليه مجدداً في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

4. نماذج لمعاهدات دولية كنتاج للعنف السياسي المتبادل:

يشهد التاريخ القديم عدداً من الإتفاقيات الناجمة عن صراعات طويلة ودامية، كان العنف السياسي سمتها الأساسية، حيث كانت الشعوب والأمم والحكومات المختلفة تعاني الإنهاك من تتابع حلقة مقفلة من العنف بين الطرفين المتنازعين. وقد عمدت تلك الأمم في تلك الآونة على إستحداث وثائق تفاهم، كانت ولا تزال صفتها الأساسية المساومة المبنية على تراتبية موازين القوى.

وقد أثبتت الدراسات التحليلية للعديد من إتفاقيات السلام في العالم أن الأطراف المتنازعة تمكنت من تحديد أسباب الخلافات بينها وإيجاد الأرضية المشتركة للإتفاق، حتى قبل توقيع إتفاقيات السلام، حيث أنه في غالبية الحالات لم يكن هناك أي مخرج ممكن من دائرة العنف المتبادل سوى بالوصول إلى حلول ترضي ولو بشكل نسبي طرفي الصراع.

يشهد العصر الحديث العديد من إتفاقيات السلام الثنائية الدولية التي جاءت كنتاج للعنف المتبادل، والتي أفلح بعضها في خلق أرضية مشتركة للتفاهم وأجواء سلام نسبية، في حين لا يزال بعضها الآخر يتعثر بين شد وجذب، نتيجة لعوامل ذاتية وموضوعية متنوعة.

نذكر من هذه الإتفاقيات الثنائية أبرزها، والتي تركزت في العقود الثلاثة الآخيرة وجاءت أيضاً كنتاج للتحولات الجذرية في خارطة السياسة العالمية، واختلال وتحولات موازين القوى الدولية ذات التأثير الحازم على جميع قضايا التحرر والصراع في العالم أجمع.

- في 1993، تمخضت المفاوضات بين دبلن ولندن عن إتفاقية "داوننج ستريت"، والتي وقع عليها جون ميجر رئيس وزراء بريطانيا وألبرت رينولدز رئيس وزراء جمهورية إيرلندا.

وعلى أثرها مباشرة بدأت الهدنة مع الجيش الجمهوري في أيلول 1994، ثم تبعتها في نفس العام مباحثات رسمية مباشرة بين الحكومة البريطانية والشين فين – الجناح السياسي للجيش الجمهوري الإيرلندي – وكانت الأولى من نوعها.

- في نفس العام، أي 1993، وقعت أيضاً إتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفيها تم لأول مرة الإعتراف المتبادل بحق كلا الشعبين في الوجود والإستقلال وتقرير المصير. وايضاً فيها أعلنت م.ت.ف ولأول مرة تخليها عن الكفاح المسلح.
- هناك أيضاً إتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في 1978، والتي جاءت كنتاج لصراع طويل وعنيف بين الجهتين وتعود جذوره إلى 1948، ومن ثم العدوان الثلاثي على مصر 1956، ثم حرب 1967، والتي تبعتها حرب الإستنزاف التي استمرت حتى 1973 وتوجت بحرب أكتوبر 1973 والتي تخللتها وتبعتها مباشرة المفاوضات بوساطة أمريكية (كما هي الحال في جميع الإتفاقيات المعاصرة) وبجهود هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك. وانتهت بإتفاقية كامب ديفيد الشهيرة والتي وضعت حداً للصراع العنيف بين الطرفين إلى يومنا هذا.
- في آب 2001 تم توقيع إتفاقية بين الحكومة المقدونية – في يوغسلافيا السابقة – وبين قادة الأقلية الآلبانية السياسيين. والتي بدورها أيضاً نتجت عن صراع دامي عنيف بين الحكومة المقدونية والثوار الألبان، والتي أملت فيه الأولى القضاء على الثانية، ولكنها لم تفلح في ذلك فاضطرت وبجهود ووساطة أوروبية إضافة إلى حلف شمال الأطلسي إلى الوصول إلى إتفاقية تضع حداً للعنف. وقد أعلن جيش التحرير الألباني تعهده بتسليم أسلحته وبوقف إطلاق النار في حين أصدرت الحكومة المقدونية عفواً عن الثوار الألبان في حال إيفائهم بعهودهم بالتخلي عن أسلحتهم وهو ما جاء في بيان صادر عن مكتب الرئيس المقدوني بوريس ترايكوفسكي.

إستنتاجات:

نستنتج مما سلف أن تعريف المفاهيم ليس بالأمر السهل، وإن كان ممكناً، حيث أن التعريف يرتبط عادة بالواقع السياسي وبموازين القوى العالمية وببرامج وخطط سياسية واقتصادية مركبة.

إن مبدأ العدالة، كذلك المساواة بين الدول والبشر، يتطلب تحديد المفاهيم وتأطيرها وتطبيقها على الجميع، وهذا ممكن من الناحية النظرية، بحيث يمكن إيجاد قواعد واضحة ومحددة وثابتة للجميع، إلا أنه شبه مستحيل من الناحية الفعلية، كون المفاهيم ترتبط إلى حد كبير جداً ببرامج وسياسات وأهداف الدول الكبرى، وتلك الأخيرة تكيل بمكيالين مستخدمة أي مفهوم، ك"الإرهاب" مثلاً، وفقاً لإحتياجاتها في أية مرحلة.

إن القانون الدولي والمعاهدات الدولية هي أكبر دليل على ذلك، وهي تعبير واضح يتوافق تماماً والنظرية الواقعية التي تعتمد موازين القوى في تحديد الأهداف والنتائج، بحيث نجد على الدوام شبه تناقض في المواقف بين الدول الكبرى والدول الصغرى. فالأخيرة تعتمد القانون الدولي لحمايتها، بينما الأولى تستخدمه كأداة لتحقيق مآربها ومطامحها التوسعية.

لا يمكن الإتفاق حالياً على تعريف موحد للإرهاب، لأن هذا بالضرورة سوف يشمل الجميع، الحركات والقوى والدول الصغرى إلى جانب القوى والدول الكبرى. ولسوف يشمل مثل هذا التعريف الإحتلال كأحد أشكال "الإرهاب" وبالتالي تلقائياً سوف يبيح حق المقاومة والدفاع عن النفس، وهو في غير صالح الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، وإسرائيل وبريطانيا وغيرها تباعاً.

لكن، مع كل هذا التيه في نقاش المفاهيم، والرغبة الواضحة في الإبتعاد عن تحديدها، خصوصاً من قبل الأقوياء، إلا أنه يظل هناك بعض الثوابت، التي تؤكدها التجربة البشرية ككل. فقراءة التاريخ تقدم الكثير من الدعائم، وتحرج دول ما يسمى "بالعالم الأول"، خصوصاً قراءة التاريخ الحديث للحربين العالميتين الأولى والثانية، حين كانت المفاهيم على أوضح ما يكون: فالدولة المعتدية تقدم شكلاً صارخاً للإرهاب والعنف والبطش، والشعوب ضحية الإعتداء، لها كامل وكل الحق في المقاومة والدفاع عن نفسها وبكل الوسائل. فلماذا وبكل بساطة، لا يكون هذا حقاً للشعوب الأخرى؟! مما يمكنه أن يضع جميع البشر على مستوى واحد من القياس، بصرف النظر عن العرق، أو اللون أو الدين أو الجنس.

ولكون تعريفات "الإرهاب" المتنوعة ضبابية وغير محددة وغير متفق عليها، فاننا لن نعتمد مفهوم "الإرهاب" في بحثنا هذا ، كتعريف عملي، ولسوف نشير اليه فقط كاقتباس عن الآخرين .

والآن وبعد هذه الجولة في المفاهيم والتعريفات يمكننا الانتقال لملامسة الحالات العينية للصراع . والحالات العينية موضوع بحثنا هنا هي قضيتا الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي، والايرلندي – البريطاني، وبما تحملان من اوجه الشبه والاختلاف بينهما. ونبدأ بقضية الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي .

الفصل الثاني

القضية الفلسطينية ـ القضية الايرلندية: لمحة تاريخية، أوجه الشبه ـ أوجه الاختلاف

الباب الأول: الصراع العربي – الإسرائيلي

يشير كثرة من الباحثين الى ان القضية الفلسطينية ما هي الا قضية شعب مهدد بالفناء. والمتفق عليه ان هذه القضية بدأت قبل بدء الهجرة اليهودية المنظمة الى فلسطين. جاءت بداياتها الأولى مع نهوض الحركات الصهيونية في اوروبا كرد فعل اساسي على عقود طويلة من المعاناة التي سببتها سياسات العداء الاثني لليهود والتي جرى تعريفها تحت اسم العداء للسامية. وجاءت البدايات في صورة موجة من الاستيطان اليهودي نظمته ومولته حركات اصولية مسيحية، عرفت باسم الصهيونية المسيحية. اما الحركة الصهيونية اليهودية فظهرت الى العلن في المؤتمر الصهيوني الاول في بازل في سويسرا في آب 1897بقيادة هرتسل الذي تم انتخابه رئيسا للمنظمة الصهيونية. وقد صدر عن المؤتمر ميثاق الصهيونية العالمية والذي تم تنفيذه بدقة متناهية وبمثابرة لا تعرف الكلل حتى اللحظة. وقد تمحور المؤتمر حول اقامة وطن لليهود في فلسطين معترف به قانونيا، وذلك عبر تكثيف الاستيطان، وتنظيم اليهود كافة وانشاء المؤسسات المتخصصة، تعزيز الشعور والضمير القومي اليهودي، والحصول على الاعتراف الدولي. [43]

وقد تم ذلك لليهود عبر اليات عمل منظم ومثابر، وبدعم من بريطانيا توج في وعد بلفور 1917 بمساعدة اليهود على اقامة وطن قومي لهم في فلسطين.

تواكبت الهجرة اليهودية الى فلسطين في العقود الاربعة الاولى من القرن العشرين، تخللها عدد من الثورات والهبات الجماهيرية الفلسطينية كان أبرزها هبة 1929، وثورة القسام 1935 وما تبعها من تظاهرات واضراب الستة شهور، فالثورة التي استمرت من العام 36 وحتى العام 39.

كانت الحركة الوطنية الفلسطينية ضعيفة انذاك ومفككة، وترتكز اساسا على زعماء استندت سلطتهم على اصولهم العائلية والطبقية، وكانت مرجعيتهم تعود الى الدول العربية التي ظلت خارج الصراع الى حين انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين. [44]

---

[43] بيان نويهض الحوت، *فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة* (بيروت، 1991)، 348.

[44] يزيد صايغ، *الكفاح المسلح والبحث عن الدولة* (بيروت، 2002)، 40 .

في 1947 اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة القرار 181 الذي ينص على انهاء الانتداب وتقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين، يهودية وعربية مع ابقاء القدس منطقة دولية. وقد رحبت الحركة الصهيونية بالقرار (بناء على تاكد بن غوريون من رفض العرب له)، في حين رفضه الزعماء الفلسطينيون تماما.[45] باستثناء الشيوعيين.

تدخلت القوات العسكرية العربية فقط عند انسحاب بريطانيا واعلان استقلال دولة اسرائيل في 15 ايار 1948، انتهى هذا التدخل بهزيمة ساحقة للعرب واحتلال 78 % من فلسطين وتحويل ما يقرب من 800000 فلسطيني الى لاجئين.

1- نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتشكيل م.ت.ف. 1948 -1967

بعد حرب 1948 تفككت القيادة الفلسطينية من زعامة النخبة القديمة وما ارتبط بهم من مؤسسات سياسية، في حين حافظت قلة من الاحزاب على استمراريتها، وعمدت اخرى الى تغيير وجهتها وقوالبها. و"لم تظهر نخبة جديدة تتولى الزعامة السياسية عقب تدمير النخبة القديمة. فالى جانب خسارة الارض ادى التشتت السكاني وتشقق الطبقة الوسطى الحديثة في اثناء الانتداب البريطاني وغياب الموظفين والضباط ذوي المبادرة.. إلى عدم وجود قوى مؤهلة لأداء دور النخبة الجديدة. فقد عملت النكبة على تفتيت جميع الشرائح الاجتماعية الى اقصى حد، اذ قسمت كل شريحة الى اجزاء متباعدة جغرافيا، واوجدت تمييزا اضافيا بين اللاجئين الذين تدفقوا على الضفة الغربية وغزة وبين السكان الاصليين، على صعيد التركيب الاجتماعي."[46]

وقد بلغت خيبة الامل من العرب ذروتها لدى الفلسطينيين، بعد هزيمة خمسة جيوش على يد المنظمات الصهيونية المسلحة (الهاغاناه، ارغون وشتيرن)، كذلك من الموقف العربي المنقسم والركيك غير الواثق الذي تصاعد في العقود التالية. كما عمدت الدول العربية (خصوصا دول المواجهة) الى احكام الطوق على وفود اللاجئين الفلسطينيين وفرض اشد القيود على حركتهم وسبل معيشتهم، باستثناء الاردن التي قامت بمرسوم ملكي بضم 400000 لاجيء فلسطيني الى السكان الاصليين اضافة الى ما يقارب 800000 من سكان الضفة الغربية في نيسان 1950.[47]

مع فقدان ما يقارب نصف عدد الفلسطينيين للارض فقد هؤلاء مكانتهم وكرامتهم الاجتماعية، وعاشوا ضمن ظروف سياسية ووجودية شاقة للغاية، عانوا فيها ذل اللجوء والعوز والفقر مما كان

---

[45] نفس المصدر.

[46] أنظر المصدر 44، 83.

[47] نفس المصدر، 92.

له الاثر الواضح في شكل وغرض تنظيمهم السياسي، فعمدوا قبل كل شيء الى جمع شمل عائلاتهم وتجميع ابناء قراهم في نفس المخيم كوسيلة لتامين التكافل الثقافي والاقتصادي، مما احيا مجددا نظام المخاتير التقليدي (الذي دعمه وعززه الانتداب البريطاني). وقد كان هذا عاملا مساعدا في العودة مجددا الى القيادة التقليدية المتمثلة بالزعيم الحاج امين الحسيني. فظهر "رجال المفتي " في المخيمات، الذين قاموا بتنفيذ مجموعة من العمليات ضد اسرائيل عبر الحدود الاردنية في الفترة الواقعة بين 1949 – 1956.[48]

في ما عدا الاردن، لم يحصل الفلسطينيون على حقوق سياسية مما شكل عاملا مثبطا اضافيا انعكس على مسألة الانضمام الى الاحزاب العربية وفي وقت حرموا فيه تماما من تكوين اي اطر بديلة، وكان القاسم المشترك لجميع الناشطين الفلسطينيين هو تعرضهم للقمع المنظم من الدول العربية المضيفة.

توجه الفلسطينيون الى التعليم الذي وفرته لهم الاونروا والتعليم المدرسي والجامعي في الدول العربية، مما ساهم لاحقا بشكل قوي وملموس في نهضتهم السياسية المؤسسية.

بعد العام 1948، ومع ظهور بدايات النهضة القومية العربية، وضع الفلسطينيون كل آمالهم على العمل العربي المشترك.. ورغم إنخراطهم في النضال ضد الأحلاف الأجنبية، حلف بغداد ومشروع أيزنهاور ، حيث شكلوا الوقود الأساسي لهذا النضال ، فإن آمالهم سرعان ما خابت . وفي عقد الستينات بدأ ظهور مجموعات سرية فلسطينية، وسرعان ما تعاظم نفوذها بين الجماهير الفلسطينية التي كان يتناوبها شعور متزايد بالخذلان. وفي النصف الثاني من عقد الستينات برز نفوذ كل من حركة القوميين العرب (ح.ق.ع.) وحركة التحرر الوطني "فتح" التي قدر لها تولي قيادة (م.ت.ف.) لاحقا.[49] في حين كانت لا تزال هناك تنظيمات تعمل بالسر في فلسطين كالاخوان المسلمين والشيوعيين الذين سعوا نحو تغيير سياستهم من " التحريض الطبقي - الاجتماعي، الى التحريض الوطني بين اوساط الجماهير العربية."[50]

في كانون اول 1963 صرح عبد الناصر ان مصر غير قادرة على محاربة اسرائيل. وفي نفس العام قام مجلس وزراء الخارجية العرب الاعضاء في جامعة الدول العربية باصدار مذكرة فحواها: "ان

---

[48] نفس المصدر، 101.

[49] نفس المصدر، 132.

[50] *رضوان الحلو سكرتير عام الحزب الشيوعي الفلسطيني 1934 – 1943: سيرة حياة نضالية* (رام الله: مركز فؤاد نصار، 2003)،77.

الوقت قد حان ليتولى اهل فلسطين امر قضيتهم، وان تمكنهم الدول العربية ممارسة ذلك بالطرق الديمقراطية." [51]

وبدعوة من عبد الناصر اختير احمد الشقيري لتمثيل فلسطين في مجلس جامعة الدول العربية. وبذا فقد تاسست م.ت.ف. من ابناء العائلات والوجوه التقليدية مما لم يرق اطلاقا للقادة الجدد من فتح و ح.ق.ع.، وبشكل خاص خليل الوزير. وباشرت مجلة "فلسطيننا" 1964 (اصدار فتح) الى الدعوة لتشكيل كيان مستقل يرتكز على الكفاح المسلح. كما ووضعت الخطط للسيطرة على م.ت.ف. مباشرة وبعيدا عن التدخل العربي. فانتقل ياسر عرفات الى الاردن واتخذ منها قاعدة كما وعمد قادة فتح الى تدعيم علاقاتهم مع عدد من الدول العربية التي سمحت لهم بفتح مكاتب في عواصمها، مثل سوريا والجزائر.

كثفت فتح هجماتها ضد اسرائيل بدءا من 1965، والتي رغم هشاشة نواتجها اضعفت موقف م.ت.ف. وقد كانت ردة الفعل المصرية عنيفة تجاه الهجمات ضد اسرائيل مما دفع فتح الى اصدار بيان سياسي توضح فيه عدم تعارض مخططاتها السياسية والعسكرية مع الموقف الرسمي الفلسطيني والعربي.[52]

في ايلول 1965 كرر عبد الناصر علنا انه لا يملك خطة لتحرير فلسطين، مما زاد في ازمة م.ت.ف التي حاولت بدورها طرح مشروع قانون لانتخاب اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، لم يحظ المشروع بتاييد عربي رسمي مما ضاعف الشعور بالاحباط وفقدان الثقة بالنوايا العربية الحقيقية تجاه حل القضية الفلسطينية. باتت الانظار تتجه نحو فتح التي وبدعم سوري زاد نشاطها العسكري "اذ شنت 37 هجوما على اسرائيل عبر الحدود اللبنانية والاردنية في اوائل 1967 ".[53]

جاءت الضربة القاصمة مع الهزيمة العربية مجددا في 1967، حيث احتلت اسرائيل الضفة الغربية وغزة وصحراء سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية. وشكلت هذه الهزيمة العامل الحاسم في دفع الفلسطينيين لتولي زمام ثورتهم وتولي السيطرة على م.ت.ف والمضي قدما في الكفاح المسلح .

2 – الكفاح المسلح

---

[51] المصدر السابق ، 164 .

[52] أنظر المصدر 44 أعلاه، 194.

[53] المصدر السابق، 221.

استخلص الفلسطينيون أن العجز العربي يكاد يكون مطلقا، وباشروا بتشكيل فروع عسكرية داخل فصائلهم واعتمدوا الكفاح المسلح كالية مقاومة لتحقيق اهدافهم. كما وطورت فتح وثيقة داخلية: " ان القيادة العربية الموحدة لن تستطيع خدمة الاستراتيجيا العربية او الابقاء على وحدتها الدفاعية او الهجومية ان بقيت في حدود العمل التنسيقي للجهد العسكري العربي...وهذا يعني ان الاستراتيجيا العربية تقع بالضرورة في نطاق الاستراتيجيا الاسرائيلية وتحت تاثيرها .. وهنا يكمن دور الشعب العربي الفلسطيني بقيادة حركته الثورية المسلحة في اخراج الستراتيجيا العربية من هذا التحديد الظرفي...ان الحركة الثورية الفلسطينية المسلحة هي المسؤولة عن اشهار الحق العربي بصورة عملية حاسمة ومباشرة."[54]

توالت الكمائن الفدائية ضد دوريات الجيش الاسرائيلي من زرع الغام، تفجير مستودعات للذخيرة ونسف خطوط سكك حديدية. وقد ساهم في هذه العمليات بشكل مباشر وجود مجموعات من جنود جيش التحرير الفلسطيني في غزة متخفية بين السكان ومستعينة بما امكن انقاذه من اسلحة بعد انسحاب الجيش المصري من القطاع وسيناء.[55] وجاء الرد الإسرائيلي قاسيا بطبيعة الحال، حيث قام الحكم العسكري والمستند الى قوانين الطوارىء في المناطق المحتلة بعد 1967 باعتقال الالاف واستخدام التعذيب والعقوبات الجماعية، وتدمير المنازل اضافة الى ابعاد العديد من القيادات السياسية والروحية خارج فلسطين .

وقد رافق العمليات العسكرية مظاهر مدنية متنوعة في مقاومة الاحتلال. وقعت تظاهرات واضرابات ورفعت عرائض احتجاج وبرقيات الى الامم المتحدة، وهذه ايضا واجهها الاحتلال باساليب قمعية شبيهة بتلك الموجهة للكفاح المسلح، حيث تم مثلا ضرب الحزب الشيوعي وملاحقته وتعذيب افراده بتهمة التحريض والمشاغبة ضد اسرائيل. [56]

وقد توج الكفاح المسلح والموجه من الخارج بقيادة حركة فتح بشكل خاص - والتي طورت جناحها العسكري باسم قوات التحرير الشعبية - وبمناورات غير منتظمة لحركة القوميين العرب، توج بمعركة الكرامة 1968 التي شنت فيها اسرائيل هجمة على منطقة الكرامة في غور الاردن واشتبكت مواجهة مع افراد المنظمات الفدائية، وتكبدت خسائر كبيرة في الاليات والارواح، مما شكل نقطة

---

[54] *كيف تتفجر الثورة الشعبية المسلحة في فتح: دروس وتجارب ثورية* ، 178 .

[55] *فلسطين تاريخها وقضيتها* (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 2003)، 244 .

[56] عبد المجيد حمدان منسق الأمانة العامة لحزب الشعب الفلسطيني، مقابلة، رام الله، 20 أيلول 2003.

تحول هامة في تاريخ حركة المقاومة الفلسطينية بعد ان تدفق الاف المتطوعين الفلسطينيين والعرب للمشاركة في مختلف مجالات النضال من قتالي واعلامي وطبي وتربوي .[57]

اخذ الفلسطينيون يتحولون من شعب مهزوم ، لاجيء مهان الى شعب مقاتل وهذه احدى المقولات الشهيرة للرئيس ياسر عرفات .

لكن حركة المقاومة المسلحة الفلسطينية اخذت تعاني من رد فعل عالمي مناوىء اثر استهدافها مواقع اسرائيلية في اوروبا ودول العالم عموما، اضافة الى ظاهرة خطف الطائرات واحتجاز رهائن، كما حدث في دورة الالعاب الاولمبية في ميونخ عندما تم احتجاز فريق اللاعبين الاسرائيلي، والذي انتهى بموت الطرفين من خاطفين فلسطينيين ورهائن اسرائيليين على يد القوات الالمانية .

اصلبع الاتهام اخذت تشير الى م.ت.ف كحركة ارهابية ، وبحملة دعائية امريكية وصهيونية منظمة ، عملت هي نفسها أي (م. ت. ف) على تعزيزها خلال عدد من عملياتها الهجومية ضد المدنيين.

3 – الانتفاضة الجماهيرية والمباحثات 1987

في 8 كانون اول 1987 اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الجماهيرية عفويا وقدر لها ان تستمر ما يقارب السبعة اعوام ،لتصبح واحدة من اطول الثورات الجماهيرية في التاريخ الانساني. وقد كان للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتردي والمتراكم عبر عدة عقود زمنية من الهزيمة والتمييز العرقي والقهر المتواصل قوة الدفع الاكبر في استمرارية الانتفاضة . " فبحلول 1987 كان ما مقداره 52 % من مساحة الضفة الغربية و42 % من مساحة قطاع غزة قد وقع تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة...مع ازدياد الاستيطان وتردي ظروف وفرص العمالة وازدياد البطالة ...."[58]

سارعت القوى الوطنية المحلية لاستثمار الهبة الجماهيرية العفوية، وتنظيمها وتوجيهها وصياغة اليات استمراريتها وتمكينها. فتم تشكيل القيادة الوطنية الموحدة التي راحت تصدر البيانات تباعا لتوجيه حركة الجماهير. وكانت هذه هي المرة الاولى التي تمت فيها السيطرة على الاحداث من داخل فلسطين. تم تشكيل اللجان الشعبية المتنوعة والمتخصصة، والتي قامت بدور هام في التكافل الاجتماعي والاكتفاء الاقتصادي، ومقاطعة البضائع الاسرائيلية وتنظيم العصيان الجماهيري باشكال متنوعة ما بين اضرابات وتظاهرات ومهرجانات وبيانات ...الخ .

---

[57] أنظر المصدر 55 أعلاه، 248 .

[58] أنظر المصدر 44 أعلاه، 849.

وقد قدمت الانتفاضة نموذجا خاصا وجديدا للعالم الخارجي فامتازت بتفردها ونوعية ادائها مما جعل مصطلح "انتفاضة" مصطلحا عالميا دخل الكثير من لغات العالم . ومع تطور الاتصالات وشبكات الاعلام، حظيت الانتفاضة بتغطية واسعة ومكثفة، وقدمت للمرة الاولى صورة شعب يقاوم الاحتلال ويعاني من البطش والقتل "وتكسير العظام" والاقتلاع والسجن... ويقاوم الدبابات والمدرعات بالحجر وغصن الزيتون والهتافات. " شكلت الانتفاضة واعلان الاستقلال والتوافق مع القرارات الدولية لاول مرة ، آفاقا رحبة لكسب قلوب وعقول اوساط واسعة وجديدة في العالم، بعضها كان ضمن الحلفاء الثابتين لاسرائيل وحكامها، بل وحتى لاحداث شرخ سياسي داخل اسرائيل ذاتها لأول مرة في تاريخها، حول الموقف من حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة"[59]

كما ان الطابع السلمي غير المسلح في بدايات الانتفاضة كان له الاثر الاعمق في تغيير الصورة وفضح آلة الدعاية الصهيونية واعادة تقديم صورة المنطقة والصراع بشكل ورؤية جديدة. "ان تاثير ووقع احداث الانتفاضة المستمرة منذ عامين ادى لاهتزاز وتصدع الصورة المثالية الزاهية التي ظلت تبثها الحركة الصهيونية عبر آلة دعايتها على شبكة واسعة من المؤسسات المنتشرة بين الجاليات اليهودية في الغرب وخصوصا الولايات المتحدة، وقد ابدت اقسام واسعة من الرأي العام العالمي تعاطفها مع الشعب الفلسطيني وذلك بفضل الانتفاضة وطابعها الشعبي الديمقراطي العميق واسلوبها غير المسلح ." [60]

توجت الانتفاضة الفلسطينية بمؤتمر السلام الدولى1991 بمبادرة امريكية (جورج بوش الأب)، والذي وافقت عليه الدول العربية على ان يتم تمثيل الفلسطينيين من خلالها ومن الاراضي المحتلة قسرا. وقد تم ترشيح وفد فلسطيني من الاراضي المحتلة ضمن الوفد الاردني. وهمشت منظمة التحرير التي تم رفضها من منطلق أدائها الذي ظل يوصف ب"الإرهاب"ي. الا ان فلسطينيي الداخل تواصلوا مع المنظمة بتنسيق منتظم مع القيادة في تونس. الا ان العملية التفاوضة لم تنجح، ربما لاسباب متنوعة، منها رفض م.ت.ف الوقوف موقف المتفرج (او المشارك عن بعد)، كذلك عدم توفر النوايا الحقيقية لدى الطرف الاسرائيلي: يقول د. سمير عبدالله، عضو الوفد الفلسطيني المفاوض: "كافة المؤشرات تؤكد عدم وجود رغبة او قرار اسرائيلي لاقامة سلام شامل ودائم مع الشعب الفلسطيني، لقد جر حكام اسرائيل الى هذا المؤتمر بالسلاسل، رغم حصولهم على معظم شروطهم

---

[59] نعيم الاشهب، "الى متى تستمر الانتفاضة،" *صوت الوطن*، عدد 1 (ايلول 1989): 4.

[60] بولس كارمي،"أثر الانتفاضة وتفاعلاتها على مواقف الجاليات اليهودية،" صوت الوطن، عدد 3 (كانون أول 1989): 48.

وطلباتهم المسبقة. بذا ينبغي ان نتوقع انهم سيعمدون الى وضع كل ما في جعبتهم من عراقيل لاحباط عملية السلام. ففي المفاوضات وكما اكدت الجولات الثلاث التي انقضت، كانت طروحاتهم ترمي الى "اكل الكعكة والاحتفاظ بها "[61]

فشلت مفاوضات السلام بعد ان تعثرت طويلا، وكانت نهايتها المحققة بعد الكشف عن اتفاقية اوسلو التي كانت تجري في الخفاء، والتي قدمت لمفاوضي واشنطن، للعرب والفلسطينيين والاسرائيليين والعالم اجمع مفاجأة كبرى ، وصفحة جديدة كل الجدة في تاريخ الصراع !

4 – اتفاقية اوسلو 1993 – ونبذ العنف

جاء في ديباجة اتفاقية اوسلو بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وضمن مظلة دولية: " تؤكدان: عزمهما على العيش في ظل تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين، في الوقت الذي تعترفان فيه بحقوقهما الشرعية والسياسية المتبادلة..وان المفاوضات حول الوضع النهائي سوف تقود الى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338."[62]

في اوسلو تم الاعتراف المتبادل وللمرة الاولى بحق كلا الشعبين في الوجود والاستقلال وتقرير المصير. وللمرة الأولى تخلت م.ت.ف "عن الكفاح المسلح، وعن تحرير كامل الارض من النهر الى البحر". وللمرة الاولى تعاملت اسرائيل مع القضية الفلسطينية كقضية شعب، ومع م.ت.ف كممثل شرعي ووحيد لهذا الشعب .

ارتأى الطرفان ان العنف طريق وعر وطويل، وعلى الرغم من انه وضعهما معا على مائدة التفاوض، الا ان تكلفته كانت باهظة جدا للطرفين، وان الأوان ربما قد حان لشيء من السلام وعبر آلية التفاوض.

ولكن، ما الذي تشوش في العملية التي بدأت في اوسلو 93 وتوقفت في محادثات طابا في كانون ثاني 2001 ؟

أحد مهندسي اوسلو،رون بونداك يقول: " مع ان الاتفاقات وقعت ونقلت صلاحيات كثيرة للفلسطينيين الا ان النظرة المتعالية والقائمة على الشك من جانب الاسرائيليين تواصلت. بكلمات اخرى، الانتقال من علاقات الهيمنة بين المحتل والواقع تحت احتلاله الى علاقات متساوية لشركاء في طريق سياسي وتاريخي جديد لم يحدث في ارض الواقع. من جانبهم، استخف الفلسطينيون بدلالات الاضرار المؤلمة التي احدثتها عمليات حماس والجهاد الاسلامي في اسرائيل والتي

---

[61] سمير عبدالله صالح، "مفاوضات السلام: الوقائع والافاق،" *صوت الوطن*، عدد 30 (شباط 1992): 8 .

[62] *اتفاق حول قطاع غزة ومنطقة اريحا القاهرة 5 ايار 1994*، سلسلة الوثائق الفلسطينية، آب 1994، رقم 2، 5.

تصاعدت منذ توقيع الاتفاقات. حاولت السلطة ان ترقص في عرسين: الصراع المشترك مع اسرائيل ضد "الإرهاب"، وابداء الليونة تجاه بناه التحتية وقياداته وناشطيه ...كما وتطلع نتنياهو الى تصفية اوسلو بطريقة لا تخلف اثرا، وقام عمليا بالتنكيل بعملية السلام، وبذل كل وسعه لنفي الشرعية عن الشريك الفلسطيني." [63]

اما د.حنان عشراوي فتجد ان اوسلو مليئة بالايجابيات والسلبيات على حد سواء، واهم سلبياتها التي ادت الى تعثرها، هو غموضها والثغرات التي تغص بها. وان كبرى تلك الثغرات تجسدت في اتفاقات القاهرة وباريس وطابا. منها تقسيم وشرذمة المناطق الى (أ، ب، ج) وبالتالي تفتيتها وعزلها، وتواصل الاستيطان ومصادرة الاراضي، واشكاليات المعابر وتاجيل القدس والاجئين....وغيرها. كما تجد ان طبيعة النظام الفلسطيني الفوضوية غير المبنية على الكفاءات والتخصصات ادى الى اغتراب الكفاءات عن العمل واتساع الفجوة بين الشعب والقيادة. كل ذلك ساهم بقوة في اضعاف الموقف الفلسطيني وبالتالي المزيد من التعثر في عملية السلام [64]

ربما كانت عملية السلام في مجملها محاولة من الطرفين لكسب الوقت، حيث انها لم تقدم حلولا جذرية يمكن مباشرة تطبيقها، بل عمدت الى التاجيل والتسويف تاركة القضايا الجوهرية للمرحلة النهائية. والمرحلة الابتدائية كانت ولا تزال اشكالية تراوح محلها.

في حوارلاسحاق رابين مع دان مريدور النشط في التحركات السياسية في عهد شامير، يقول رابين: يجب حظر التفاوض مع م.ت.ف لا لكونها منظمة ارهابية بل لانه لم تكن هناك امكانية للتوصل معها لاتفاقية سلام لأنها تمثل قضية لاجئي 1948 وليس ما نجم عن 1967.[65]

5 – انتفاضة الاقصى – انهيار العملية التفاوضية ، 2000 –

هكذا اذن اعترضت طريق اوسلو معوقات هائلة، تعنت وعدم قناعة من جانب المسؤولين الاسرائيليين وبالتالي مواصلة العنف من جانب الدولة ورغبة في التسويف وكسب الوقت، اضافة لاعتلاء الليكود سدة الحكم ورغبته بغسل ايديه من اوسلو والتنكر لما باشره حزب العمل. تواصل الاستيطان بدفع اقوى وتم تفتيت المناطق المحتلة وعزلها والحاق مزيد من الاضرار بالاقتصاد الفلسطيني ... في المقابل ازدواجية مواقف السلطة الفلسطينية ووقوعها في ورطة الجزء الاصعب والاكثر مرارة في القضية الفلسطينية، الا وهو لاجئي 1948 وحقهم بالعودة والتعويض.

---

[63] رون بونداك، *من اوسلو حتى طابا سيرورة منقطة: اوراق اسرائيلية* (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، 2002)،13 .

[64] توفيق ابو بكر، *مسيرة التسوية اسياسية 1977 -1994: حوارات وشهادات* (مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، 1998)،112.

[65] *اتفاق اوسلو كان محاولة فاشلة للخروج من وضع يحظر المضي فيه: اوراق اسرائيلية*، 47.

ومع تتابع فشل المفاوضات، واصطدام الجماهير الفلسطينية بجدران صلبة، المرة تلو الاخرى وتزايد الاحباط، اندلعت انتفاضة الاقصى ايلول 2000 وبمباركة من السلطة والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات .

بدا أن حركة حماس الاصولية الدينية تلعب الدور الاهم من خلال عملياتها الانتحارية ضد اهداف بشرية متنوعة داخل اسرائيل، العمليات التي تبنتها ومارستها لاحقا عدة فصائل فلسطينية منها تنظيم فتح الجناح العسكري – كتائب شهداء الاقصى. ردت اسرائيل بالاجتياحات المتكررة والتدمير المنظم لبنية السلطة التحتية. وتفاقمت الاوضاع بعد 11 ايلول 2001 واعلان الادارة الامريكية الحرب بلا هوادة على ‘‘الإرهاب’’ .

الأوضاع الجديدة وموازين القوى العالمية تطلبت وبالحاح ان يعمد الفلسطينيون الى تغيير اساليبهم، الا انهم تابعوا نفس النهج الذي فاقم خسائرهم المادية والسياسية والدعائية، مما ساعد اسرائيل على الخروج من ازماتها مرات عديدة!

"المثير للانتباه انه كان هناك ما يشبه الاتفاق المسبق – ويقال ان لا برنامج موحد للقوى الوطنية الاسلامية – على ان الاجتياح سيشكل خطرا ماثلا على المشروع الوطني، وانه سيعيد النضال سنوات طويلة الى وراء. ومع ذلك كانت هناك تلك اللامبالاة العجيبة تجاه ذلك. وتلك السخرية – ولا اقول التشفي – تجاه "انجازات" اوسلو. وايضا ذلك التصميم! على مواصلة النضال من تلك النقطة التي سيعيدنا الاجتياح اليها في الخلف".[66]

باتت الانتفاضة الفلسطينية هدفا بحد ذاتها وليس مجرد تكتيك قابل للنجاح او الفشل. واكبها تصعيد في ممارسة اسرائيل للعنف ولاغلاق المناطق وما نجم عنها من التردي الاقتصادي ونمو الشعور العام بالاحباط والتعب لدى الجماهير الفلسطينية من جانب، إضافة إلى تصاعد قلق الشارع الاسرائيلي الذي شكل تربة صالحة لنمو الحركات الصهيونية المتطرفة والرافضة للحلول من الجانب الآخر. وبات نهج الحكومات الاسرائيلية المتتابعة من باراك الى نتنياهو الى شارون يقوم على العمل بموجب الخط البراغماتي البن غوريوني والذي يعتمد سياسة الاستفزاز ورد الفعل العربي.

اما قياداتنا الفلسطينية فقد "ركبت راسها وفسرت ان طلب الاصدقاء وضغط الاعداء يعني ايقاف الانتفاضة وهو ثمن غير مقبول ولا يمكن تقديمه. وحين كنا نقول ان احدا لا يطالبنا بذلك، وان الحديث عن وقف العنف يحتمل تفسيرا غير وقف الانتفاضة، فهو يتركز على مسالة وقف حالة

---

[66] عبد المجيد حمدان، *الانتفاضة: محاولة تقييم* (رام الله: دار التنوير للنشر والتوزيع، 2002)، 5.

الاشتباك بين دولتين، كان الرد يأتي وباصرار ان المطلوب وقف الانتفاضة وبدون تحقيق مكاسب، ولنعود مرة اخرى لدائرة المفاوضات المفرغة."[67]

لا تزال الانتفاضة – التي لا مشاركة شعبية فيها – مستمرة، ولا يزال الاستفزاز والرد الاسرائيلي مستمرا، وحلقة مقفلة من العنف المتبادل تدور.

[67] المصدر نفسه، 6.

الباب الثاني : الصراع الايرلندي – البريطاني

وبالانتقال الى الحالة العينية الثانية، حالة الصراع الايرلندي – البريطاني نتبين إن جذور الصراع الايرلندي البريطاني تعود الى القرن التاسع عشر، كما في حكاية فلسطين حين باتت ايرلندا قضية شعب يعاني الاحتلال والاضطهاد. الا ان الاهتمام البريطاني بها يعود الى ما قبل ذلك بكثير، فمنذ القرن الثالث عشر راحت عيون البريطانيين ترنو نحو ايرلندا القريبة والمحاذية لشواطئهم.

وراح الشعب الايرلندي وعبر عقود وحقب طويلة متتالية يناضل في سبيل التحرر ووقف التمييز الاثني – الديني ضد ابنائه الكاثوليك، الى ان انجز عددا من الاتفاقيات الثنائية عبر العنف المسلح والجماهيري، وعبر التفاوض السياسي والتدخلات الدولية، والتي توجت في عهد الرئيس الامريكي بل كلنتون، تماما كما في اتفاقية اوسلو.

لكن القضية الايرلندية – البريطانية لا تزال شائكة، وتعترضها عثرات كثيرة، ربما يكون اكثرها تعقيدا على الاطلاق الشعور الديني – العرقي، والذي تغذى وتنامى وقوي عبر الاجيال ليتحول ايضا في طابعه الى بعد طبقي، تسوده امتيازات ذوي المناصب والوظائف الاكثر رفعة – الاقلية البروتستانتية على المجموعة الاقل حظوة والاكثر فقرا – الاغلبية الكاثوليكية.

ان الشعور بالفوقية والتميز على الآخر يحتاج علاجه لأكثر من صراعات دموية او مفاوضات سياسية. يحتاج لاعمال الفكر والوجدان وتجاوز المطلقات، حيث يسمو الانساني على كل ما سواه.

1 - جذور تاريخية

تجسد الاحتلال البريطاني لايرلندا على ارض الواقع في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والذي ترك آثاره الى الآن، وحتى بعد الانفصال، في ايرلندا الشمالية حيث راح المستوطنون البريطان يجسدون الطبقة الحاكمة والغنية.

منذ 1886 وحتى 1911، حاول الناشطون السياسيون في ايرلندا جاهدين تشكيل سلطة حكم محلي. الا انهم تعرضوا للقمع والمجابهة عدة مرات، كانت احداها على يد ابن اخ الوزير البريطاني آنذاك، آرثر بلفور (صاحب الوعد لليهود). والذي كان وزيرا مخولا في ايرلندا بين 1886 و 1892، مجسدا مرجعية لسياسة الاتحاديين تجاه ايرلندا في تلك الفترة. وبسبب سياساته حازعلى لقب "بلفور الدموي "، واحد اقواله الشهيرة : " اقضوا على الحكم المحلي بلطف."[68]

---

[68] Ian S. Lustick, *Unsettled States, Disputed Lands* (London :Cornell University Press,1993), 188 .

في 1893 تكررت المحاولات الايرلندية للحصول على حكم محلي ذاتي وتم رفضه مجددا وبشكل قطعي من مجلس اللوردات البريطاني: "حكم ايرلندي محلي هو من الناحية العملية استحالة" [69]

بلغ التمرد ذروته في 1912 -1914 حين نظم مجلس اليستر[70] الاتحادي مع اعضاء برلمانيين وممثلين عن "الاورنجز"(وهي منظمة ايرلندية بروتستانتية متطرفة، اتخذت اللون البرتقالي شعارا لها) تمردا مسلحا يهدف للحكم المحلي، وتسبب التمرد في ازمات دستورية جدية لدى البريطانيين، الا انه ايضا لم يتمخض عن نتائج ذات فعالية حقيقية.

في 1916 تجدد الصراع والاشتباك وتمخض عن تشكيل الجيش الجمهوري الايرلندي، والذي بدوره غير طبيعة الصراع، واعتمد الكفاح المسلح كاستراتيجية، ولكنه وصم على المستوى العالمي لاحقا ب "الإرهاب".

في 1921 تم توقيع معاهدة "انجلو" والتي نتج عنها تقسيم ايرلندا الى جزئين: الكاثوليك في الجنوب حصلوا على جمهوريتهم المستقلة، واغلبية بروتستانتية في الشمال الحقت ببريطانيا.

الا ان كاثوليك الشمال لم يشعروا بالانتماء لبريطانيا، وظلوا عبر عقود طويلة يرنون ويطمحون للانتماء الى جمهورية ايرلندية موحدة، ويعود ذلك بالاساس الى الاضطهاد العرقي- الديني – الطبقي الذي عانوا ولا يزالون منه. "في حكم بريطانيا، ورغم ان نسبة الكاثوليك الى السكان كانت 75 %، الا انهم امتلكوا 14 % فقط من الاراضي."[71]

منذ بدايات 1920 حتى 1960 أحكم الاتحاديون سيطرتهم على ايرلندا الشمالية، واصبح الفصل العنصري نهجا، اما الامتيازات للبروتستانت، فقد اضحت حقيقة دستورية واقعة.

في الستينيات ومع نهضة الحركة العالمية لحقوق الانسان والديمقراطية، ثار الايرلنديون مجددا 1968 -69، في محاولة جديدة للانعتاق، وبدعم من الجيش الجمهوري الايرلندي الذي كثف من هجماته المسلحة ضد الجيش البريطاني .تواصلت الاحداث مجددا في 1972، والتي ادت الى رد فعل قمعي عنيف من البريطانيين ففي 30 كانون ثاني تم قتل 13 شخصا في تظاهرة كاثوليكية طلبا للحقوق المدنية، وسميت بالاحد الدامي.[72]

2 – الطبيعة الاثنية في الصراع: اغلبية كاثوليكية ضعيفة، واقلية بروتستانتية مسيطرة

---

[69] المصدر نفسه، 190.

[70] اليستر: هو الاسم الذي تطلقه بريطانيا على ايرلندا الشمالية .

[71] R.F, Foster, *The Oxford History of Ireland* (Oxford : Oxford University Press, 1989), 137.

[72] Balakrishman Gopal, ed., *Mapping the Nation* (London: Verso, 1996), 255-268

تنوعت وجهات نظر العلماء والمختصين ذوي الشأن حول ماهية المجموعة الاثنية وكيفية تعريفها. ولسنا هنا بصدد الاغراق في التعريفات. لسوف نتبنى وجهة نظر ماكس فيبر ان الاثنية هي هوية مجموعة افراد يتم من خلالها تشكيل المجموعة السياسية. والهوية بهذا المعنى هي تعبير عن جماعة ذوي اصول عرقية واحدة، بثقافة، عادات وتقاليد، لغة، تاريخ، اساطير ودين مشتركة. ينطبق هذا المفهوم على كل من الايرلنديين الكاثوليك، والبريطانيين البروتستانت.

عبر العصور ووصولا الينا في القرن الحادي والعشرين لعبت الاديان دورا هاما للغاية في صياغة الهوية الاثنية وتبعاتها السياسية، والتي عادة ما تمتد الى خارج الاوطان لتشمل حلقات اوسع وعلى مستوى عالمي من نفس الامتداد، تقدم الدعم والمساندة عن بعد. تماما كما يحدث مع يهود العالم وقضية الصهيونية والوطن القومي. وهو ما يحدث ايضا مع كاثوليك ايرلندا واخوانهم واخواتهم في العالم الاوسع.

الصراع البين والاقوى في ايرلندا اليوم هو صراع اثني، جذره الاساسي ديني، بين مجموعتين احداهما محتلة والاخرى تقبع تحت الاحتلال. ففي شمال ايرلندا هناك الايرلنديون الكاثوليك الوطنيون، والبروتستانت الاتحاديون من اصول بريطانية. المجموعة الاولى موالية تماما للجمهورية الايرلندية في الجنوب، في حين ان الثانية (المسيطرة) تشعر بانتماء اصيل الى التاج البريطاني.

الولاء ايضا متبادل من ايرلنديي الجنوب تجاه اخوتهم الشماليين المضطهدين، ومن البريطانيين تجاه امتدادهم البروتستنانتي على الاراضي الايرلندية.

لقد امتد اضطهاد الكاثوليك ليشمل البعد الطبقي ايضا، حيث كان الفقر نصيب الكاثوليك، في حين حاز البروتستانتيون على المناصب والوظائف العليا في البلاد فكانوا هم الاسياد وكان غرماؤهم ممثلين للطبقة العمالية الكادحة.[73]

لقد لعبت الاديان دورا اساسيا في، العالم كله، في صوغ الصراع السياسي والطبقي المحتدم. ففي اوروبا مثلا كان للدين اليد العليا في تشكيل القوميات والصراع السياسي والحروب الطويلة التي وضعت اوزارها مع معاهدة وستفاليا الشهيرة[74]، التي انهت عصر الامبراطوريات وافتتحت عصور الدولة الوطنية الحديثة، مع توازن القوى وضرورة حماية الدول الصغرى. والتي في واقع الحال ناقضتها بريطانيا في اصرارها على مواصلة احكام السيطرة على ايرلندا.

---

[73] Ibid.

[74] معاهدة وستفاليا عقدت عام 1648 وادت لانهاء الحرب الدينية في اوروبا والتي امتدت من 1618 -1648

تشكل التراث الثقافي والسلوكي الايرلندي عبر التاريخ الذي يحفل بغزو واستيطان واستنزاف ايرلندا طويل الامد. وقد خضع الايرلنديون للسيطرة البريطانية منذ القرنين السابع والثامن عشر حيث صودرت الاراضي واستوطنت من قبل البروتستانت البريطانيين والاسكتلنديين، والذي احجموا عن التفاعل والاختلاط والتبادل مع اهل البلد الاصليين.

منذ ذلك التاريخ طور البروتستانتيون نظاما خاصا بهم وبرغبتهم بالفصل العنصري – الديني، وهو نظام " الاورانج "، والذي تعود بداياته الى اول مستوطنة بروتستانتية في ايرلندا "والتي ليست في محتواها رد فعل تجاه الثقافة الكاثوليكية، بل تخطيط طوعي منظم للفصل، فعل موجه من البريطانيين عبر العصور بهدف تقسيم وفصل الناس في ايرلندا لتسهيل قيادتهم والسيطرة عليهم. ويجد البعض ان نظام "الاورانج" الفصلي كان دوما سببا جوهريا متأصلا في احتدام الصراع."[75]

بدا الشعور الشعبي القومي- الوطني يتزايد في القرنين التاسع عشر والعشرين كرد فعل على التمييز "الواعي"، والفقر، والتشريعات المجحفة والشعور بالاغتراب والهوان داخل الوطن. فالشعور الاساسي الطاغي، هو شعور بالدونية، حيث لا فرق ان كان الشخص مؤمنا ممارسا للشعائر الدينية او ملحدا. ففي الحالتين يطغى عنده الحس الوطني على الديني، فهو\هي كاثوليكي النشاة والهوية، وهذا سبب كاف للاضطهاد والعزل. "في ذات الوقت اثر الدين مباشرة على الثقافة السياسية، حيث بالرغم من ان الكاثوليك مثلوا 75 % من السكان، الا انهم تملكوا 14 % من الارض."![76]

الى يومنا هذا، لا يزال الصراع مشتعلا في ايرلندا بشقيه الاثني - الطائفي الداخلي والوطني مع النظام البريطاني. وبالرغم من تطور المفاهيم فيما يخص احترام الاخر، حقوق الانسان، حرية المعتقد...لا يزال الايرلنديون (وفي قلب "الحضارة" الاوروبية المعاصرة) يعانون من التمييز والتعصب الديني بعيد الجذور في التاريخ .

3 – الحركة الوطنية وتشكيل الجيش الجمهوري الايرلندي 1916

تفاقم الوضع سوءا مع بدايات القرن العشرين، ومنذ 1911 - 1914 تصاعدت الهبات الجماهيرية وبتنظيم ودعم من الاحزاب الايرلندية، مؤكدة مجددا على مطالبتها بحكم محلي ايرلندي القوام. ومع اندلاع الحرب العالمية الاولى اعلن الحزب الوطني الايرلندي عبر زعيمه ريدموند، انهم مستعدون لمساعدة بريطانيا في الحرب ضد الالمان مقابل تحقيق المطالب الايرلندية ومنها الحكم المحلي على

[75] Dana Jacqueline, *A brief history of Orangeism in Ireland*, 1998.
[76] Ibid.

اقل تعديل. وقد ابدى ريدموند الحماسة لمباشرة سجل من الاخلاص مع الامبراطورية البريطانية التي سوف تضمن تطبيقا "كريما" وسريعا للحكم الذاتي الايرلندي بعد الحرب.[77]

لم تسفر تلك المحاولات عن الكثير. وراح صبر الراديكاليين الوطنيين الايرلنديين ينفذ مع تواصل التاجيل من قبل البريطانيين للحلول المرجوة والى ما لانهاية. وفي عيد الفصح، نيسان 1916 اندلعت هبة جماهيرية ضعيفة التنظيم، وعايش القادة الايرلنديون وهما حول النتائج التي قد تترتب على انتفاضتهم، ظانين انهم قد يصلون الى ايرلندا المستقلة.

تم سحق الثورة في اول اسبوعين على يد الجيش البريطاني في دبلن – العاصمة الحالية لايرلندا الجنوبية- واعلن قانون الطوارىء الذي شمل الجميع دون استثناء. فسجن الابرياء الى جانب المنتفضين. وبعد اسبوعين من الانتفاضة تم اعدام خمسة عشر قائدا منهم جميع أعضاء الحكومة المعلنة للجمهورية الايرلندية، والذين توجوا بعد ذلك شهداء ابطال وقديسين.[78]

تفاقم الغليان الداخلي في نفوس الايرلنديين، بحيث عمدت المجموعات المسلحة الى تشكيل جيش منظم سمي بالجيش الجمهوري الايرلندي. والذي تبنى الكفاح المسلح كاستراتيجية للمقاومة، ولاحقا لتحقيق الوحدة الوطنية بين الشمال المحتل والجنوب المستقل.(IRA).

كان الجيش الجمهوري عنيفا جدا إذ قام بسلسلة من العمليات العسكرية التي كانت توصف دوما ب"الإرهاب". فرد البروتستانتيون بالمقابل بتشكيل الوية مسلحة خاصة بهم منها جبهة الدفاع عن اليستر و"جمعية الدفاع عن اليستر "..فاشتعلت الحرب الاهلية في ايرلندا الشمالية بين الوحدويين البروتستانت، تساندهم بريطانيا من ناحية وبين القوميين الكاثوليك من الناحية الاخرى.[79]

أسس الجيش الايرلندي اطره المؤسسية الداعمة والتي كان اهمها الشين فين – الجناح السياسي الممثل لاهدافه والذي يرئسه جيري آدمز، الذي اشتهر بدوره كمفاوض في المباحثات بين الطرفين المتصارعين في وقتنا الحالي. وقد كان زعيمه بالاساس وعند بداية التدشين ايامون دوفاليرا والذي سماه انصاره "ابو الوطن"، وقد فاوض البريطانيون سابقا على مسالة التقسيم، والتي بطبيعة الحال لم تسفر عن نتائج مرضية، نتيجة الدور الناجم عن تداخل الدين في المسالة القومية.

في عام 1921 رفض الشين فين بجناحه العسكري التقسيم الذي فرضته بريطانيا، وذلك بعكس الحكومة الايرلندية التي وافقت عليه في حينه، الأمر الذي فرض على الجيش الجمهوري بان يلجا الى العمل السري." وفي عام 1969، عندما انفجرت الاضطرابات في ايرلندا الشمالية، اعتبر الجيش

---

[77] See note 68 above, 218.

[78] Ibid., 219

[79] محمد مصطفى،"مستقبل السلام في ايرلندا الشمالية،" *السياسة الدولية*، عدد 116(نيسان 1994):221.

الجمهوري الماركسي(المتفرع عن الجيش الجمهوري) ان السلطة تستخدم المسالة الدينية كوسيلة لتقسيم الطبقة العاملة. لكن المنظمة انقسمت على نفسها، وظهر الجناح المؤقت الذي اعلن الدفاع عن الاقلية الكاثوليكية في ايرلندا الشمالية، خصوصا في بلفاست ولندنديري، والجيش الجمهوري الذي غدا اقلية، اعلن وقفا لاطلاق النار اعتبارا من العام 1970. وتغيرت الاهداف، واعطيت الاولوية لطرد الجيش البريطاني من ايرلندا، وقدم الجيش الجمهوري الموقت نفسه كحركة تحرر وطني".[80]

أما لندن فقد تعاملت مع الجيش الجمهوري على انه ليس سوى حركة ارهابية مافيوية من المبرر استعمال تدابير استثنائية لقمعها. لكن الاجراءات العنيفة في حق الجيش الجمهوري لم تزده الا شعبية لدى الطبقة العاملة الكاثوليكية "استفاد الجيش الجمهوري كثيرا من تشجيع لندن للشرطة السرية التي راحت تطبق تكتيك الاغتيالات والقتل المتعمد وتفبرك الادلة ضد الجمهوريين لتأليب الرأي العام ضدهم. ثم تغير التكتيك في الثمانينات في اتجاه استخدام القانون ضد الجيش الجمهوري (سياسة التجريم)، مما ساهم في نزع المصداقية عنه كحركة وطنية قومية. فالدلائل التي قدمتها لندن عن تورط هذه المنظمة في شبكات ‘‘الإرهاب’’ العالمي وتلقيها اسلحة ومساعدات من ليبيا وغيرها، صدمت الراي العام ودفعت حكومة دبلن الى التعاون مع البريطانيين في اطار محاربة ‘‘الإرهاب’’.[81] وبعد، فأن عقود الصراع الدامي منذ العام 69 أوقعت الآلاف من الضحايا. فلقد بلغ تعداد ضحايا العنف السياسي 2800 شخص أو ما يعادل – بالنسبة لعدد اسكان – مقتل 100000 بريطاني او 450000 امريكي".[82]

4 – تقسيم ايرلندا 1921، واستمرار التمرد في الشمال 1969

في العام 1920 قسم البريطانيون المقاطعات الايرلندية الاثنتين والثلاثين بين الغالبية الكاثوليكية في الجنوب (اربعة اخماس الارض وست وعشرون مقاطعة) والغالبية البروتستانتية في الشمال (ست مقاطعات). رفض القوميون المتشددون هذه التسوية، وهم في غالبيتهم ينتمون الى الجيش الجمهوري، وتفجرت حرب اهلية دامية دامت ما يزيد على العام.

"كان التقسيم قد لاح في الافق لأن حكومة 1920 اوجدت برلمانين، الأول في بلفاست، والثاني في دبلن. واعترفت معاهدة التقسيم في العام التالي بان كاثوليك الشمال يريدون الاستقلال وليس التقسيم. ودولة ايرلندا المستقلة رات النور باعتبارها جزءا من الامبراطورية البريطانية، واجبرت على الاعتراف بالتاج البريطاني، ولكن مع نوع من الاستقلال في شؤون السياسة الخارجية، فانضمت الى

---

[80] غسان العزي، "اتفاق ستورمونت ونهاية الحرب الايرلندية،" *شؤون الاوسط*، عدد 74 (1998) :90 .

[81] نفس المصدر، 91.

[82] جابرييل الموند، بنجهام باويل، *السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية* (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1998)،242.

عصبة الامم عام 1937 وتبنت دستورا جديدا".[83] الا أن كاثوليك الطرفين، سواء في الشمال ام في الجنوب "المحرر"، لم يهدأ لهم بال، حيث ظلت القضية اثنية- وطنية – دينية، حين استمرت معاناة الشماليين من الكاثوليك من التفرقة والقوانين المجحفة، والمتابعة المثابرة من البريطانيين للقضاء على المقاومة.

مع نهوض حركة الحقوق المدنية في الستينيات من القرن الماضي، والتي حسنت من وضع السود في الولايات المتحدة الامريكية، واثارت قضية التمييز الاثني والطائفي وحرية المعتقد والحق في تقرير المصير ...ثار الكاثوليك في ايرلندا الشمالية مجددا، وبدأوا تنظيم المسيرات الاحتجاجية والتي تحولت الى مواجهات مسلحة مع القوات البريطانية والبروتستانت لاسيما في بلفاست، وصعد الجيش الايرلندي من نشاطه المسلح سعيا لاستقلال ايرلندا الشمالية ووحدتها مع اخوان الجنوب.

لم تأتِ ثورة الايرلنديين من فراغ، ولم تنتج فقط عن الرغبة المحضة في الاتحاد مع الجنوب، بل جاءت نتيجة التعسف السياسي والاقتصادي والديني. حيث تبعت البلاد نظاما انتخابيا مجحفا يضمن دوما الاغلبية للبروتستانت في الحكومات المحلية رغم كونهم الاقلية. اضافة إلى أن عضوية الاحزاب ايضا مربوطة بهذا النظام الفصلي.

اما التردي الاقتصادي فقد ازداد في تلك الحقبة، حيث ترهل عمل المصانع مما نتج عنه اشكاليات كبرى اهمها البطالة والاحباط بشكل خاص بين الكاثوليك.

لم تنجح محاولات رئيس الوزراء "او بيل " بالاصلاح الاقتصادي الذي اعتقد انه المحرك الاساس في غضبة الكاثوليك، كما وفشل ايضا في الاصلاح السياسي من حيث محاولة تفعيل دور الكاثوليك في الحياة السياسية، وذلك نتيجة غضب ورد فعل الاتحاديين البروتستانت الذين بلغ الأمر بالمتطرفين منهم حد اتهامه بالخيانة.

تم تاسيس منظمة الحقوق المدنية لايرلندا الشمالية كرد فعل على الفقر وظروف الكاثوليك المتدنية وازدياد الهجمة العنصرية من قبل الاتحاديين، اضافة الى الفرص غير المتعادلة في التعليم. الا ان هذا لم يؤدِ الى الكثير، فانفجرت انتفاضة 1969، وراحت تاخذ الطابع المسلح عبر الجيش الجمهوري الايرلندي .[84]

5 – المعاهدات – نبذ العنف – تواصل الصراع

---

[83] أنظر المصدر 79 أعلاه، 89.

[84] Michael Brown and others, ed., *Nationalism and Ethnic Conflicts* (MIT Press, 1997).

في عام 1972 باشرت بريطانيا الى حكم ايرلندا حكما مباشرا فحلت البرلمان وعينت وزيرا لشؤون ايرلندا، كما وارسلت 25 الف جندي لوقف الصدام المسلح .

لكن الصراع استمر وزاد عدد ضحاياه عن 4000 شخص، والازمة السياسية الاخلاقية التي سببتها ايرلندا للتاج البريطاني تفاقمت وذلك في عصر راح فيه المستعمرون يتراجعون امام حركات تحرر الشعوب من نير الاحتلال في العالم اجمع وبات من الضروري التفاوض لحل الصراع والوصول الى حالة من السلام .

بدات المفاوضات في تشرين ثاني 1985 الى ان توجت في اتفاقية – اعلان "داوننج ستريت" في 15 كانون اول 1993، بين دبلن ولندن. وقد وقع عليه جون ميجر رئيس وزراء بريطانيا و البرت رينولدز رئيس وزراء جمهورية ايرلندا.

بدات الهدنة مع الجيش الجمهوري في اوائل ايلول 1994، وفي 9 كانون الاول من نفس العام عقدت مباحثات رسمية مباشرة هي الاولى من نوعها من 22 عاما بين الحكومة البريطانية والشين فين.

"في 22 شباط 1995 كشف جون ميجر ونظيره الايرلندي عن وثيقة العمل المشترك الرامية الى اعطاء شعب ايرلندا حقه في تقرير المصير. الا ان تعقيدات عديدة واجهت الوسيط الامريكي السيناتور ميتشيل في بداية عمله ادت الى فشل عمليات نزع سلاح المليشيات ودفعت بالأزمة من جديد الى حافة الهاوية وبالذات حين انهى الجيش الجمهوري الهدنة في 9 شباط 1996. ولم يعد لها الا بعد صعود توني بلير للسلطة في بريطانيا وبدء التحرك الجاد المستند الى اغلبية برلمانية ساحقة، واعطائه مسالة السلام في ايرلندا الشمالية الاولوية في برنامجه، الأمر الذي ساهم في تسريع عملية التفاوض وعزز فرص التوصل لاتفاق سلام."[85]

في 10 نيسان 1998 وقعت اتفاقية سلام مجددا بين الطرفين، حيث وقع رئيس الحكومة البريطانية توني بلير ونظيره الايرلندي بيرتي اهيرن على الاستقلال، الذي صوتت لصالحه غالبية الشعب الإيرلندي في استفتاء عام (واقر الشين فين الاتفاق في مؤتمر خاص عقده في دبلن عدل بموجبه دستوره للسماح لممثليه بشغل مناصب في مؤسسات ايرلندا الشمالية بموجب الاتفاق.)، الا انه وفي واقع الحال ظل اتفاقا مبهما، حيث لم تحظ ايرلندا الشمالية بالاستقلال ولم تبق متحدة مع بريطانيا ولا تم الحاقها بايرلندا الجنوبية! فظل وضعها الدستوري غير واضح وقد اعلن السناتور الامريكي

---

[85] شوكت ابو فخر، "اتفاق تاريخي في ايرلندا الشمالية: نقاط التقاء ومحاور اختلاف،"*معلومات دولية*، عدد 57، (صيف 1998)، 184.

جورج ميتشل.[86] بهذا الخصوص: "ان الاتفاق مهم للغاية، ولكن الطريق لا يزال طويلا، التطبيق سيكون صعبا ولا شك ان هناك امورا ستكون مثيرة للجدل." كان نزع سلاح الجيش الجمهوري الإيرلندي من اولى المطالب البريطانية، بحيث يصبح تبني الأخير للبرنامج السياسي التفاوضي السلمي نهائيا. الا ان ذلك لم يحدث في واقع الحال، حيث تواصل عمل الجيش المسلح (مع ان اعترافه بها صار اقل مباشرة واقل تحديا من السابق)، ونتج ذلك عن المماطلة البريطانية في تنفيذ الاتفاقيات، وبالتالي اندلاع التظاهرات والاشتباكات بين الفينة والاخرى في شوارع بلفاست. مما يعيد صورة الاوضاع بين الفلسطينيين والاسرائيليين بعد تراجع اتفاقات اوسلو واندلاع العنف وبصورة اقوى من قبل الى الاذهان. وهو ما ينقلنا مباشرة إلى محاولة إستيضاح بعض أوجه التشابه والإختلاف في نضال الشعبين أصحاب قضيتي إيرلندا وفلسطين.

[86]جورج ميتشل: 64 عاما، ايرلندي الاصل، عينه الرئيس الامريكي بيل كلينتون على راس اللجنة التي تحركت من اجل الحل في هذا الاقليم، بدءا بالنقاط الست ووصولا للاتفاق. وشعار ميتشل الدائم كان ان لا خيار ولا بديل عن الحوار الديمقراطي. واختيار ميتشل، والاهتمام الامريكي بالقضية الايرلندية، ناتج عن ثقل الجالية الايرلندية الكاثوليكية في الولايات المتحدة واللوبي القوي الذي يتحرك مدافعا عن القضايا الايرلندية وفق موازنات امريكية داخلية انعكست في مرآة خارجية، فالحالة الايرلندية قوة تصويتية هائلة يمكن لأي حزب امريكي ان يفكر فيها، لذلك فان امتطاء هذه الموجة لا بد وان له حساباته الدقيقة.

الباب الثالث : ايرلندا – فلسطين ، الشبه والاختلاف

تم اختيار كل من ايرلندا وفلسطين في هذه الدراسة المقارنة نتيجة اوجه الشبه المتعددة في الحالتين. وعلى الرغم من بعض جوانب الاختلاف بطبيعة الحال، وهو الأمر الذي لا تخلو منه اي دراسة مقارنة، الا ان الجوانب المشتركة تبدو اكثر. فالقضيتان تتعلقان بالبعدين الوطني – التحرري ، والاثني – الديني .

كل من ايرلندا الشمالية وفلسطين لا تزال تخضع للاحتلال وتعاني تبعاته الاقتصادية والسياسية والعنصرية .. كل منهما قضية شعب، مقاومة، عنف ومفاوضات مع طرف اقوى، اكثر سيطرة على المستويين المحلي والعالمي. كل منهما في العقدين الاخيرين تحديدا يشغل بال الرأي العالمي، ويحتل مساحة على شاشات الاعلام، وان كانت القضية الفلسطينية ذات ابعاد اقليمية ودولية اوسع واكثر اثارة للجدل. وفي فترة الادارة الامريكية السابقة – ادارة كلينتون- كان للقضيتين مساحات واسعة في حيز الاهتمام، وقد سعى كلينتون جاهدا للوصول الى حلول جادة ونهائية، فتم في عهده وفي نفس العام التوقيع على اتفاقية اوسلو بين الفلسطينيين والاسرائيليين، واتفاقية داوننغ ستريت بين الايرلنديين والبريطانيين (1993). الا اننا لانغفل ان موقف الادارة الامريكية متباين من القضيتين، الأمر الذي له اهمية كبرى في ظل النظام العالمي الجديد الذي يعتليه الامريكيون كقطب اوحد ذي قدرات هائلة على السيطرة والضغط وتسيير الامور، كما يبدو، في العالم ككل وليس فقط في ايرلندا وفلسطين. فالموقف من ايرلندا اكثر موضوعية وتعاطفا منه من فلسطين .

1 – التمييز الاثني – عنصر الدين

لكلا القضيتين بعد ديني هام للغاية، يكاد (ربما ظاهريا على الأقل) يبدو العامل الاكثر اهمية في الصراع. فقد كانت القضية اليهودية في البدايات قضية اثنية ذات بعد ديني غاية في الاهمية في اوروبا. عانى اليهود كما سبق وأشرنا من اللاسامية عصورا طويلة تعرضوا خلالها للقمع والتمييز والمهانة وصولا الى الكراهية المباشرة، والتي تجلت في ابشع صورها في المحرقة النازية التي ذهب ضحيتها 6 ملايين يهودي.

نشات وقويت الحركات الصهيونية التي اخذت تنادي بالحق الديني والتاريخي (المبني على الديني) في ارض فلسطين "ارض بلا شعب لشعب بلا ارض" منذ مؤتمر بازل 1897.

ليست القضية ذاتها تماما لدى الطرف الايرلندي، ولا يدور الحديث في عصرنا الراهن عن الحق التاريخي لبريطانيا بارض ايرلندا، الا ان البعد الديني يتجلى ايضا بقوة في القضية الايرلندية، حيث

ان البابا قدم مباركة الكنيسة في حق الملك هنري بحكم ايرلندا في القرن 12 الميلادي.[87]، وراحت القضية تاخذ بعدها الديني الملحاح كل يوم مع منح السيطرة للبروتستانت على الكاثوليك. وكما اسلفنا في الابواب السابقة، اخذ التمييز وفقا للهوية الدينية ياخذ ابعادا جدية ،اثارت الصراع الطائفي جنبا الى جنب مع الصراع الوطني. فكانت المراكز العليا من نصيب البروتستانت والفقر من نصيب الكاثوليك. وقد كانت محاولة فصل الايرلنديتين عام 1921، ومنح الاستقلال للجنوب باغلبيته الكاثوليكية، هي محاولة واعية للسيطرة باحكام على الجزء الشمالي المتبقي والذي تسوده الاغلبية البروتستانتية ذات الجذور البريطانية التي تبقيها دائمة الولاء للاخيرة، الا ان الصراع الطائفي اشتد بدلا من ان يخفت.

ولكن الخصوصية الايديولوجية الدينية في القضية الفلسطينية الاسرائيلية تاخذ ابعادا اكثر اثارة للقلق ولا تقف عند عراك طائفي لنفس الدين، بل صراع محتدم بين دينين مختلفين، او ربما لنكون اكثر دقة، بين وصايا دينية توراتية وشعب "مغضوب عليه ". فالتوراة اليهودية "كتاب الاسرائيليين المقدس" تقدم تصريحا الهيا لا لبس فيه لإحتلال فلسطين والقضاء على شعبها والاقامة فيها، وهو الوعد في التوراة. وهناك الكثير من الآيات التي تؤكد ذلك، والتي كانت تحض على الاستيلاء على مساحة تمتد بين النيل والفرات، ثم راحت تقتصر لاحقا على فلسطين: فمع بلوغ ابراهيم التاسعة والتسعين ظهر الرب له مقلصا وعده الى ارض كنعان، وذلك في **الاصحاح السابع عشر، الآيات 7 ، 8 . " واقيم عهدي بيني وبينك وبين نسلك من بعدك في اجيالهم عهدا ابديا لأكون الها لك ولنسلك من بعدك. واعطي لك ولنسلك من بعدك ارض غربتك كل ارض كنعان ملكا ابديا واكون الههم ."** كما ويشدد الرب في الكثير من الايات على معاداة الفلسطينيين ويصفهم العديد من المرات " بالغلف " وهو وصف الملحدين غير المطهرين(من الذكور) والاغبياء. ويامر في العديد من الايات التوراتية بابادتهم واستعبادهم وعدم التعاطي معهم ومنع التزاوج بهم ... : **في سفر صموئيل الاصحاح الثامن عشر قصة زواج ميكال ابنة الملك شاؤول بداود (وكلاهما نبي): "فقال شاؤول هكذا تقولون لداود. ليست مسرة الملك بالمهر بل بمئة غلفة من الفلسطينيين للانتقام من اعداء الملك". ولاحقا في الايات 26 ،27 "فحسن الكلام في عيني داوود ان يصاهر الملك. ولم تكمل الايام حتى قام داوود وذهب هو ورجاله وقتل من الفلسطينيين مئتي رجل واتى داوود بغلفهم فاكملوها للملك لمصاهرة الملك. فاعطاه شاؤول ميكال ابنته امراة ".** وربما ان الاهم من كل ذلك هو التمييز الذي يشعر به

[87] See note 75 above, 16.

اليهود كونهم "مختارون " من الههم كافضل شعب: **الاصحاح العاشر من سفر تثنية " ولكن الرب انما التصق بابائك ليحبهم فاختار من بعدهم نسلهم الذي هو انتم فوق جميع الشعوب كما في هذا اليوم ". وفي الاصحاح التاسع من سفر تثنية " فاعلم اليوم ان الرب الهك هو العابر امامك نارا آكلة. هو يبيدهم ويذلهم امامك فتطردهم وتهلكهم سريعا كما كلمك الرب ....."**

ان التشريع الديني للعنف وصولا الى حد الابادة هو الاكثر خطورة. وقد يجد البعض ان اديانا كثيرة قد شرعت العنف، وهذا صحيح، الا ان الخطورة في مبحثنا هذا هو خصوصية الشعب اليهودي القدسية، حيث ان العرق يلتبس بالدين، فالديانة يجب ان تكون موروثة، عود بالاجيال الى الاثني عشر سبطا – الآف السنين – ولا يمكن لاحد ان يعتنق اليهودية، ولا يطلب ذلك كبقية الديانات التي خاضت حروب الفتوحات والتبشير والدعوات كالصليبيين والمسلمين .. فالشعب المختار محدود ومعروف ومتميز سلفا وبأمر الهي!

لا تزال حتى يومنا هذا الدعوة الى وطن يهودي نقي قائمة. ولا زال حكام اسرائيل المعاصرون يتبنون اقوال التوراة عن الوعد والحق التاريخي في معظم خطاباتهم، فمثلا استغل ديفيد ليفي (حين كان وزير خارجية اسرائيل) حادثة تفجير السفارة الاسرائيلية في بيونس ايريس ليعلن ان "حرب اسرائيل على عماليق سوف تستمر وبلا هوادة"[88] وعماليق وفقا للخرائط التاريخية القديمة هم قبائل فلسطينية كانت تسكن المناطق الجنوبية من فلسطين وقد حاربوا اليهود. **في سفر صموئيل الاول، الاية 3 "فالان اذهب واضرب عماليق وحرموا كل ما له ولا تعف عنهم بل اقتل رجلا وامراة ،طفلا ورضيعا، بقرا وغنما، جملا وحمارا".** تلك هي الايات التي استشهد بها الوزير الاسرائيلي، في دعوة صريحة لا للعنف فقط، بل للأرهاب ايضا. ومن المفارقة ان الحركات الاصولية الاسلامية في فلسطين ترفع لواء الدين والقتال "في سبيل الله" مبررا وشعارا فعالا في جميع عملياتها المسلحة والانتحارية ضد الاسرائيايين، سواء كانوا عسكريين او مدنيين .

2 – المقاومة المسلحة – "الإرهاب"

مقاومة الاحتلال ظاهرة تاريخية عرفها العدد الاعظم من شعوب الارض، وبذا فان المقاومة لم تقتصر على الايرلنديين والفلسطينيين. ولكن الشبه بين الحالتين يرتكز بالاساس على اليات تنظيم المقاومة عبر مأسستها في تنظيمات نعتت لاحقا ب "الإرهاب"، اتخذت الكفاح المسلح شعارا وواقعا

---

[88] عبد المجيد حمدان، *الوعد في التوراة* (القدس،1993)،105 .

لها الى ان تمادت فيه بعيدا، ثم اضطرت الى استنكاره والمصافحة في سبيل السلام. هذا ما تم واقعا في م.ت.ف وفي الجيش الجمهوري الايرلندي.

تشكلت كل من منظمة التحرير الفلسطينية و الجيش الجمهوري الايرلندي إثر التعرض للانتكاسات كذلك القنوط من مساعدات خارجية. فالفلسطينيون كانوا قد تعبوا من الرهان على الحكومات العربية التي ابدت علنا وعلى لسان قائدها القومي عبد الناصر، عدم قدرتها على محاربة اسرائيل وان ليس من بد سوى ان يعمد الفلسطينيون لمساعدة انفسهم. في حين ان الايرلنديين اسسوا جيشهم بعد فشل ثورتهم في 1912 -1914 التي سعوا جاهدين فيها للحصول على حقوقهم المدنية ودورهم في الحياة السياسية والاقتصادية، والتي تجدد القمع البريطاني بعدها، وتم تفعيل دور هذا الجيش بعد استقلال ايرلندا الجنوبية1921 وفصلها عن الشمالية التي ظلت ترضخ للاحتلال البريطاني.

كل من منظمة التحرير والجيش الايرلندي تبنى الكفاح المسلح كآلية وحيدة في سبيل التحرر الوطني، وكل منهما ايضا راح يطارد عدوه في بلاد العالم اجمع، حيث لم تقتصر المقاومة على اراضي فلسطين واسرائيل، ايرلندا وبريطانيا، بل تعدت ذلك الى سفارات العدو في الدول المختلفة، البعثات، خطف الطائرات...الخ وسرعان ما وسم كل منهما ب"الإرهاب"، وتم رفض الاعتراف بهما او التعامل معهما من جهات عدة ، اهمها الدول العدوة: اسرائيل وبريطانيا، والولايات المتحدة الامريكية. وكانت مجرد الفكرة بالتحاور معهما مرفوضة تماما.

لكن القائمين على التنظيمين، اضافة للجزء الاعظم من الفلسطينيين والايرلنديين، وجدوا ان تلك مقاومة مشروعة ضد الاحتلال، تماما كما حدث في جميع دول العالم التي عانت نفس التجربة، وكثيرا ما ردد الطرفان: لقد قاومت اوروبا النازية والفاشية بشتى الطرق فلماذا لم يوسم ذلك بـ"الإرهاب"؟ لقد قام الامريكيون بالقاء القنابل النووية على مدن يابانية بعد انتهاء الحرب، وقتل مئات الالاف بابشع صورة؟

لكن صورة الاحتلال في حالتينا هنا اكثر التباسا، فالحق القدسي الديني وبالتالي التاريخي حاضر بقوة في حالة فلسطين تحديدا، وصورة الضحية اليهودية تقبع في ضمير العالم اجمع!

وفي حالة بريطانيا التبست الامور كذلك، خصوصا بالاعلان المستمر من قبلها بالاستعداد للحل، وان الازمة تكمن في واقع الحال بالاغلبية البروتستانتية في ايرلندا الشمالية. والعنف لن يكون مقبولا ولن يغتفر. وقد صدر قانون لشمال ايرلندا عام 1949 عن حكومة لندن ينص على ان الشمال لن ينفصل

ابدا عن المملكة المتحدة الا بالتراضي.[89] كان الرد على الكفاح المسلح عنيفا دوما من قبل بريطانيا واسرائيل. فقد تم البطش بالثورات، كما اسلفنا، وقامت بريطانيا باعدام العديد من الثوريين الايرلنديين، كذلك فعلت اسرائيل والتي، ولما كان قانونها لا يبيح حكم الاعدام، استعاضت عنه بالاغتيالات بدءا باعضاء وقيادي منظمة التحرير في لبنان وتونس وصولا الى الاغتيالات المعاصرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتابع "الإرهاب" المنظم من حكومتي بريطانيا واسرائيل باستهداف المدنيين الابرياء بالقتل والتعذيب والتجويع عبر سياسات حصار اقتصادي متزامنة.

في 1982 اجتاحت اسرائيل لبنان في حرب استهدفت فصائل منظمة التحرير المسلحة وتم طرد الاخيرة الى تونس بعيدا عن الحدود الاسرائيلية، وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الجماهيرية بعام اعلنت م.ت.ف الإستقلال من المنفى وابدت الاستعداد للتفاوض، وصولا الى نبذ الكفاح المسلح كالية تحرر في اعلان اتفاقية اوسلو 1993 .

اما الجيش الايرلندي فقد مد يده للتصافح، حيث راح يقدم التنازلات مع كل معاهدة ومنذ بدايات التسعينات واعلان داوننج ستريت، وكان اهم ما قدمه، التخلي عن الكفاح المسلح كآلية للتحرر الوطني واعتماد الطريق السلمي والتفاوض، تماما كما والحالة الفلسطينية.

ويبقى السؤال هل توقف عنف الاطراف بمجرد حسن النوايا واعتماد طريق السلام في كلتا الحالتين؟ واي آفاق يقدمها العنف السياسي؟ إن محاولة الإجابة على هذا السؤال تقودنا حتماً إلى محاولة التعرف على الأبعاد الدولية لحالتي الصراع هاتين.

3 – الأهمية الدولية في الصراع

لقد سبق وأشرنا إلى حقيقة أن قضيتي ايرلندا وفلسطين تحظيان باهتمام دولي واسع. مع ان القضية الايرلندية تبدو اكثر محلية وخصوصية، وذات ابعاد اقليمية ودولية محدودة نسبيا. ذلك ان الطبيعة الجغرافية تلعب دورا هاما في ابعاد الصراع ، فبريطانيا جزيرة كبرى منفصلة عن اوروبا وتحظى باستقلالية جغرافية تامة مما كان له دور هام في نشوء وتطور قوتها، وتشكيلها لاسطولها البحري الجبار، والذي مكنها من غزو العالم لتصبح الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس. وايرلندا

[89] غسان العزي، "اتفاق ستورمونت ونهاية الحرب الايرلندية، "*شؤون الاوسط*، عدد 74 (1998): 90.

جزيرة صغرى اخرى تحاذي الشواطىء البريطانية من الغرب، ولا تماس ولا امتداد ولا اتصال لها مع اي دولة اخرى، مما ساهم ايضا بأن يستفرد بها، ومنذ عصور، البريطانيون والاسكتلنديون، دون ان يكون لاحد آخر دور مباشر في الصراع.

اما حالة فلسطين فمختلفة. حيث تحتل موقعا جغرافيا وسطيا هاما للغاية بين قارات ثلاث، ورغم صغر مساحتها الا انها تتصل حدوديا مع اربع دول عربية مما يجعل جزءاً هاما من الاشكاليات المتعلقة بها اشكاليات حدودية (وهي احدى نقاط المرحلة النهائية من المفاوضات).

اضافة الى البعد القومي والذي يمتد من المحيط الى الخليج، حيث كانت فلسطين احدى امارات الدولة الاسلامية ، لتصبح لاحقا جزءا من الثورة العربية الكبرى التي كان مؤملا لها ان تبقى متصلة بالجسم العربي الاوسع. لكن الانتداب البريطاني قسم المنطقة العربية وخلق لها مصطلحات جديدة، فصارت فلسطين جزءاً من الشرق الاوسط. والشرق الاوسط استخدم لأول مرة عام 1902 من قبل المؤرخ الامريكي الفريد ماهان في مقالة نشرت له في المجلة اللندنية الفصلية *National Review*بعنوان: الخليج الفارسي والعلاقات الدولية ولم يات فيها ذكر البلاد الذي يشملها هذا الاسم.

ثم استخدم المصطلح ثانية من قبل تشرتشل وزير المستعمرات البريطاني عندما انشأ ادارة الشرق الاوسط 1921 لتشرف على شؤون فلسطين والاردن والعراق، وتركز المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة انشاء مركز قيادة وتموين الشرق الاوسط للحلفاء.[90]

اذا فاهمية فلسطين ليست فقط اقليمية متعلقة بجيرانها وارتباطاتها بقضية قومية عربية مشتركة، بل حازت دوما على الاهتمام الدولي لخصوصية موقعها.

كذلك الموقف من القضيتين على المستوى الدولي مختلف جدا. فايرلندا جزء من اوروبا التي تنادي منذ الستينات بالتحرر وحق تقرير المصير وحقوق الاقليات...الخ، والموضوعة الايرلندية تشكل احراجا، ليس لبريطانيا وحدها وإنما للقارة الأوروبية جمعاء.

اما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، فالقضية الايرلندية تنال تعاطفا ملموسا شعبا وحكومة ويعود ذلك بالاساس لحجم الجالية الايرلندية الكاثوليكية في امريكا اضافة الى الطائفة الكاثوليكية ذاتها، والتي لها دور لا يستهان به في العملية الانتخابية – كما اسلفنا – وفي تشكيل جماعات ضاغطة ذات تاثير واضح.

---

[90] جميل مطر، علي الدين هلال، *النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، 30 .

اما القضية الفلسطينية فتاخذ اهتماما آخر من قبل الولايات المتحدة يكاد يكون معاكسا، حيث لا يحظى الفلسطينيون بالتعاطف الشعبي ولا الحكومي، في حين أن هذا التعاطف يقدم كاملا للطرف الاسرائيلي.

لقد تبنت الولايات المتحدة اسرائيل مباشرة وباشد الطرق وضوحا بعد جلاء بريطانيا عن فلسطين، وصار النموذج الخطابي السياسي الامريكي لا يغفل مطلقا ذكر هذا الترابط والذي يقدمه عادة على شكل مقارنة تاريخية بين كيفية نشوء وولادة البلدين. فالامريكيون اوروبيون احتلوا امريكا وابادوا سكانها الاصليين (رافعين الشعار التبشيري) وسيطروا على الناجين الباقين. وقد سموها آنذاك بارض الميعاد، واطلقوا على الكثير من المدن اسماء القدس وبيت لحم والناصرة.

ومع عصر الاستعمار الامبريالي الجديد بات لاسرائيل اهمية حيوية كبرى في منطقة "الشرق الاوسط" وصارت شريكا لامريكا وموطىء قدم لها ومحركاً فعالاً لتسيير مشاريعها.

وبذا نجد ان موقع الطرفين: ايرلندا وفلسطين، مختلف جدا على خارطة السياسة الدولية العالمية، فالقضية الايرلندية اكثر خصوصية في حين أن الفلسطينية اشد تعقيدا وصعوبة وتتداخل فيها اطراف عدة، كما ان الاولى تحظى بدعم دولي اوسع وتعاطف اكبر واكثر فاعلية من قبل الادارة الامريكية.

ولا نغفل ان نضيف ان الحالة الفلسطينية – الاسرائيلية، حالة شعبين مختلفين تماما يتصارعان على بقعة جغرافية واحدة، صغيرة ومحدودة المصادر للغاية، ولا مفر لهما من الاقتسام والتصالح والتعايش معا!

4 – الاتفاقيات – صعوبات في التنفيذ – دائرية العنف السياسي

بعد ان خاضت كل من ايرلندا وفلسطين غمار المقاومة المسلحة لعقود عدة، اضافة لاشكال متنوعة من العنف السياسي، وبعد ان كانت الردود دوما اكثر عنفا وقسوة من قبل انظمة الاحتلال الاسرائيلية والبريطانية (والتي كانت تعمد ايضا لاثارة الاستفزاز في سبيل رد الفعل العنيف الذي كان يستغل بذكاء لتحقيق اهداف سياسية واستيطانية)، بعد مسيرة طويلة، وبعد التغييرات الحاسمة على الساحتين الدولية والاقليمية، واثناء وبعد انهيار القطب الثاني الذي تمثل في الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو، وصعود امريكا الى سدة القيادة الاوحد للعالم، بعد معطيات كثيرة نصبت موائد التفاوض وبرعاية امريكية لكلا الطرفين.

جاءت اتفاقية اوسلو 1993 بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي وتحت المظلة الامريكية في عصر الرئيس "المعتدل" بيل كلينتون، بعد عمليات تفاوضية طويلة ومكثفة في العلن في مدريد- واشنطن، وفي السر، في اوسلو، والتي تحددت خلالها مجموعة من النقاط الاولية التي تتعلق بنقل السلطات

للفلسطينيين وتوليهم للمجالات المدنية، واعادة الانتشار للجيش الاسرائيلي في الضفة وغزة وعلى مراحل، وتقسيم المناطق الى وحدات: أ، ب، ج، ووقف الاستيطان، واطلاق سراح الاسرى الفلسطينيين...في مقابل تحقيق الامن لاسرائيل عبر لجنة امنية مشتركة، وتشكيل قوة شرطية فلسطينية للحفاظ على النظام ..[91] هذا وظلت القضايا العالقة للمرحلة النهائية (بعد 5 اعوام) هي الاكثر اهمية، والتي في واقع الحال تشكل صلب القضية الفلسطينية – الاسرائيلية، وهي ما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، والقدس، والمياه، والاستيطان، والحدود! وهي ما علق عندها المتفاوضون دون القدرة على التصرف فيها عبر سلسلة من المحادثات والاتفاقيات: القاهرة، طابا، واي ريفر، باريس، شرم الشيخ،....وصولا الى كامب ديفيد بين باراك وعرفات، حيث باءت بالفشل وعلقت المفاوضات الى اجل غير مسمى.

في نفس العام 1993، وبنفس الجهود الامريكية، تم توقيع اتفاقية داوننج ستريت بين الحكومة البريطانية وحكومة ايرلندا الجنوبية والتي تتناول حقوق الانسان في ايرلندا الشمالية، الحقوق الدستورية والتعديلات السياسية والتصويت على مستقبل ايرلندا، ووقف العنف من قبل الجيش الجمهوري الايرلندي. وتكمن اهمية الاتفاقية في استعداد الحكومة البريطانية للمرة الاولى للتفاوض مع منظمات ايرلندية كالشين فين، وصفتها دوما بـ"الإرهابية"! وقد كانت هناك محادثات سرية بين حكومة جون ميجر وزعماء الجيش الجمهوري قبل الاعلان عن الاتفاقية، كما حدث في مفاوضات اوسلو السرية مع م.ت.ف التي ايضا وسمت بـ"الإرهاب".[92] وفي آب 1994 اعلن الجيش الجمهوري الايرلندي وقف اطلاق النار.

في شباط 1995 اعلنت الحكومتان البريطانية والايرلندية خطة العمل المستقبلية والتي تضمنت اعطاء شعب ايرلندا حقه في تقرير المصير.[93] الا ان تعقيدات كثيرة واجهت الوسيط الامريكي السيناتور ميتشل (وهو نفس الوسيط في القضية الفلسطينية-الاسرائيلية) ادت لفشل عمليات نزع سلاح المليشيات ودفعت بالازمة الى الهاوية، حين انهى الجيش الجمهوري الهدنة في 9 شباط 1996 ولم يعد لها حتى صعود توني بلير للسلطة في بريطانيا وفتح الملف الايرلندي مجددا.[94]

---

[91] أنظر المصدر 62 أعلاه.

[92] محمد مصطفى، "مستقبل السلام في ايرلندا الشمالية، "*السياسة الدولية*، عدد116، (2001).

[93] Implementing the Good Friday Agreement. http:// www.nio.gov.uk/001211b-nio.htm.

[94] أنظر المصدر 84 أعلاه، 184 .

في ستورمونت قرب بلفاست، تم توقيع معاهدة جديدة في 10 نيسان 1998. وكانت اكثر نقاطها اشكالية ومثارا لخلافات مستقبلية هو الاستفتاء السكاني في ايرلندا الشمالية حول مستقبلهم في استمرارية الاتحاد مع لندن او الانضمام للجمهورية الايرلندية في الجنوب.

وبطبيعة الحال مع الاغلبية الساحقة للبروتستانت الموالين لبريطانيا، فالنتائج معروفة سلفا.

استمر الصراع واحتدم الخلاف بين حزب اليستر الاتحادي والشين فين – الجناح السياسي للجيش الجمهوري، ما بين مطالبة الاول اللحوحة لنزع سلاح الثاني بشكل تام، وما بين قلق الثاني من المستقبل الضبابي لعملية السلام والاستقرار في ايرلندا الشمالية، خصوصا مع تصاعد التطرف الاثني – الديني لدى كل احتكاك في الشارع الحياتي والسياسي للبروتستانت والكاثوليك.

لم يفلت زمام السيطرة تماما في الحالة الايرلندية – البريطانية، كما في الحالة الفلسطينية – الاسرائيلية الراهنة (2003)، رغم استمرار العنف في شوارع بلفاست، ونقض الهدنة من قبل الجمهوريين الايرلنديين، الا ان التصريحات الرسمية ظلت تعبر عن التمسك بالاتفاقيات، والرغبة في تنفيذها. لكن ايرلندا الشمالية ظلت في واقع الحال تتبع التاج البريطاني وتعاني فيها الاقلية الكاثوليكية من التمييز – عميق الجذور- .

كل من بريطانيا واسرائيل (الطرف الاقوى في معادلة الحرب والسلام) عبر بشكل متشابه عن الاولوية الامنية، وعبر اليات تطبيق الاتفاقيات اتضح ان كلاهما يسعيان لمواصلة السيطرة عن طريق ضمان الامن.

واصلت إسرائيل تفتيت المناطق الفلسطينية بدلا من وصلها معا، بذريعة اهدافها الامنية. ولم يتوقف الاستيطان، بل تضاعف في واقع الحال (من 100 الف الى 200 الف)، ولم يطلق سراح معظم السجناء الامنيين، وراحت المفاوضات تتعثر وصولا الىالتوقف التام في كامب ديفيد. كل ذلك، ووفقا لتقرير ميتشل للادارة الامريكية، تشرين الاول 2000، ساهم مباشرة في اشعال ما سمي لاحقا "بانتفاضة الاقصى"، والتي لا تزال مستمرة حتى الان رغم كل الجهود والوساطات الاقليمية والدولية لايقافها والعودة مجددا الى مائدة التفاوض .

ان وصول اريئيل شارون مع حزب الليكود بإئتلاف يميني الى سدة الحكم في اسرائيل كان له الاثر الاكبر في تواصل الصراع الذي راح ياخذ اشكالا اكثر تطرفا في العنف، الذي كان غالبية ضحاياه من المدنيين من الطرفين.

احكمت الدائرة مجددا، فالفلسطينيون يشددون على نقاط لا تتوافق والواقعية السياسية والظرف والحال على الارض بمطالبتهم بعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين الى بيوتهم الاصلية في مناطق 48

داخل اسرائيل مما يعني انفجاراً ديمغرافياً يقضي على الدولة اليهودية. في حين ان اسرائيل بالمقابل راحت تمارس الاستفزاز على الارض بالاجتياحات المتواصلة للمناطق الفلسطينية، تدمير المنازل، تدمير البنية التحتية للسلطة والسكان، احكام اغلاق المناطق، الدمار الاقتصادي، مواصلة مصادرة وتجريف الاراضي، الاغتيالات المنظمة والمتكررة .... وصولا الى بناء الجدار العازل (كما جدار برلين) وعلى مساحات واسعة من اراضي الضفة الغربية 67 مما احال حياة السكان الفلسطينيين الى جحيم تام.

كل ذلك ترافق مع صمت تام ودعم سافر من الادارة الامريكية برئاسة جورج بوش الابن لاسرائيل، ومع صمت عربي (اهتز قليلا في بدايات الانتفاضة الفلسطينية 2000 عبر غضبة الشارع الجماهيري العربي، ليعود الى الصمت مجددا مع قمع الحكومات لشعوبها)، وقلة حيلة للاتحاد الاوروبي في مواجهة الجبروت الامريكي.

ولا يزال مجلس الامن عاجزا تجاه معضلة الشرق الاوسط التي صارت دائرية لا فكاك منها، امام الفيتو الامريكي، دائم الحضور للصالح الاسرائيلي.

ولا زال العنف الدامي قصة حياة يومية في فلسطين واسرائيل !

الفصل الثالث

مقارنة في استخدام العنف وأشكاله، حالات منذ 1970 إلى وقتنا الحاضر

تمهيد

يتمحور الفصل الثالث حول مفهوم العنف في التطبيق على أرض الواقع، من حيث: أساليبه ونتائجه ورد الفعل من طرف الصراع المقابل.

وحيث أن التجربة التاريخية الإنسانية تشير إلى أنماط شبه متواترة وثابتة في استخدامات العنف من قبل الشعوب الخاضعة للإحتلال والمجردة من أسلحة المقاومة المنظمة عبر جيوش نظامية، والتي تتباين ما بين الهبات الجماهيرية العفوية (أو حتى المنظمة)، وبين تجييش المقاومة عبر عسكرتها وتسلحها.

كذلك الفعل ورد الفعل من قبل المعتدي المحتل، والذي كان دوماً الطرف الأقوى والأكثر تنظيماً ومنهاجية في أساليب العنف المتبعة بهدف فرض السيطرة وإخضاع الطرف الآخر.

التجربتان، الأيرلندية والفلسطينية جزء من تاريخ شعوب محتلة ومقهورة ويجري التمييز ضدها إلى وقتنا الحالي. هي تجارب إثنية – دينية – وطنية – مركبة، قد يختلف ترتيب عناصرها بين الحالتين، الا أنها تتشابه إلى حد بعيد.

شعبان يسيطر عليهما الغرباء، إستوطنوا أراضيهما، وبات المستوطن جزء من واقع الحياة الحالي والمستقبلي. ولكن الأخير لم يتوافق مع الإندماج من منطلقات عنصرية، شعور فوقي طاغي، أمنه له بشكل أساسي المذهب الديني والتفوق السياسي - الإقتصادي العسكري.

أهداف بريطانيا واسرائيل بالمقابل، إستعمارية – إستيطانية – توسعية، وبالرغم من اختلاف الحالتين: إقليمياً، دولياً، تاريخياً .., الا أنهما تتشابهان إلى حد بعيد من حيث الأساليب العنيفة، بهدف إخضاع، لا فقط الأحزاب والمعارضة، بل أيضاً كامل الشعب، الذي يجري دفعه إلى حدود الإحباط واليأس والقهر في سبيل إستنزافه سياسياً عبر إتفاقيات مجحفة يسودها مبدأ القوة.

من المتعارف عليه أن العنف آلية تستخدم للوصول إلى أهداف. وفي حالات خاصة يصبح العنف، والعمل على إستفزاز واستنهاض العنف، هدف بحد ذاته، حالة مرجوة ومطلوبة في سبيل عدم الوصول إلى حلول نهائية (لا يمكن أن تتحقق الا بالعدالة). فكيف يمكن لإسرائيل أن تبني جداراً عنصرياً فاصلاً، وتبتلع المزيد من الأراضي الفلسطينية وتحافظ على حالة شبه ثابتة لا تنتج دولة فلسطينية، بل جماعات مبعثرة، محاصرة. لا شكل حقيقي لها الاعبراستخدامها للعنف؟

الجدار الفاصل هوفي واقع الحال دعوة مستمرة للعنف والتردي عبر حالة دائمة من الدمار الاقتصادي، السياسي والاجتماعي وبالتالي المعنوي، والذي هو الدافع اللحظي – اليومي – المتواصل للعنف.

في هذا الفصل، سيجري التركيز على اشكال العنف قبل وبعد الوصول إلى اتفاقيات ثنائية – دولية. كيفية النشأة ، الاساليب العنفية من الطرفين ، والعنف كآلية فعالة لتحقيق اهداف استراتيجية .

الباب الأول: العنف 1970- 1993 (قبل الاتفاقيات)

أ- العنف الفلسطيني

من الصعوبة بمكان تناول مفاهيم العنف الفلسطيني بمعزل عن تطور حركة ومسيرة القضية الفلسطيينة، والتي هي شائكة جداً بطبيعتها، حيث أنها القضية الوطنية الأكثر عالمية والأكثر إقليمية ومحلية، بمعنى أن عناصرها متشابكة مع استراتيجيات عالمية وإقليمية ذات أطراف عديدة لا تحصى!

وما هو متعارف عليه، أن العنف نتيجة وآلية معاً، فهو نتيجة القهر والتردي السياسي والإقتصادي، نتيجة التمييز والصراع على المصادر المحدودة من أرض ومياه وممتلكات، وهو أيضاً آلية للوصول إلى أهداف، أهمها التحرر وتحسين سبل المعيشة كافة، في حين أنه لدى الطرف الأقوى والمسيطر آلية لإستمرار وتواصل السيطرة.

الدراسة أصغر من أن تسمح لنا بتناول هذه العوامل كافة، وبذا فهي مضطرة إلى الإقتصار على دراسة وتحليل الفعل ورد الفعل العنفي مع الإشارة إلى العوامل المتداخلة بإختصار هنا وهناك.

1- العنف: جماهيري – تنظيمي

جذور التنظيمات الفلسطينية بعيدة، تعود في معظمها إلى ما قبل 1949، وإن عمد بعضها إلى تغيير تسمياته وتكتيكاته واستراتيجياته بعد إحتلال فلسطين وقيام دولة اسرائيل. حدث ذلك مع القوميين العرب،(كما أسلفنا في الفصل السابق)، والذين تحولوا ليكونوا أكثر دعوة للفلسطينيه وللاعتماد على الذات في التحرر فسموا أنفسهم بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وهما الأكثر زخماً في الشارع الفلسطيني اليساري، إضافة إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني، والذي كان جزءاً من الحزب الشيوعي الأردني قبل 1982، وجزءا من الحزب الشيوعي الفلسطيني في أوائل القرن الماضي، والذي تحول الى الشيوعي الاسرائيلي بعد النكبة وقيام دولة اسرائيل.

ولهذه التنظيمات وغيرها باع طويل في النضال الوطني التحرري بأشكال وأساليب متعددة، وتملك خبرة وتجربة غنية في مسألة تنظيم الجماهير وتفعيلها في مواجهة متصلة مع الإحتلال, (رغم ادعاء معظمها تبني الكفاح المسلح كآلية استراتيجية للمقاومة) .

لكن جزءاً كبيراً من الجماهير الفلسطينية تعيش خارج فلسطين، كلاجئين في مخيمات تنتشر في دول المواجهة، منهم تشكلت حركة فتح، والتي عبرها لاحقاً تمت السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية لتضم غالبية الفصائل في أطرها ومؤسساتها المتنوعة.

الا أن المقاومة الفلسطينية – المنظمة – أرادت أن تتجذر في الأراضي المحتلة تحديداً. فتسلل عرفات والعديد من رفاقه للضفة الغربية في محاولة لبناء شبكة للمقاومة مركزها مدينة نابلس.
في مطلع 1968 عاد عرفات ورجاله إلى الاردن نتيجة تكثيف حملات القمع الاسرائيلي ومباشرة العقوبات الجماعية بلا هوادة (هدم منازل، حظر تجوال طويل الأمد،
عقوبات اقتصادية ..... الخ)[1]
كانت المقاومة المنظمة أكثر تأصلاً وقوة في قطاع غزة، بالاساس من جناح يسار المقاومة الفلسطينية، وخاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش، وذلك بدعم من عبد الناصر لحركة القوميين العرب بشكل خاص أثناء الادارة المصرية للقطاع.[2]
ونتيجة لتمركز جيش التحرير الفلسطيني في غزة قبل حزيران 67، واستفادة الناس من التجارب السابقة في 48 و 56، صارت عمليات الهجوم ضد قوات الإحتلال منتظمة، ولم يوضع لها حد حقيقي الا بعد 1971 مع حملات مكثفة ومتتالية من المطاردة والقمع.
اعتمدت جميع المنظمات المذكورة الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين ومقاومة الصهيونية مستلهمة التجربتين الفيتنامية والجزائرية في خوض الحرب الشعبية (كما يرد في غالبية ادبياتها). غير آخذة بعين الاعتبار موازين القوى البشرية والسياسية، والطبيعة الجغرافية والمكانية للصراع، وغياب الدولة والجيش النظامي في الحالة الفلسطينية ..... الخ[3]. باستثناء خاص لتجربة الحزب الشيوعي الفلسطيني (الأردني سابقاً)، والذي كان الكفاح المسلح من ضمن برامجه في فترة معينة، خاصة من أوائل إلى أواسط السبعينيات. الا أنه عمد بشكل رئيسي الى تنظيم الجماهير وتفعيلها ضمن أطر شعبية، مقاومة للاحتلال بأساليب أكثر سلمية وأقل عنفاً .
شكل هذا الحزب أطرا طلابية لتنشيط طلبة المدارس، وأطرا نسوية وفرقا من الشباب لتنفيذ الأعمال التطوعية، ونقابات عمالية... الخ هدفها العمل الجماهيري للمساندة والمساعدة على الصمود وتفعيل حركة شعبية في مواجهة الاحتلال بأدوات أقل عنفية وأكثر واقعية، كالمسيرات والتظاهرات والإضرابات واعادة بناء البيوت المهدمة .... الخ.وكان الحزب الأوحد في فلسطين الذي يدعو الى دولتين لشعبين متجاورتين ومتعايشتين، ولا يجد في الكفاح المسلح الآلية الأولى والأهم والأكثر فاعلية في مسيرة النضال نحو التحرر الوطني.[4] وهو البرنامج الذي تم تبنيه في

---

[1] هنري لورنس وآخرون، دراسات في تاريخ المشرق العربي الحديث المعاصر(القدس: المركز الفلسطيني للدراسات والنشر، 1994)،242.

[2] نفس المصدر.
[3] نفس المصدر،245.
[4] أنظر المصدر 56 أعلاه.

واقع الحال في الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987، والتي تمخضت عنها المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية – العربية، وصولاً لإتفاقية أوسلو.

2- الكفاح المسلح – آلية عنف استراتيجية_

في بدايات 1968، قدر عدد الفدائيين الفلسطينيين بحوالي "20.000 فدائي" متواجدين بشكل أساسي في الأردن.[5] وبذا غدت المخيمات الفلسطينية في الأردن تحديداً قواعد للمقاومة المسلحة." وشرع المتطرفون الفلسطينيون اعتباراً من شهر تموز 1968 بحملة إرهاب دولية بدأت بعمليات خطف الطائرات أو الهجوم على طائرات الخطوط الاسرائيلية في أوروبا. ثم هاجموا الطائرات الأميركية بسبب زيادة فاعلية إجراءات الأمن الإسرائيلية. كان هدفهم أن يبينوا بأنه ينبغي مواجهة الدعم الغربي لدولة إسرائيل بعمليات انتقامية عربية باهظة الخسائر، وأن يبرزوا فكرة أن الصراع لا يحل بمجرد مواجهة بين الدول العربية واسرائيل وانما ينبغي أن يؤخذ الفلسطينيون في الحسبان. هذا ما أكده جورج حبش في 18 شباط 1969، عندما قال ما مفاده: ربما خرقنا القوانين الدولية في ظروف استثنائية وضد ارادتنا، لكن الصهاينة خرقوا غالباً هذه القوانين الى درجة أن ذلك قد أصبح بالنسبة لهم مسألة اعتيادية. لقد احتقروا جميع قوانين الأمم المتحدة حول المشكلة الفلسطينية".[6] في شباط 1969، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الخامسة، حيث انتخب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، وأعلن عن فتح الأبواب لعضوية عدد من التنظيمات ولتمثيل منظمات فلسطينية أخرى إلى جانب حركة فتح. وفي أيلول من نفس العام عقد المجلس الوطني دورته السادسة "التي أكدت أن الفلسطينيين يرون أن الطريق الوحيد لإسترداد الأرض هو الكفاح المسلح".[7] إستمر الكفاح المسلح الفلسطيني بوتيرة واحدة متواصلة من الخارج إلى الداخل، حيث عمدت تنظيمات م.ت.ف إلى ابتكار مجموعة من العمليات التي استهدفت الحدود الاسرائيلية والعمق الاسرائيلي، كذلك العمليات التي استهدفت المرافق الاسرائيلية في الخارج، وأهداف غربية وأمريكية مساندة وداعمة للكيان الإسرائيلي، كما وتواصل الكفاح المسلح بالداخل وأن بوتائرأقل بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وأحكام القبضة العسكرية الاسرائيلية عليهما. كان رد الفعل الاسرائيلي على الكفاح المسلح الفلسطيني بإجتياح لبنان في صيف 1982، في حرب عنيفة ترفع الشعار الاسرائيلي النموذجي والمتعارف عليه حتى اللحظة : حرب في سبيل أمن اسرائيل. كان لإجتياح لبنان الأثر الأكبر على م.ت.ف في كل مسيرتها التاريخية، "اذ أنها فقدت القاعدة الجغرافية التي قامت عليها دولتها في المنفى،

---

[5] أنظر المصدر 94 أعلاه، 248.

[6] نفس المصدر،249.

[7] **فلسطين: تاريخها وقضيتها** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)، 249.

وخسرت مقار قياداتها والقسم الأعظم من بنيتها التحتية العسكرية. ووفرت الضربة- التي وجهها الغزو الى نظام السيطرة السياسية الأبوي الجديد الذي اداره عرفات، والى مصالح ونفوذ النخبة المبقرطة- الفرصة أمام الجماعات التي تدعمها سوريا كي تقوم بإنشقاق كبير داخل فتح، وكي تخرج القوات الموالية لرئيس م.ت.ف. من لبنان مع نهاية 1983. [8]وبذا تكون م.ت.ف. قد فقدت خيارها العسكري، ولم يعد بإمكانها ممارسة أو حتى الترويج لفكرة الكفاح المسلح كحل أوحد للقضية الفلسطينية – الاسرائيلية. ترافق كل ذلك مع فقدان الخيارين: العربي والسوفييتي. حيث تحول الاستياء العربي المضمر من الفلسطينيين منذ تمردهم على النهج العربي المحبط، الى فاعلية التجاهل، والاهتمام بقضايا عربية أخرى، كحرب العراق – ايران والتي أيضاً استنزفت جزءاً من الموارد المالية التي كانت مخصصة سابقاً للفلسطينيين. أما الاتحاد السوفييتي وفي حربه الباردة – المستعرة مع الولايات المتحدة، فقد عمد أيضاً إلى تغيير سياساته الخارجية في الثمانينات "فقد انعكس استياء السوفييت من توجيه م.ت.ف. استراتيجاتها الدبلوماسية في اتجاه الولايات المتحدة (من خلال حكومتي الاردن ومصر) على شكل خفض كبير في مستوى الاتصالات خلال عهدي يوري اندروبوف وقسطنطين تشرنينكو القصيري الأمد . والذي استمر حتى عهد غورباتشوف 1985، ومع بدء تصالح عرفات مع التنظيمات الفلسطينية المعارضة الرئيسية، نيسان 1987".[9] ومع فقدان خيار الكفاح المسلح لم يبق للفلسطينيين الرازحين تحت وطأة الاحتلال التعسفي، سوى الانتفاضة الشعبية، بمشاركة جميع فئات الشعب وتحت لواء قيادة موحدة في داخل الاراضي المحتلة تواكب لحظياً تطور الأحداث.

3- الانتفاضة الفلسطينية الأولى، 1987 – رد فعل على العنف الاسرائيلي

إندلعت الانتفاضة الفلسطينية في 8 كانون أول 1987، وجاءت في صورة تحرك جماهيري عفوي وكرد فعل على عقود من الاضطهاد والعنف السياسي التي طالت جميع مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والتعليمية والاجتماعية. فبحلول عام 87، كان 52% من أراضي الضفة الغربية و 42% من ارضي القطاع واقعاً تحت السيطرة الاسرائيلية المباشرة، وأصاب الاقتصاد الفلسطيني تردي ودمار تدريجي،حيث انخفضت نسبة العمال الزراعيين من 34.3% الى 15.9%، مما له الأثر المباشر على خراب وبوار الأراضي الزراعية الفلسطينية. كما وأمتصت السوق الاسرائيلية 125.000 عامل مياومة فلسطيني، أي 40% من قوة العمل الفلسطينية، وتواصل الضغط على النشاط التجاري الفلسطيني[10]." في اوائل 1985، أجاب وزير الدفاع

---

[8] أنظر المصدر 44 أعلاه، 765.

[9] نفس المصدر، ص 766

[10] نفس المصدر، 850.

يتسحاق رابين عن الأوضاع الفلسطينية:" لن يكون هناك أية تنمية في الأراضي المحتلة بمبادرة من الحكومة الاسرائيلية، ولن تعطى أية تصاريح للتوسع في الزراعة أو الصناعة هناك، والتي قد تنافس دولة اسرائيل"[11]. هذا ومع محدودية فرص العمل وانتشار البطالة، وتزايد أعداد الخريجين الجامعيين والذين لم يتمكن سوى 20% منهم من الحصول على فرصة عمل عام 1985. كما وارتفع عدد (الأعمال غير القانونية) مثل القاء الحجارة والتظاهر من 953 هجوماً سنة 1985 الى 1358 عام 86، ثم الى 2982 عام 87، بينما ارتفع عدد الهجمات المسلحة من 351 هجوماً سنة 83 الى 870 سنة 86. وبحلول 1985 قدر ان 250.000 فلسطيني كانوا خضعوا للتحقيق او الاعتقال(منذ سنة 1967)– وتم توقيف 40% من جميع الراشدين لليلة واحدة على الأقل – وصدرت أحكام بحق 43.000 منهم في قطاع غزة وحده. وقتل في العامين التاليين 103 فلسطينيين وجرح 668 واعتقل 12.842 في مواجهات مع القوات الاسرائيلية، بينما أصدرت المحاكم العسكرية الاسرائيلية 7457 حكماً آخر بالسجن بسبب مخالفات أمنية. وبإختصار، كانت أنماط الثورة ومهاراتها متوفرة مع بدء الانتفاضة [12].إذاً فقد تأتعن الفعل السياسي الاسرائيلي العنيف والممنهج، رد فعل جماهيري عنيف أيضاً ومعبر بشكل صارخ عن رفض الاحتلال (وهو العنف الأكبر) بهدف الوصول الى التحرر الوطني، أو حتى الى سقف مقبول من الحلول للطرفين. وقد كان حاضراً في وعي القيادة الفلسطينية_ـ سواء من هم في الداخل، أو في الخارج ـ إن هذا النضال الجماهيري المنظم لن يقود بطبيعة الحال الى التخلص من اسرائيل، حيث ان ميزان القوة – على الرغم من عنفوان وزخم الانتفاضة الشعبية – يرجح لصالح اسرائيل، على المستويين المحلي والدولي. إذاً كان القادة، يهدفون الى الضغط بإتجاه الاعتراف والتفاوض، للوصول الى الدولة الفلسطينية المستقلة على اراضي 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة.

امتازت الانتفاضة الفلسطينية بالروح التعاونية – النضالية العالية، واعطت طابعاً أقل عدوانية وعنفاً على شاشات التلفزة العالمية، مما أدى الى تغير صورة المقاومة في الذهنية الغربية من ارهاب وخطف طائرات وقتل الى مقاومة شعبية . شعب أعزل من السلاح في مواجهة أقوى الجيوش النظامية في العالم. مما شكل أكبر الحرج للإسرائيليين . فالانتفاضة هي ممثل لكافة فئات الشعب، فكيف يمكن ان يتهم شعب بأكمله ب"الإرهاب".

---

[11] نفس المصدر.

[12] نفس المصدر، 851.

"كان طابع الانتفاضة جماهيريا فريدا يستند الى عدد كبير من لجان الشبيبة والعمل المنظم على اساس الموقع الجغرافي – القرية ومخيم اللاجئين والحي في المدينة – أو على أساس الفئة الاجتماعية – النساء والطلاب والمهن أو الأعمال المتعددة. وقدرت المصادر الاسرائيلية عدد "النواة الصلبة" من النشطاء، الذين تألفت منهم" المجموعات الضاربة" للإنتفاضة ما بين 10.000 و 20.000، بينما ادعى كادر قيادي من حركة فتح أن هذه الحركة وحدها تضم 40.000 عضو. وقامت لجان جماهيرية أخرى بتنظيم عمليات حراسة الأحياء السكنية، وتأمين الطعام والمستلزمات الأخرى، وتنظيم حملات الحصاد وجمع التبرعات، وقامت الجمعيات الخيرية والنقابات المهنية والمنظمات الطوعية الخاصة وغير الحكومية بتنفيذ مشاريع لتوليد الدخل ولاستصلاح الأراضي، وبإنشاء صناعات منزلية لتعزيز الاقتصاد المحلي وللمساعدة على مقاطعة البضائع الاسرائيلية، وكانت تدعم هذا الجهد لجان متخصصة تقدم البرامج الطبية والزراعية المتطورة لسكان الريف، وكانت تلبية أصحاب الدكاكين والمحلات التجارية لدعوات الإضراب ظاهرة جديدة أخرى، وكذلك كان المستوى الرفيع للمشاركة النسائية ولمشاركة الراشدين بصورة عامة، وكانت طبيعة "القيادة الوطنية الموحدة، في حد ذاتها عاملاً حاسماً، إذ كانت تتألف في معظمها من سجناء سابقين وطلاب ونقابيين، وأثبتت كفاءتها في تحديد أهداف عملية في تفويض الصلاحيات، وأتاحت لها بنيتها المرنة والمتكيفة واحتياطها البشري الكبير – الذي قدرته المصادر الاسرائيلية بنواة تبلغ 40 كادراً كبيراً تحيط بهم مجموعة من 500 ناشط من كوادر الصف الثاني – أن تنجو من المداهمات الأمنية المتكررة "[13] الا أن خراب الإنتفاضة جاء من داخلها، عبر تصارع تنظيماتها وفئاتها وسلوكهم العنيف تجاه بعضهم البعض. فقد تفشت ظاهرة الإختطاف والتعذيب والاغتيالات بحجة تنظيف الانتفاضة من العملاء للاسرائيليين. وبهذه الوتيرة راح مئات الضحايا الأبرياء.

هذا إضافة الى سلوك الشباب الفلسطينيين، الذين وضعوا في موضع القادة، والذين قادتهم الحماسة والتهور قبل المنطق الموضوعي، فمارسوا الكثير من السلوكيات المؤذية للمجتمع والتي وصل بعضها حد الترهيب. فسيطروا على المحال التجارية والمدارس والجامعات، مما أدى الى نواتج سلبية عامة، في اغلب الاوقات، وتسبب بتململ وتذمر وقلق وفزع المواطنين. كما ان القيادة الفلسطينية في الخارج والمتمثلة بـ م.ت.ف. لم تقبل موقف المتفرج أو المشارك عن بعد، بل جهدت الى احكام سيطرتها على الانتفاضة بأوامر من تونس، لم تواكب حركة الشارع ولا مشاعر الناس ولا احتياجاتهم ولا التطور الظرفي على ساحة الصراع. ومع بدايات التسعينات،

---

[13] نفس المصدر، 865.

راحت الانتفاضة تتخبط انهاكاً، وصراعات داخلية وتطرفاً، فكان الطرفان الاسرائيلي والفلسطيني قد جهزا تماماً ولم يجدا بداً من التفاوض.

4 – نهوض التيار الإسلامي

مع التهتك والخلل الذي أصاب الإنتفاضة الفلسطينية، وكاد أن يودي بجزء هام من منجزاتها مع بدايات التسعينات، والصراع الذي استعر بين قيادتي الداخل والخارج وعجز المعارضة الوطنية العلمانية الفلسطينية بوضوح عن منع قيادة الإتجاه السائد في م. ت. ف (المتمثل بحركة فتح) من التدخل المستمر لغرض تحقيق مصالحها السياسية، والذي ترافق مع الفشل النموذج "الدولاني" والعقيدة القومية الوطنية العلمانية المرتبطة به، راحت التيارات الإسلامية تصعد بسرعة وثبات كنموذج بديل، في ساحة سياسية تخلو شيئاً فشيئاً.

تمثلت هذه القوى الإسلامية بتيارات ثلاثة متفاوتة القوة: حزب التحرير الإسلامي وهو الأضعف والأقل عدداً وتأثيراً، ويدعو بالأساس إلى العودة إلى الخلافة الإسلامية وجعل فلسطين إمارة فيها. وحركة الجهاد الإسلامي وهي متعددة المشارب ذات اتجاه متشدد ويميل نحو مفاهيم الثورة الخومينية، وحماس – حركةالمقاومة الإسلامية – القوة الإسلامية الأوسع والأكثر تواجداً وانتشاراً وتأثيراً في فلسطين، وهي فرع من جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين والتي كانت جزءاً من الحركة الأم في مصر 1928.[14]

راحت الحركات الإسلامية تقوى وتشتد مع المناخ السياسي القلق والمتوتر، ومع الاحباط الهائل في الشارعين العربي والفلسطيني، ومع جنوح اليسار السياسي، والضعف الذي لحق بالحركة الإشتراكية العالمية بانهيار السوفييت والمنظومة الإشتراكية، وفقدان الخيار القومي – كما أسلفنا -، وضعف م.ت.ف وتهميشها وتصفية جزء كبير وهام من قياداتها، مثل أبو جهاد – خليل الوزير – خلت الساحة تقريباً وتهيأت الفرصة لبروز الخيار الأقوى: الإسلام.

من أهم العوامل التي ساعدت وسهلت للحركة الإسلامية في فلسطين، **أولاً**: أن الشيوعيين وحدهم كانوا يملكون قيادات سياسية على مستوى عال تقيم في الضفة الغربية وغزة، وهذا ما منحهم ميزة سياسية قياساً بمنافسيهم من التنظيمات الأخرى الذي يميلون إلى المنظمة وعليهم مواكبة سياساتها بقيادة من الخارج بوصفها السلطة العليا.

ثانياً: لا يخضع المسلمون بشكل مباشر لأية دولة خارجية يمكنها التدخل والتأثير في سياستهم، بالرغم من الشك الدائر حول علاقاتهم بإيران.[15] **وثالثاً**: إمتلاكهم للعقيدة الروحانية الدينية ذات التأثير القوي على مشاعر الناس، وذات الفعالية الهائلة في مجتمع فقير ومحبط ومحاصر يسهل تحوله إلى فكر ديني – سياسي موجه!

---

[14] نفس المصدر، 873-889..

[15] غراهام فولر، "لماذا أصبحت الدولة الفلسطينية حتمية؟،" **مجلة الكاتب**، عدد 123 (تموز 1990): 29- 42.

قد جاء المسلمون منذ بداياتهم ببرنامجهم السياسي المتشدد والواضح "لا لدولة إسرائيل، ونعم للتحرر الكامل" "ولا للتفاوض" و "نعم لدولة إسلامية". وكان برنامجاً يتحدى الخطاب السياسي في فتح في أواسط وأواخر الثمانينات التي راحت تتخلى عن العنف المسلح وتطرح استعدادها للإعتراف (وقد فعلت) بدولة إسرائيل، ورغبتها في التفاوض معها على حدود عام 1967، وراحت بيانات حماس تتابع في الدعوة إلى تحرير كامل الأرض، وممارسة أقصى حدود العنف لتحقيق ذلك، وبدعوة في سبيل الله "الجهاد" و "الشهادة":-

"Human's adherence to the principle of "not ceding one inch" and its emphatic claim to all of Palestine found frequent expression in its leaflets. Leaflet no. 28 (August 18, 1988). Entitled "Islamic Palestine from the Mediterranean sea to the Jordan River asserted: "[t]he Muslims have had full – not a partial – right to Palestine for generations, in the past, present, and future…No Palestinian generation has the right to concede the land, steeped in maryrs'bllod…You must continue the uprising and grain of soil of Palestine, all Palestine, with God's Help."

Leaflet no. 22 (June2, 1998) declared: "for our war is a holy war for the sake of Allah unto victory or death."[16]

لقد تضمنت كل بيانات حماس تقريباً، أثناء الإنتفاضة الأولى، الدعوة للجهاد وعدم التفريط بأي ذرة من تراب فلسطين، وتحريرها كلها، ومقاتلة المحتلين في كل مكان، ولم يرد التمييز بين الجنود والمدنيين، حيث لا تختلف – بالنسبة لحماس – القدس عن تل أبيب، أو الخليل عن حيفا. وبذا قامت حماس بتشكيل جناحها العسكري "فصائل عز الدين القسام"، الذين لعبوا دوراً هاماً جداً في الإنتفاضة الفلسطينية الثانية "إنتفاضة الأقصى" وبدئهم بتنظيم وتنفيذ سلسلة من العمليات الإنتحارية داخل إسرائيل ضد الجنود والمدنيين والمستوطنين.

عام 1993 أعلنت الولايات المتحدة رسميا أن تنظيم حماس إرهابي، وذلك مباشرة بعد إبعاد 415 ناشطا من حركة حماس إلى مرج الزهور في لبنان – كانون أول 1992 – والذي كان الدافع لقرار الأخيرة ببدء العمليات الإنتحارية والتفجيرات كوسيلة للنضال ضد إسرائيل[17] أخذت حماس تفرض وجودها بقوة وراح مركزها يتعزز رغم إعتقال الشيخ أحمد ياسين و 250 ناشطاً

---

[16] Shaul Misal, Avraham Sela, " The Palestinian Hamas: Vision, Violence, and Coexistence", http:// www.cixonet.org/book/mishal/cho3.html (Chapter 3, page2)

[17] نفس المصدر،11.

في الأرض المحتلة ولكن "حماس خبرت في الأعوام الثلاثة التالية تغييراً مهماً في تنظيمها وفي قيادتها، ليس نتيجة الضغوط الداخلية فحسب، بل أيضاً بسبب الإجراءات الإسرائيلية المضادة، وبسبب تدفق متزايد للهبات الخاصة من الفلسطينيين في الخارج ومن المتعاطفين العرب في مشيخات الخليج. ومع نهاية سنة 1993 كان لحماس أن تفخر بإمتلاكها مكتباً سياسياً وجهازاً عسكرياً رسميا، وجهازاً أمنياً، ومكتباً لشؤون الوطن المحتل، ومكتباً للتنظيم والتعبئة الجماهيرية، ومكتباً إعلامياً (مع متحدث رسمي مقره عمان)... إلا أن موقف الحركة السياسي ظل غامضاً، فقبل أيام من اعتقال الشيخ أحمد ياسين أيد هدف م.ت. ف إقامة دولة فلسطينية، شرط ألا يستتبع ذلك التنازل عن "بقية أراضي وطني فلسطين"... ثم عاد لاحقاً للتصريح "لا أريد القضاء على إسرائيل. بل إننا سنتفاوض مع إسرائيل على أن يعيش الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج في فلسطين وعند ذلك تنتهي المشكلة."[18]

ومن الأمور الهامة جداً والتي ساعدت على نهضة وقوة التيار الإسلامي، متمثلاً بحماس – في فلسطين حرب الخليج وغزو العراق الكويت وموقف م. ت. ف المساند لصدام بحجة التوافق مع هتافات الشارع الفلسطيني، والذي أدى إلى تردي موقف المنظمة على المستويين الإقليمي والدولي. فكيف لحركة تحرر وطنية أن تساند احتلال دولة (الكويت) دعمتها طويلاً خصوصاً بأموال "الصمود"!؟ في حين أن حماس قامت بدعوة علنية في 13 آب إلى سحب القوات الأجنبية من الخليج، وإلى جلاء الجيش العراقي عن الكويت، وحرية الكويتيين في اختيار مستقبلهم.[19] وبطبيعة الحال كوفئت حماس على موقفها هذا مالياً، بعكس م.ت.ف التي فقدت بعد حرب الخليج أهم مواردها المالية. الا أن حركة حماس عادت فانكفأت على ذاتها بعد إتفاقية أوسلو، وإعلانها معارضتها للاتفاقية، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية التي راحت تطارد عناصرها- أي حماس- بمثابرة. ولتعود حماس بأقدام ثابتة وتوجهات واضحة ودور هام للغاية في إنتفاضة الأقصى – إنتفاضة معسكرة – لحماس دور أساسي فيها، عبر هجماتها الإنتحارية المتتالية على إسرائيل حتى اللحظة.

ب. العنف الإسرائيلي

تضمن تاريخ إسرائيل، والذي يعود إلى ما قبل إعلان الدولة، عنفاً منظماً وممنهجاً متعدد الأشكال والوجوه بدءاً بإستيطان الأراضي الفلسطينية بالقوة، وإرتكاب أعداد كبيرة جداً من

[18] أنظر المصدر 44 أعلاه، 907-908.
[19] **مجلة السبيل**، عدد خاص (أيلول 1990): 13.

المجازر ضد الفلسطينيين العزل (في غالب الأحيان) من أي سلاح للدفاع عن النفس، وصولاً إلى تدمير ما يزيد عن 450 قرية فلسطينية وطمس آثارها وتسويتها بالأرض ونهب ممتلكاتها وتهجير سكانها الذين زادوا عن 800.000 مهجر في عام 1948، وما لا يقل عن 200.000 مهجر في 1967، ليصبح نصف الشعب الفلسطيني لاجئاً بلا مأوى وبلا ممتلكات وبلا هوية أوحقوق وطنية وبلا كرامة!

استمر العنف الإسرائيلي، عنف الدولة المنظم، تباعاً بعد إحتلال أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران 1967، ليشمل بلا إستثناء: قوانين الطوارىء المجحفة بحق سكان مدنيين عزل، الإعتقالات العشوائية – الإدارية طويلة الأمد، نسف البيوت، قتل العائدين إلى الضفة عبر نهر الأردن، نفي المناضلين، الإغتيالات، قتل المتظاهرين بمن فيهم الأطفال والشيوخ، حظر التجوال، إغلاق المناطق وعزلها، وضع الحواجز العسكرية في كل مكان، متابعة إستيطان وتجريف الأراضي الفلسطينية، التعذيب في السجون، مصادرة الممتلكات، التضييق الإقتصادي والحظر على حركة البضائع...الخ، ووصولاً إلى أقصى أشكال العنف في محاولة كبح جماح الإنتفاضة الفلسطينية الأولى 1987-1993، حين أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك (1988) اسحاق رابين عن "سياسة تكسير العظام"، والتي مورست بشكل فعلي على أرض الواقع وبأيدي جنود جيش الدفاع الإسرائيلي.

العنف الذي أثار تساؤلات واستنكار وتنديد قوى عالمية عديدة، سواء من قبل حركات التحرر والمجتمعات المدنية أومن قبل الحكومات نفسها، وباتت الدعوة لإنهاء الإحتلال (والاحتلال هو المفهوم الأكثر عنفاً على الإطلاق) أكثر قوة وديمومة.

1- قانون الطوارىء والأحكام العسكرية

لقد كان قيام قوات الإحتلال الإسرائيلي بمهام تقلد السلطة في المنشور رقم 1 الصادر في تموز 1967 والمتضمن تولي القائد العسكري للسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، هو إعلان عن مرحلة جديدة في تاريخ الأمة العربية عامة والفلسطينيين خاصة. كما وقامت أجهزة السلطات المحتلة بتسمية الضفة الغربية بعيد احتلالها بالإسم التوراتي "يهودا والسامرة" وذلك من منطلق إعتبارها جزءاً من إسرائيل، بحيث يتضمن ذلك ضما "عائم" يتراوح بين الإعلان الرسمي والتنفيذ العملي. وقد التزم بذلك حزبا المعراخ والليكود الأكبر والأقوى في إسرائيل.[20]

قامت إسرائيل بإجراءات "الضم" غير المفهومة تماماً، والتي في واقع الحال (كونها لا تمنح الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين) تتناقض وموقف القانون الدولي والأسرة الدولية عموماً، والتي تعتبر إسرائيل دولة احتلال وبالتالي تعتبر الضفة وغزة أراضي محتلة. الا أن إسرائيل

---

[20] عبد الجواد صالح، **الأوامر العسكرية الإسرائيلية**، ج 1 (عمان: مركز القدس للدراسات الإنمائية، 1986).

وبإدعاءات عقائدية، رفضت تطبيق ميثاق جنيف على الأراضي المحتلة، أو الإلتزام به في التعامل مع المدنيين الفلسطينيين، وبدعوى أن الأراضي ليس محتلة وإنما "محررة" أو "مدارة". وهكذا فقد "سارعت سلطات الإحتلال الصهيوني إلى تشكيل جهاز قضائي غير مؤهل ويشوبه عجز فني وأخلاقي، يعاني منه المواطن والمؤسسات الوطنية على حد سواء. ثم قام الحكم العسكري من خلال الأحابيل والخدع القانونية المحكمة بإحياء قوانين وأنظمة الطوارىء لعام 1945، التي ألغاها الدستور الأردني، فأصدر الأمر العسكري رقم 224 بتاريخ 20 شباط 1968، ثم الأمر 378 بتاريخ 20 نيسان 1970 والذي يتضمن كافة أنظمة الطوارىء، لضمان عدم التمكن من الطعن في الأمر 224... وأنظمة الطوارىء المتبناه هذه، تتيح لأي مسؤول إسرائيلي، إعتقال أي مواطن بدون أمر إعتقال مسبق، وبدون توجيه تهمة ، وبشكل إداري ولعدة سنوات. ومراقبة ومنع "أي كتاب أو نشره أو رسالة ومنع تداولها وتوزيعها، وفرض منع حرية التنقل والإتصال مع الناس، والنفي داخل الأراضي المحتلة أو خارجها، طرد أي موظف، مصادرة الأملاك ونسفها وتدميرها، فتح أو إغلاق أي منطقة أو مساحة، وبالتالي منع دخول أو خروج المواطنين إليها ومنها."[21]

وبما نعرفه عن قانون الطوارىء، فأن منفذه مخول بإلغاء أي من الحريات الأساسية والتي كفلها ميثاق حقوق الإنسان بموجب أوامر إدارية ليس من المفروض أن يكون منصوصاً عليها وبالتالي ليست في حاجة إلى أي تغطية تشريعية بل تعتبر في واقع الحال جزءاً من صلاحيات الحكم العسكري.

وبالتالي فإن المواطن الفلسطيني في الأراضي المحتلة يواجه واقعاً مأساوياً يتمثل في أقسى صوره العنيفة مع غياب جهة قانونية يلجأ إليها لإستئناف دعواه، فكيف لهذا المواطن أن يجد حماية من جهاز عسكري محتل وتسلطي؟

لقد كان الهدف الرئيسي لسياسة الحكم العسكري الإسرائيلي هو الإستيلاء على الأرض ومصادرتها دون الحاجة للوقوع في مأزق قانوني، وبذا فقد عمدت سلطة الإحتلال ومنذ الأيام الأولى لإصدار الأمر العسكري رقم 58 بعد 17 يوماً من إحتلال 1967، والذي بموجبه تمكنت إسرائيل من الإستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي، ولم تقف الأمور عند ذلك، بل تعدتها إلى سلسلة من الأوامر العسكرية المتتالية حول حقوق الزراعة وآلياتها وكمها. وصولاً إلى الأمر العسكري رقم 1015، وهو أمر بشأن غرس الأشجار المثمرة والصادر عام 1982 والذي تنص المادة الثانية منه على "حظر الغرس": "لا يغرس شخص، لا يشتل ولا يزرع أي شجرة مثمرة

---

[21] نفس المصدر، ص 12.

إلا بعد الحصول على تصريح خطي من السلطة المختصة وفقاً للشروط التي تقررها."[22] ترى هل صدر في التاريخ سابقاً، أمر كهذا؟؟

إن النظام المبني على الأوامر العسكرية والطوارىء، لا يقتصر على الأرض والموارد من مياه ومنتجات زراعية وحيوانية بل يطال جميع مناحي حياة الإنسان السياسية والثقافية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها، بحيث تصبح الحياة عبارة عن سجن توضع فيه الرقابة والعقوبات على كافة نواحي السلوك البشري. لقد طالت الأوامر العسكرية كل شيء، بما فيها التعليم الأساسي والجامعي، حيث فرضت عشرات الأوامر على المدارس والجامعات والتي تحد تماماً من أية إمكانية لتطورها وتقدمها. كذلك على العمالة وسوق العمل والنقابات والمرشحين..."يأتي الأمر العسكري رقم 852 لتعديل المادة 83 في قانون العمل الأردني رقم 21 لسنة 1960، بهدف إعطاء الحكم العسكري حق شطب أي إسم من أعضاء الهيئات القيادية المنتخبة للنقابات، كذلك يخول سلطة الإحتلال حرمان أي مرشح من حقه الطبيعي في الترشيح لإنتخابات الهيئات الإدارية للنقابات. إضافة إلى التمييز العنصري الذي يجابهه العامل الفلسطيني في الأجور التي لا تزيد على نصف ما يتقاضاه العامل الإسرائيلي".[23]

بما أننا هنا لسنا في معرض تناول هذا الجهاز القمعي والعنفي من الطراز الأول، بالتفصيل، لا يسعنا إلا الإشارة إلى أن قانون الطوارىء، الصادر في 1945 لا إنساني ولا يتفق بأي شكل من الأشكال مع القانون الدولي المعاصر، ولا مع شرعية حقوق الإنسان العالمية، وهو أقوى وسيلة للعنف ضد الفرد والجماعات، وهو السلطة القمعية الأشد فتكاً وقهراً.

إن اليهود أنفسهم، ما قبل تشكيل دولة إسرائيل، كانوا قد احتجوا على إجحاف قانون الطوارىء لعام 1945، فقد أدان، مثلاً، أعضاء نقابة المحامين اليهود هذه القوانين والأوامر في اجتماع احتجاجي عقدوه أثناء الإنتداب البريطاني، وتحدث فيه العديد من المحامين بحماسة ظاهرة لإدانة هذا القانون المجحف، فعلى سبيل المثال، تحدث المحامي شابيرو (وهو من المحامين المشهورين بين يهود فلسطين) واصفا قانون الطوارىء بما يلي:-

"إن هذه الأنظمة مرعبة بالشكل والمضمون، وانتقد حقيقة أنه من الناحية العملية لا يوجد تقييد على سلطة الشرطي البسيط... مع ذلك فإن ميثاق الهيج حرم إستخدام إجراءات العقاب الجماعي من قبل سلطات الإحتلال...يجب أن نعلن علناً أن أنظمة الدفاع التي صدرت عن حكومة فلسطين الإنتدابية تعتبر تدميراً لأسس القانون في هذه البلاد. إن المحاكم العسكرية زينت بلقب محكمة ولكنها في حقيقة أمرها مجرد لجان قانونية لتقديم النصح للجنرال."[24]

---

[22] نفس المصدر،15.
[23] نفس المصدر، 16.
[24] نفس المصدر،21.

وهذا هو واقع الإحتلال الإسرائيلي، الذي قام، ولا يـزال علـى البطـش العسـكري العنيـف وبقنـاع قانوني!

2- العقوبات الجماعية ومطاردة السياسيين

إن الحديث أو محاولة البحث في موضوعة العقوبات الجماعية التي تمارسها دولة إسرائيل تجاه العرب الفلسطينيين شائك وطويل. لسوف نفرد لها مساحة أوسع بمعلومات إحصائية متنوعة في الباب الثاني من هذا الفصل، في مرحلة ما بعد الإتفاقيات – تداعياتها، والعودة مجدداً إلى العنف. الا أننا، لا نستطيع إجتياز مرحلة ما قبل "معاهدة السلام" دون الإشارة إلى السلوك العنفي المنظم والمكثف من دولة إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني (والذي كان وقتذاك أعزل تماماً من السلاح).

إن الروح الأثنية العنصرية العالية لدى منظري الخطاب الصهيوني عبر التاريخ ووصولاً إلى عصرنا الحالي، كانت محفزاً ومحرشاً فتاكاً للعنف ضد الفلسطينيين كسكان وكجماعات وأفراد.

إن إيديولوجيا – وطنية، نظّر لها زعماء الصهيونية وتبناها شعب بأكمله، لذات قدرة هائلة على تبريرتصرفاتها تجاه الاخر.

يقول الزعيم الصهيوني ليونبسكر (الذي سبق هرتسل في الوصول إلى العنصرية السياسية): "إن أفضلية اليهود في أن ينهضوا كافة على قوميات أخرى تعود إلى أنهم لعبوا دوراً أهم من هذه الشعوب في حياة الأمم المتحضرة، ولهذا استحقوا أكثر من الإنسانية."[25]

كما ويقول هرتسل – الأب الروحي للصهيونية – "علينا أن نستولي على الممتلكات الخاصة أو العقارات التي تخصص لنا، وسنحاول دفع السكان المعدمين عبر الحدود عن طريق إيجاد أعمال لهم في الأقطار التي يمرون بها. في حين نسد في وجوههم سبل العمل في بلادنا ومن الواجب أن تجرب عملية المصادرة وابعاد الفقراء بحذر وفطنة."[26]

وقد التزم جميع حكام إسرائيل بتطبيق هذه الرؤيا بالحذافير. ولا ننسى أن جميع زعماء إسرائيل منذ تأسيسها كانوا من العسكريين! ومع الإنتفاضة الفلسطينية ضد الإحتلال وضد الأحكام العسكرية الناتجة عن قوانين الطوارىء، تصاعد العنف الإسرائيلي ضد الجماعات والسكان عموماً وضد الناشطين السياسيين بشكل خاص. وفي تقرير سنوي صدر عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان "بتسيلم" للعام 1990-1991 عن "إنتهاك حقوق الإنسان في المناطق المحتلة إحصاءات موثقة". يرد:-

- العدد الإجمالي للشهداء الفلسطينيين في الأعوام الأربعة الأولى من الإنتفاضة: 1412 شهيداً وشهيدة.

- برصاص الجيش الإسرائيلي: 521 في الضفة الغربية و 281 في قطاع غزة.

---

[25] نعيم ناصر، "من جديد عن العنصرية والصهيونية وتداعياتها،" **مجلة صوت الوطن** 3 ،عدد 29، (كانون الثاني 1992):10.

[26] نفس المصدر،11.

- على أيدي المستوطنين: 42 فلسطينياً.
- على أيد فلسطينيين للإشتباه بعمالتهم: 462 فلسطينياً، تبين أن عدداً كبيراً منهم من الأبرياء.
هذا بالإضافة إلى هدم البيوت وإغلاقها، حيث بلغت في السنوات الأربع الآولى للإنتفاضة 423 بيتاً، منها 236 في الضفة الغربية و 187 في قطاع غزة، أما ما أُغلق بالباطون فقد بلغت 277 بيتاً.

كما وتفرض سلطات الإحتلال على المواطنين في المناطق المحتلة نظام حظر التجوال، أو تعلن عنها مناطق عسكرية مغلقة، حيث يُحظر تماماً على السكان الخروج من بيوتهم. وغالباً ما يفرض على مخيمات اللاجئين لفترات زمنية طويلة، إضافة إلى الحظر الدائم في فترات الليل. فمثلاً تعرض مخيم طولكرم لحظر التجوال 124 يوماً في عام 1988، و 158 يوماً في 1990، و 87 يوماً في 1991.

كما واستمرت إسرائيل بمطاردة السياسيين واعتقالهم وتعذيبهم وتضييق الحياة عليهم، بحيث طردت جزءاً كبيراً منهم من أعمالهم، ونفت بعضهم خارج البلاد، وصادرت ممتلكاتهم...الخ. ولم يقتتصر ذلك على من عملوا وروجوا للكفاح المسلح، بل طال أيضاً السياسيين الجماهيريين، كالشيوعيين الذين طوردوا وعذبوا بتهمة التحريض ضد دولة إسرائيل. وفي سنوات الإنتفاضة الأولى وحدها وفقا لتقرير "بتسيلم" تم إعتقال 90 ألف شخص من سكان المناطق المحتلة، كما وجرى استخدام وسائل التعذيب بشكل مبرمج من ضرب على كل أنحاء الجسد بما فيها الأعضاء التناسلية، والشبح لساعات متواصلة، والحبس في زنانين ضيقة ومظلمة مساحتها متر مربع واحد، والمنع من النوم واستخدام الحمام والأشكال التي لا تحصى من الإهانات.

كما وطالت العقوبات الجماعية جهاز التعليم الأساسي والعالي، بحيث أغلقت سلطات الإحتلال المدارس لفترات طويلة جداً. فمثلاً: في عام 1987-1988 خسر تلاميد المدارس الثانوية 131 يوماً دراسياً، والإبتدائية 147 يوماً دراسياً، في حين في عام 1990-1991 خسر الطلاب الثانويون 3 شهور متواصلة من بداية العام الدراسي.

الباب الثاني: اتفاقيات-تعثرات-تواصل العنف (بعد الاتفاقيات)

وضعت الانتفاضة الفلسطنية الاولى 1987، اسرائيل في موقف حرج، بحيث ما عاد في إمكانها لعب دور الضحية التي تسعى فقط للحفاظ على امنها الذاتي. لقد ظهرت اسرائيل في صورة الجلاد على شاشات التلفزة في كل انحاء العالم، تواجه شعباً اعزل من السلاح، ورغم البطش الاسرائيلي الذي ذكرناه في الابواب السابقة والذي كان يمارس على شكل عقوبات جماعية ضد شعب باكمله، الا ان الانتفاضة استمرت وظل صوتها يعلو.

النبض الجماهيري الفلسطيني المتناغم والمرتفع، مهد طريق التفاوض نحو الحلول السلمية، هذا اضافة الى عوامل اخرى دفعت باتجاه المحادثات، كالتغير الواضح في الخطاب الفلسطيني – القيادي، حيث ابدت م.ت.ف إستعدادا للاعتراف باسرائيل والتخلي عن الكفاح المسلح وتغيير شعار "كامل الارض من النهر الى البحر"، الى"حدود الرابع من حزيران 1967". هذا اضافة الى طبيعة الادارة الامريكية (ادارة كلينتون) التي وضعت القضية الفلسطينية - الاسرائيلية على أولى درجات سلم اولوياتها.

وكان أن بدأت محادثات مدريد، وتلتها محادثات واشنطن، بوفد عربي مشترك، يتمثل فيه الفلسطينيون بشخصيات عامه من الضفة الغربية وقطاع غزة، وافقت عليها اسرائيل. ثم تلتها مباشرة اتفاقية اوسلو، التي تم التحضير لها سريا بين اسرائيل و م.ت.ف. حيث ان تلك الاخيرة رفضت موقف المتفرج، او المشارك عن بعد، او ربما – الاكثر صحة- الموجه من خلف الكواليس, وباشرت بذاتها التفاوض مع اسرائيل، وبهدف اساسي يتمثل في الحفاظ على الذات واعتلاء الصدارة مجددا. الا ان الاشكالية الكبيرة – والتي تمخضت لاحقا عن انهيار لعملية السلام وتواصل العنف وفي اشد حالاته, من جديد- كانت تكمن في غموض اجزاء هامة من نص اتفاقية اوسلو وما تلاها من ثغرات واسعة في اتفاقات القاهرة وباريس وطابا. "نحن اول طرف يخترع مبدأ جديدا في عالم المفاوضات عنوانه: وقع اولا ثم فاوض ثانيا."[27]حيث تم تاجيل القضايا الاساسية جميعها النالمرحلة النهائية. وجرى في واقع الحال تقسيم مناطق الضفة الى (ا.ب.ج), وعزلها عن بعض. وبقيت المستوطنات, بل راحت تنمو وتزداد في واقع الحال. واستمرت السيطرة الاسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني بواقع اضعافه اكثر، مما تسبب في ارتفاع نسب البطالة. وباختصار فقدت المرحلة الانتقالية طبيعتها الانتقالية، اذ ان المرحلة الانتقالية تتسم بالتحرك وليس بالجمود[28]وصار التسويف وافتعال الخلافات، والمماطلة، وخلق

---

[27] مسيرة التسوية السياسية *1977 – 1994: حوار مع د. حنان عشراوي*، سلسلة حوارات استراتيجية (مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، 1998)، 112.

[28] نفس المصدر، 113.

اشكالات جديدة (كالتفاوض على حراسة المستوطنات) هوالشكل السائد في المفاوضات، هذا بالاضافة الى تصعيد حماس والجهاد الاسلامي لعملياتها ضد اسرائيل (حيث كانت من المعارضين الاشداء لاتفاقية اوسلو) وعدم استطاعة السلطة الفلسطينية السيطرة على معارضيها, فاتهمت من قبل اسرائيل بالتراخي مع"الإرهاب", "حاولت السلطة الفلسطينية ان ترقص في عرسين, الصراع المشترك مع اسرائيل ضد "الإرهاب"، وابداء الليونة تجاه بناه التحتية وقياداته ومحرضيه وناشطيه"[29]. تعثرت عمليات السلام وصولا عند محادثات طابا في كانون الثاني 2001. حيث "فشل باراك في الطريقة والاسلوب، الذي انتهجه خلال المفاوضات: أودع المفاوضات بايدي من لم يجربوها ابدا. ورفض تبني مفهوم اسرائيل بمراحله كافة. البديل الذي اوجده –"كل شيء أو لا شيء"- اوصلنا بعيدا الى ما نحن فيه. لعل طريقة "كل شيء وأو لا شيء" كانت ستثمر لو اقترنت بخطوات بانية للثقة تجاه الجمهور الفلسطيني."[30] ومع زيارة اريئيل شارون الى منطقة الحرم القدسي في 28 ايلول 2000 (زعيم المعارضة آنذاك ورئيس حكومة اسرائيل حاليا) اعلن النفير عن انتفاضة فلسطينية ثانية, سميت بانتفاضة الاقصى. الا انها اختلفت عن الانتفاضة الاولى، بطابعها العسكري الذي طغى على المشاركة الجماهيرية.

1-عسكرة الانتفاضة الثانية (انتفاضة الاقصى)

انفجرت الانتفاضة الفلسطينية الثانية كرد فعل على تعثر المفاوضات ووصولها الى باب مسدود المرة تلو الاخرى، اضافة الى ترافق كل ذلك مع ازدياد النشاط الاستيطاني، والتضييق الاقتصادي على الفلسطينيين مما تسبب في ازدياد البطالة، خصوصا في قطاع غزة، الذي ادت الاتفاقية الى عزله تماما عن الضفة واغلاقه على سكانه. هذا- وكما اسلفنا- أعاق الوصول الى المرحلة النهائية حيث النقاط الاكثرمثارا للجدل والأكثر صعوبة واشكالية كالقدس واللاجئين والاستيطان والتي بقيت محاور رئيسية للخلاف دون التوصل لاي حلول تفاهمية أو وسطية.ولكن الانتفاضة الثانية لم تكن بعفوية الأولى ولا بجماهيريتها, بل كانت تدار مباشرة من قلب القيادة الفلسطينية، المتواجدة على ارض الواقع وفي ساحة الصراع، هذه المرة. وبالتالي ومع وجود سلطة باجهزتها المتنوعة، لم تتولد الحاجة لتشكيل لجان قيادية شعبية، تدير عملية الصراع بالاليات السابقة (التصعيد الشعبي الجماهيري اللاتسلحي)، بل راحت السلطة الفلسطينية المتمثلة بـ م.ت.ف وبقيادة حركة فتح والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وبما تعودت عليه من اساليب المقاومة في الخارج (الاردن ولبنان)، والتي تقوم على الكفاح المسلح، والجهاد العسكري"والكر

---

[29] رون بوندك، ما بعد إنهيار مسيرة أوسلو: الحاجات والفشل، ترجمة. محمد حمزة غنايم، أوراق إسرائيلية (المركز الفلسطيني الدراسات الاسرائيلية،2001)، 13.

[30] نفس المصدر, 20.

والفر", راحت تدير دفة الصراع مباشرة وباساليبها التقليدية المذكورة! وبشكل تدريجي راح الحجر (كآلية مواجهة) والهتافات تفقد فاعليتها امام شحن الانتفاضة بالعسكرة, وبالتالي كل ما يترافق معها من مظاهر وأدوار. هذا وقد عزز هذا التوجه تفتيت المناطق الفلسطينية، وحصر اماكن المواجهة مع جيش الاحتلال في مناطق ضيقة وبعيدة ومحدودة على مداخل المدن "المحررة"، وبالتالي استبعاد إمكانية تنظيم مواجهات جماهيرية متتابعة مع الالية العسكرية الاسرائيلية المنتظرة لإلتقاط أهدافها عن بعد، وبالتالي سقوط اعداد كبيرة من الشهداء هدراً وبلا نتيجة. ومن الطبيعي في حالة كهذه ان يحتمي الجمهور"بالجنود", الذين من المفترض ان يكونوا مسلحين لغرض الدفاع عن الوطن في الدرجة الأولى- وهم أفراد القوات الفلسطينية، المتواجدون على مداخل المدن بحكم وظائفهم "ومتاريسهم"- هذا ما تم زرعه في وجدان الجمهور الفلسطيني، بأن مهمات هذا "الجيش الوطني" تنحصر اساسا في حمايته من الاعداء. وبما ان هؤلاء "الحماة" غير مسلحين بما هو كفء لمواجهة الترسانة العسكرية الاسرائيلية، فقد جاءت النتائج مروعة. الانتفاضة الحالية، وبقصرها ميادين المواجهة على المناطق أ، وعلى نقاط اشتباك محدودة، عند واحد او اكثر من المداخل، عرفت باللغة الدبلوماسية السياسية بنقاط التماس، كما ورد في تقرير ميتشيل على سبيل المثال، بهذا القصر قلصت المشاركة الجماهيرية على القادرين على الوصول لهذه النقاط وتحمل جهد الاشتباك، ومن ابناء المدينة ذاتها، او المتواجدين بتدبير مسبق او بالصدفة. وبمعنى اخر، وبحصرها نقاط الاشتباك، أخرجت الجماهير العريضة من المواجهات المباشرة, وازاحت جانبا مبدأ من كل حسب قدرته وطاقته."[31] تصاعد العنف وراح البعض يضع التجربة اللبنانية نصب عينيه، كمثال على طرد الاسرائيليين عبر تكبيدهم اقصى الخسائر البشرية الممكنة. وبالفعل وقعت هذه الخسائر البشرية الكبيرة وفي الطرفين. ووفقا لتقرير مفصل عن الضحايا البشرية في اسرائيل نشرته:
LIBRARY-JEWISH VIRTUAL التابعة للخارجية الاسرائيليةتحت عنوان:'' *FATAL TERRORIST ATTAKS IN ISRAEL SINCE THE DECLARATION OF PRINCIPLES''(SEPTEMBER 1993 NOVEMBER2003)* ورد فيه انه منذ بدء انتفاضة الاقصى في ايلول 2000, وحتى اكتوبر 2003 بلغ عدد الضحايا في اسرائيل نتيجة العنف, 5,917 على الشكل التالي:
766 قتيل.
508 جروح خطرة.

[31] أنظر المصدر 66 أعلاه، 54.

721 جروح متوسطة.

3,922 جروح خفيفة.

وبديهي أن خسائر الطرف الاسرائيلي لم تتوقف عند حدود الخسائر البشرية ، بل تعدتها الى الخسائر الاقتصادية وغير الاقتصادية . فقد تضرر الاقتصاد الاسرائيلي ضرراً بالغاً نتيجة الانتفاضة المستمرة ما يزيد عن ثلاثة أعوام. حيث تاثر الناتج القومي الاجمالي بشكل واضح خلال سنوات الانتفاضة الاولى، كما وتضرر جدا قطاعا البناء والزراعة نتيجة انسحاب العمال الفلسطينيين من السوق.

اما الضرر الواضح والبالغ فقد كان في السياحة، حيث بلغ متوسط عدد السياح في سنة الانتفاضة الثالثة 2003، وفي الاشهر التسعة الأولى 225.000 سائح، في حين كان قد هبط عام 2002 الى 50,000 سائح فقط.[32] لكن في واقع الحال، إن أهم ما يتسبب في الخسائر الإقتصادية في اسرائيل من جراء الانتفاضة، ليس مقاطعة البضائع الاسرائيلية، او غياب العمال الفلسطينيين، او تراجع السياحة، او الانفاق العسكري المتزايد. فقط، بل ربما بشكل رئيسي هو حالة عدم الاستقرار التي لا تشجع على الاستثمار سواء المحلي او الأجنبي، (حيث تراجع المحلي في عام 2002 بمقدار 8%، اما الاجنبي فتراجع نحو السالب).[33]

أما الخسائر العسكرية في الجانب الاسرائيلي فقد بلغت ذروتها في عام 2002 حيث كانت العمليات النوعية للمقاومة، مثل عمليات عين عريك، وعيون الحرامية،وعملية الخليل، وعمليات تفجير دبابات الميركافا..... اكثف ما يكون من حيث النوع والتتابع الزمني. ففي عملية عين عريك (بالقرب من رام الله) في 19 شباط 2002 قتل 6 جنود اسرائيليين. وفي عيون الحرامية في 13 اذار 2002 قتل 7جنود اسرائيليين ومستوطنين اثنين وجرح 10 افراد. اما في الخليل في 15 تشرين ثاني 2002 فقد قتل 13 جنديا اسرائيليا (منهم قائد منطقة الخليل).[34] لكن انتفاضة الاقصى لم تركز على هذه العمليات العسكرية النوعية بل استهدفت ايضا المدنيين الاسرائيليين وفي عقردارهم، في شوارع ومحال ومطاعم القدس الغربية وتل ابيب ويافا وحيفا ونتانيا... مما خلف حالة حقيقية من الرعب والهلع في الشارع الاسرائيلي.

ان حكومة اسرائيل المتطرفة وبقيادة رئيس وزرائها شارون- ذي التاريخ الحافل بالمذابح والحروب – نجحت في استغلال هذه الحالة لاعادة تعبئة مواطنيها بالقلق وتبعا لذلك بالتطرف في رفض وكراهية الاخر. لقد قدمت الساحة المحلية، اضافة للتطورات الدولية (كاحداث 11 سبتمر)

---

[32] فضل مصطفى النقيب،"تاثير انتفاضة الاقصى في الاقتصاد الاسرئيلي،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 54، (ربيع 2003): 52.

[33] نفس المصدر،53.

[34] نفس المصدر،60.

لاسرائيل ذرائع قوية لاعادة اجتياح المناطق الفلسطينية وتدمير بنيتها التحتية بالكامل، والقضاء على العسكريين فيها. "لقد كان اخطرما شاب الانتفاضة الفلسطينية هو هذه العمليات التي تتبع منهج القتل بلا تمييزفلا ينجم عنها الاالضرر الفادح للطرف الذي تدعي الانتساب اليه. ثم جاءت حرب الادارة الاميركية المعنونة باسم الحرب على "الإرهاب" فصبت في الخانة الاسرائيلية مزيداً من القوة وحررت اسرائيل حتى من الضغط الدولي الراهن الذي كان يقيد سلوكها العدواني."

2- عقوبات جماعية مكثفة (رد الفعل الاسرائيلي)

ردا على الانتفاضة الفلسطينية، عمدت اسرائيل لاتباع نفس نهجها "التاريخي" والذي صار متعارفا عليه، الا وهو سياسة التصعيد لعنف الدولة المنظم . حيث تمارس الحكومات الاسرائيلية تباعا استراتيجية واحدة ومتقنة تتمثل في: الضغط ، استفزاز العنف، الرد بما هو اعنف، ثم الاستثمار السياسي وعلى واقع الارض. لقد قامت اسرائيل في عدة عمليات متتابعة بإعادة اجتياح المناطق الفلسطينية "المحررة"، وتدميرها كليا، بشكل ممنهج، ولم تبق اية اسس لبنيان قوي للسلطة الفلسطينية. تلك الاخيرة التي ظلت اسرائيل تطالبها وعبر شاشات الاعلام العالمية بمحاربة ""الإرهاب"" والقضاء على بناه التحتية .. وبات السؤال الاكثر سخرية، كيف لجهاز سلطوي ان يحارب معارضيه دون اي سلاح او اي مقومات بنيوية او اقتصادية-موضوعية لفعل ذلك؟ لقد توجت عمليات الاجتياح العسكري الاسرائيلي بعملية "السور الواقي". (29/3-10/5/2002) حيث تم اجتياح مدينتي رام الله والبيرة في فجر 29/3/2002 بمئات الدبابات وناقلات الجنود المدرعة معززة بالمروحيات القتالية من الجو.تبعها مباشرة اجتياح محافظة بيت لحم في فجر 30 اذار، ثم اجتياح محافظة جنين في الثالث من نيسان حيث كانت المعارك الاعنف وخصوصا في مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين(مدة 18 يوما) والذي سماه الاسرائيلون بـ: "عش "الإرهابيين" ومنطلق الانتحاريين". وفي ذات الوقت تم اجتياح محافظة نابلس في 3 نيسان. والذي وصف بالاجتياح الاعنف ضد نابلس منذ احتلالها عام 1967.[35] وكما تعودت اسرائيل، فقد صعدت من سياسة العقوبات الجماعية ضد المواطنين الفلسطينيين، كاسلوب "ناجع""وفعال" لكسر شوكة المقاومة، واعادة الناس الى خندق الاحباط وبالتالي الى تراجع الفلسطينيين نحو السقف الادنى من مطالباتهم. لقد تنوعت اساليب العقوبات الجماعية وتعددت، فقد تمثلت بالقتل العشوائي، الذي طال المدنيين، وغالبيتهم من الاطفال- 449 طفل/ة شهيد من اصل 2518

---

[35] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، التقرير السنوي الثامن: كانون الثاني *2002-31* كانون اول *2002* (رام الله: الهيئة، 2003).

شهيد/ة. وطال هذا القتل العشوائي العديد من المواطنين وهم داخل بيوتهم او اثناء العودة من اعمالهم او مدارسهم او جامعاتهم. وصعدت الحكومة الاسرائيلية من سياسة الاعدام خارج نطاق القانون "الاغتيالات والقتل العمد" حيث بلغ عدد الاشخاص الذي اغتيلوا من قبل القوات الاسرائيلية خلال عام 2002 وحده (82) فلسطينيا.[36] وكانت هناك عدة حالات تم منع الاطقم الطبية من التدخل فيها حيث ترك الجرحى الفلسطينيون ينزفون حتى الموت، ومثال ذلك الحادثة الشهيرة بتاريخ 1/9/2002. حين قامت قوة من جيش الاحتلال باقتياد 4 عمال يعملون في احد مصانع قص الحجر في بلدة بني نعيم، القريبة من مدينة الخليل، الى منطقة خالية. ثم قام الجنود باطلاق النار عليهم مما ادى الى اصابتهم في الراس والبطن والصدر.وقد ترك الجنود المصابين ينزفون حتى فارقوا الحياة، دون ان يسمحوا لاحد باسعافهم. كما وقامت اسرائيل بعدة مذابح منظمة ضد المدنيين الفلسطينيين، وبشكل خاص في مخيمات قطاع غزة، ومخيمات بلاطة وجنين وطولكرم. اما باستخدام الدبابات والمشاة المسلحين، او بالقصف بالطائرات الحربية، ومنها اف 16 :- (منها على سبيل المثال عام 2002 فقط):-

مكان المذبحة	تاريخ المذبحة	عدد الشهداء/ات من المدنيين الفلسطينيين
حي السلام مدينة رفح- غزة	21/12/2002	6
مخيمي بلاطة وجنين	28/2/2002	13
مخيم طولكرم	7/3/2002	10
قرية خزاعة - خانيونس	8/3/2002	16
قرية بني نعيم - الخليل	1/9/2002	4
حي الدرج- غزة	22/7/2002	16(طائرات اف 16، ضد أحياء سكانية).
حي الشيخ عجلين- غزة	28/8/2002	4
حي الشجاعية والزيتون-غزة	23/9/2002	9
مخيم رفح – غزة	17/10/2002	7
مخيم البريج- غزة	عيدالفطر 6/12/2002	10
المجموع:		**95 شهيد\ة**

ومصدرهذه المعلومات هوالتقرير السنوي الثامن (حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2002) للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله – اذار 2003. الصفحات 11-16. هذه هي احدى صور القتل المنظم (وهي عديدة) من قبل الدولة الاسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين الذي هم في غالبيتهم عزل تماما من السلاح. ولم ينفذ عمليات القتل هذه مستوطنون،

[36] نفس المصدر، 6.

او تنظيمات عسكرية تابعة لاحزاب وحركات اسرائيلية. بل نفذها جهاز الدولة نفسه وباوامر من وزارة الدفاع الاسرائيلية مباشرة!

العقوبات الجماعية الاسرائيلية تعددت وتنوعت كما سبق واشرنا، منها فرض الحصار (الاغلاقات العسكرية) ولمدة طويلة على المدن والقرى الفلسطينية، انهك اقتصادها وفرص نموها، هذا اضافة الى منع التجوال لفترات زمنية طويلة، مما ادى الى ترهل العملية التعليمية وتقليص العمل والانتاج الى الحدود الدنيا والى تلف وخراب المنتجات الزراعية، ونقص في المياه والغاز...الخ. لقد وضعت اسرائيل 120 حاجزا عسكريا في الضفة وقطاع غزة،هذا بالاضافة الى "البلوكات" الاسمنتية على العديد من الطرق، مما ادى لتقسيم الضفة الغربية الى 300 منطقة منعزلة، وغزة الى 3 مناطق[37] هذا إضافة الى استخدام المدنيين كدروع بشرية (وقد حدث لي هذا شخصيا اثناء عملية الدرع الواقي)، والمعاملة القاسية التي تتعمد الحط من الكرامة الانسانية، خصوصا الممارسات اليومية على الحواجز العسكرية بين المدن والقرى ومنع المواطنين من الوصول لاعمالهم ومدارسهم وجامعاتهم. ولاننسى الاعتقالات التعسفية والتي بلغت حتى 31/12/2002 (5607) معتقلا/ة، منهم 1118 معتقلا اداريا، 123 طفلا دون السن القانونية،[38] هذا بالاضافة الى الاعتداءات على الطواقم الطبية والصحفيين والمؤسسات الصحفية، وتدمير الممتلكات المدنية الفلسطينية، الخاصة والعامة.وتواصل الاستيطان ومصادرة الاراضي -25 بؤرة استيطانية جديدة عام 2002-[39] كل ذلك ترافق بطبيعة الحال، مع عملية تدمير منهجية ومدروسة لروح الشعب الفلسطيني المعنوية، بسد منافذ الحياة، تضييق سبل العيش، وتتابع الحط من الكرامة الانسانية، وشبه انغلاق آفاق الدعم المعنوي والمادي اقليميا(عربيا) ودوليا، مع سياسة القطب الاوحد الامريكية والدعم والمساندة الواضحين وبلا موارية للجانب الاسرائيلي.

3 – الجدار الفاصل

في حزيران 2002، بدأت إسرائيل تطبيق المرحلة الثانية من الإجراءات العقابية، تحت ذريعة حماية وتوفير الأمن الإسرائيلي، ببناء جدار إسمنتي فاصل داخل أراضي الضفة الغربية. هذا الجدارعمد إلى إبتلاع أجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية، بإقامته في عمق الاراضي الفلسطينية، أو خلف ما يُسمى بالخط الأخضر. وفصل هذا الجدار المناطق الفلسطينية عن بعضها

---

[37]The Palestine Monitor, the voice of civil society: *statistics for the Palestinian Intifada: 28 Sep. 2000 – 22 Oct. 2003,* (11 May 2003) http:// Palestine monitor org/fact sheet/ Palestinian-intifada – fact sheet html.

[38] أنظر المصدر 129 أعلاه، 19.

[39] نفس المصدر،31.

البعض، وحولها إلى "كنتونات" مغلقة على نفسها بتجمعات رئيسية ثلاث: في الشمال والوسط والجنوب. وفقاً للخرائط الإسرائيلية فإن الجدار يشق طريقه داخل أراضي الضفة الغربية حتى عمق 6 كيلومترات في بعض الأماكن، كما يحدث في جيوس وعسلة في منطقة قلقيلية، ويبتلع مساحات كبيرة من الأراضي. وفي المرحلة الثانية (التي تقارب الآن على الإنتهاء) تبني إسرائيل الشق الموازي من الجدار على خط غور الأردن، والذي سوف يؤدي بانتهائها الى عزل نصف الضفة الغربية، حيث سيمتد طول الجدار إلى مسافة 650 كيلومتراً داخل الضفة.[40] [41] وللجدار أخطار متنوعة لا تنحصر فقط في مصادرة مساحات واسعة من الأراضي، وامتداد المستوطنات الإسرائيلية داخل الضفة الغربية، بل تتعداها إلى جرف الأراضي، واقتلاع عشرات الآلاف من الأشجار، وتدمير عشرات الآبار الارتوازية، وعزل العديد من المجموعات القروية الصغيرة بشكل تام عن المرافق الصحية والمراكز الحكومية، وفصل المناطق السكانية عن بعضها فصلاً تاماً، وإغلاقها ببوابات مكهربة تفتح في مواعيد محددة. هناك أيضاً الآثار الخطيرة جداً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تقل وأحياناً تنعدم فرص العمل، وتزداد معدلات البطالة والفقر، مما يؤدي بالضرورة إلى تراجع التعليم (خصوصاً للإناث)، والتراجع الصحي، وبالتالي النفسي والاجتماعي.[42] إن الجدار الحالي في فلسطين تمثيل فاضح للاعتداء على حقوق الإنسان وهو نموذج واضح للعقاب الفردي والجماعي على حد سواء.[43]

لقد عمدت الحكومة الإسرائيلية كتقليد في نهجها الإعلامي والسياسي الى تبرير خرقها المتواصل لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة بتعريف الوضع على أنه "صراع مسلح" بين طرفين. وقد استمرت في هذا الإدعاء في حملة دعم بناء الجدار الفاصل، في حين أن المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة والصليب الأحمر فندت هذا الإدعاء بتحميل إسرائيل مسؤولية الإحتلال وما يترتب عليه من تواصل للعنف.[44]

هذا ويشكك العديد من المحللين السياسيين والكتاب والباحثين في الدوافع الحقيقية وراء بناء الجدار "الأمني" الفاصل، ويجدون أنه في واقع الحال لا يحقق الأمن والطمأنينة لإسرائيل، بل يعمد إلى الإستيلاء على المزيد من الأراضي، وعزل الناس والحد من حركتهم وإغلاق كل آفاق الحياة أمامهم، وبالتالي دفعهم وبصمت للهجرة خارج البلاد، دون إثارة ضجة عالمية.

---

[40] *Stop the Wall in Palestine* (Jerusalem: The Palestinian Environmental NGOs Network PENGON, 2003) 12.

[41] مُرفق خرائط في الملاحق!

[42] أنظر المصدر 134 أعلاه، 26-45.

[43] *Creeping Annexation: The Israeli Separation Wall and its Impact on the WB*, Special reports series, 23 (Ramallah: The Palestinian Independent Commission for Citizen's Rights, 2003), 11.

[44] For example, UN security council resolution 1322, passed on 7 October 2000, calls on Israel: "as the occupying power, to abide scrupulously by its legal obligations and its responsibilities under the Fourth Geneva Convention."

يقول نعوم تشومسكي اللغوي والناقد السياسي الأمريكي في مقال بعنوان" الجدار العازل سلاحاً" نشرته صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في صفحة الرأي يوم الإثنين 23/2/2004: " من ردود الفعل الحكومية الفورية المتوقعة دائماً أن تتذرع الحكومات بالإهتمامات الأمنية حتى تقوم بأي عمل مثير للخلاف، وغالباً ما يكون هذا العمل ذريعة لشيء آخر. لهذا يجب التدقيق دائماً في البواعث الحقيقية وراء ما تقوم به الحكومات من تصرفات. من الأمثلة على ذلك الجدار الذي تسميه إسرائيل جداراً أمنياً، وهو موضوع المرافعات القانونية التي تبدأ اليوم في محكمة العدل الدولية في لاهاي. والغرض الحقيقي الذي بني هذا الجدار من أجله فهو الإستيلاء على أراضي الفلسطينيين. كما أنه وسيلة لتحويل التجمعات الفلسطينية إلى زنزانات محصنة، مما يجعل "البانتوستانات" التي أقيمت في جنوب إفريقيا سابقاً، تبدو إلى جانبها كأنها رموز للحرية والإستقلال وتقرير المصير. كما يقول عالم الإجتماع الإسرائيلي باروخ كيميلنج الذي وصف حرب إسرائيل ضد الفلسطينيين بأنها حرب "تطهير سياسية".[45]

إن قصة الجدار العازل لقديمة جداً. لم تولد فقط مع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، بل تعود أصولها إلى النشاط الصهيوني في أوائل القرن الماضي، والذي جرى التعبير عنه بوضوح في إنتاجهم الفكري – الإيديولوجي – السياسي. فقد كتب المنظر الصهيوني فلاديمير جابوتنسكي مقالاً تحت عنوان "*The Iron Wall, We and the Arabs*" في عام 1923، أكد فيه على ضرورة تشييد جدار عازل بين العرب واليهود، معنوي ومادي. "حيث أن العرب، طالما ظل لهم شعاع من الأمل سوف يستمرون في مقاومة الإستيطان اليهودي لأرضهم، يجب إخضاعهم تماماً وترويضهم للقبول بالحلول التي سوف نطرحها نحن". "يجب أن نبني جداراً فاصلاً بيننا وبينهم، أن نمنع أي تواصل أو مفاوضات، إلى حين خضوعهم التام، وفقدانهم للأمل، حينها فقط يأتي أوان التفاوض."[46]

إن الجدار هو أحد أهم معالم السلوك العنفي تجاه شعب كامل. مؤشر واضح على السياسة العنصرية العميقة باتجاه قهر وتركيع وتجويع الفلسطينيين بهدف طردهم.

---

[45] Http: // www.almoziny.jeeran.com/wall.html.

[46] Vladimir Jabotinsky, *The Iron Wall* (South Africa: Jewish Heral Publications, 1937).

الباب الثالث: العنف 1970 – 1993 (قبل الاتفاقيات)

أ- العنف الايرلندي

نعود هنا ، وتوطئة لهذا الباب، الى اعادة سريعة لما سبق قوله وهو أنه وبعد إنفصال ايرلندا الجنوبية واستقلالها في 1922، تابعت ايرلندا الشمالية الصراع على أكثر من جبهة، حيث راح العنف يشتد بين الكاثوليك – من أصول ايرلندية – والبروتستانت – البريطانيين على الحقوق والمساواة، كما وتنامى الصراع حول قضية التبعية لبريطانيا أو الاستقلال عنها، الانضمام إلى الجنوب أو الاستقلال في الشمال. العنف المسلح، أو ما يُسمى "بالهجمات الإرهابية" أدى إلى مقتل 3,200 إنسان ما بين 1969 و 1998. في كانون أول 1993 أعلن جون ميجر – رئيس الوزراء البريطاني آنذاك – والبرت رينولدز – رئيس وزراء ايرلندا – عن إعلان مبادىء سُمي بـ Downing Street Declaration. والذي كان فاتحة معاهدة السلام وصولاً إلى معاهدة الجمعة الطيبة 1998.

1 - العنف الكاثوليكي البروتستانتي المتبادل

الصراع الكاثوليكي – البروتستانتي قديم وطويل الأمد، يمتد عبر تاريخ الكنيسة المسيحية القديم كله. فمع هزيمة الملك البريطاني تشارلز الأول في الحرب صارت مجابهته من قبل التطهريين المتشددين البروتستانت قوية جداً في البرلمان. وخوفاً من عواقب حكم وسيطرة التطهريين ثارت ايرلندا الكاثوليكية في 1641.

راحت أخبار الثورة تنتشر بسرعة مثيرة الهول والفزع حول قصص متنوعة من المذابح. فمثلاً قام السيد هيروم *"Minister of God's Word"* كشاهد عيان على مذبحة اقترفها الثوار الكاثوليك في إحدى المدن الصغرى التي يسكنها الإنجليز، حيث تم ذبح، ما يقرب من 20 عائلة من رجال ونساء وأطفال وبطرق وحشية. كما وشنقت إمرأة من شعرها مع أطفالها على باب منزلها وتم حرق كل المدينة. كما وجرى الرد من قبل البروتستانت بمذابح شبيهة في مناطق متفرقة من ايرلندا.[47]

في 1922 انفصلت ايرلندا الجنوبية واستقلت عن الشمالية، وكانت تركيبة سكانها على النحو التالي: ما يقارب 90% من الكاثوليك في حين 10% بروتستانت وحيث تراجعت نسبتهم في العقود الأخيرة لما يقل عن 5%، أما في ايرلندا الشمالية والتي ظلت تتبع التاج البريطاني فقد كانت نسبة الكاثوليك إلى البروتستانت ما يقارب 30% كاثوليك إلى 70% بروتستانت. الا أن

---

[47] Marc Mulholland, *Northern Ireland: a short introduction* (Oxford: Oxford University Press, 2003), 3.

النسب تغيرت تماماً في السنوات الأخيرة لتصبح 45% كاثوليك إلى 55% بروتستانت. وذلك نتيجة التكاثر السريع لدى الكاثوليك الإيرلنديين.

احتدم وازداد الصراع الكاثوليكي – البروتستانتي خلال العقود التي تلت الانفصال. وتفاوتت نسب العنف بين الطرفين. وفي السنوات بين 1970 و 1990 جرت اغتيالات متنوعة للكاثوليك من قبل الموالين Loyalist Paramilitaries، والتي غالباً ما كانت توجهها المخابرات البريطانية.[48]

The Purpose of the 500 Murders of the 1970s was to break the nerve" and slop the morale of the Catholic population, weaken its powers of resistance and draw off support for the IRA.".[49]

من جهة اخرى جرت سلسلة اغتيالات منظمة ضد القادة الكاثوليك، وخصوصاً قادة "الشين فين" الجناح السياسي للجيش الجمهوري الايرلندي، وتم ذلك بالتعاون مع القوات المسلحة البريطانية. فمثلاً في 14 شباط 1989 اغتيل جون جودافي أحد قادة الشين فين، حيث صدمته سيارة أمام بيته. كذلك في 20 تشرين أول 1990 قتل تومي كاسي من الشين فين بإطلاق النار عليه أمام بيته. وفي 1991 قتل جون كوين وأو دونيل ومالكوم نانحيت وتوماس أرمسترونج وغيرهم[50]

هذا وقد تم تنفيذ العديد من الاغتيالات المقابلة ضد القادة البروتستانت وخصوصاً من قبل الـ IRA فمثلاً اغتيل في 28 شباط 1985 9 أعضاء من (RUC – Royal Ulster Constabulary- بانفجار قنبلة في بلدة نيوري في مقر الـ RUC. وقد نفذ هذا الهجوم من قبل الجيش الجمهوري الايرلندي IRA.[51]

في 8 تشرين ثاني 1987 قتل 11 شخص، منهم 10 مواطنين بروتستانت وعضو من حزب الموالين Royal Ulster، بإنفجار قنبلة في مدينة إينسكلين من قبل الـ IRA.

وتتابع العنف كدوامة لا تنتهي بين الطرفين. وكان البروتستانت أكثر قوة وقدرة خلال مراحل الصراع المختلفة، حيث كانوا عبر التاريخ الأقلية في ايرلندا (الشمال والجنوب) التي تملك المساحات الأوسع والأكثر خصوبة من الأراضي، وتتصدر المؤسسات المؤثرة في المجتمع سياسياً واقتصادياً. لقد كان البروتستانت هم الأغنياء والكاثوليك هم الفقراء. والبروتستانت ذوو الأصول البريطانية مدعومون من الحكومة البريطانية، والكاثوليك الإيرلنديون منبوذون من قبل نفس الحكومة.

---

[48] Raymond Murray, *State Violence: Northern Ireland 1969 – 1997* (Mercier Press, 1998), 13, http://cain.ulst.ac.uk/issues/violence/murray.html.

[49] Ibid.

[50] Ibid., 15.

[51] "Violence: Chronology of Major Violent Incidents, 1969-1998," CAIN web service, (29 October 2003).

لكن الحكومة البريطانية كانت معنية بحلول جذرية في السنوات الأخيرة، وراحت تحاول جسر الهوة بين الطرفين بتحسين ألأحوال المعيشية للسكان الكاثوليك. وصار الإتحاديون، خصوصاً الشق المتطرف منهم، وكذلك الموالون، يشكلون حرجاً للحكومة البريطانية، مما دفع الأخيرة في المفاوضات الجارية إلى حثهم بقوة على نبذ العنف وتسليم أسلحتهم كما فعل الـ IRA. الا أن تطرفهم الديني قوي للغاية، فمثلاً بيزلي Paizly، أحد أهم زعماء الكنيسة البروتستانية المتطرفة، يثابر على دعوته للإتحاد ببريطانيا، ويؤمن أن الكاثوليك ملعونون Doomed وبالتالي منبوذون من الله ويجب دحرهم.[52] هناك أيضاً حركة الـ Orange Men، وهي حركة دينية سرية بروتستانتية تدعو إلى نبذ الكاثوليك وتعتقد أن بريطانيا هي إحدى القبائل اليهودية الضائعة، وتدعو للتعاون مع إسرائيل.

لكن الرأي العام في ايرلندا الشمالية بات يميل بصراحة لصالح الاتفاقية، وبرغبة واضحة في إيقاف العنف والوصول إلى حلول مريحة للجميع.

2- العنف ضد بريطانيا في سبيل التحرر الوطني

إن قضية ايرلندا الشمالية ليست فقط قضية صراع إثني – أيديولوجي بين كاثوليك وبروتستانت، بل هي بالأساس قضية صراع وطني، في سبيل التحرر والخلاص من الإحتلال والسيطرة البريطانية، وحق تقرير المصير.

وبذا فإن العنف قد احتدم أيضاً في مواجهة ومقاومة الاحتلال البريطاني، والمتمثل في القوات المسلحة الإنجليزية والبوليس السري والعلني الإنجليزي.

اتسع نشاط الـ IRA مباشرة بعد الإنفصال عن ايرلندا الجنوبية وعمل على شن هجمات منظمة ومتتابعة على القوات البريطانية، وعمد إلى الضرب داخل العمق البريطاني وليس فقط في الأراضي الايرلندية. الا أنه كان لا زال ضعيفاً نسبياً في مواجهة البريطانيين، فمثلاً في أحداث آب 1969 لعب الجيش الجمهوري دوراً ثانوياً في المقاومة، وبذا أطلق عليه اسم IRA I Ran Away[53] في بدايات 1971 بدأ الـ IRA بتطوير هجماته، بحيث راح يخطط وينفذ هجمات وانفجارات أكثر تركيباً وتعقيداً من السابق، وإن بقيت موجهة لأهداف تجارية. في نفس العام قتل أول جندي بريطاني Gummer Robert Curtis على يد العنف الجمهوري الايرلندي.[54] ثم توالت بعد ذلك عمليات الجمهوريين ضد أهداف بريطانية وبروتستانتية. وفي الستينات من القرن الماضي تأثر السكان الكاثوليك بإنجازات حركة الحقوق المدنية، التي عمدت إلى تطوير وتحسين أوضاع الأمريكيين الأفارقة في الولايات المتحدة، كما سبق واشرنا، وبذا بدأوا بتنظيم المسيرات

---

[52] د. نايل هولوهن القنصل الايرلندي لدى السلطة الفلسطينية، مقابلة، رام الله، 10 شباط 2004.

[53] See note 141 above, 64.

[54] Ibid.,75.

الإحتجاجية التي كانت سرعان ما تتحول إلى مواجهات مسلحة مع القوات البريطانية، لا سيما في بلفاست عاصمة ايرلندا الشمالية. آنذاك صعد الجيش الجمهوري الايرلندي من نشاطه المسلح داعياً بعنف إلى التحرر من بريطانيا، والوحدة بين الشمال والجنوب.[55] توالت الهجمات ضد الجيش البريطاني وضد بريطانيا بشكل عام، فمثلاً:

-في كانون ثاني 1972، وعلى اثر أحداث الأحد الدامي، ومقتل 14 شخصاً على يد الجيش البريطاني، قام الجمهوريون بحرق السفارة البريطانية في دبلن. كما وعمدوا إلى تفجير منامات للجيش في بريطانيا قتل فيها إثنان.

-في حزيران 1974، فجر الجمهوريون عدة قنابل في وستمينستر. وفي أيلول 1974 فجرت قنابل في مقهى في جيلدفورد، وفي تشرين ثاني 1974 وقعت إنفجارات في مقاهي في بيرمنغهام.[56]

-في شباط 1985، قُتل 9 أشخاص من الموالين (RUC) والبريطانيين، في هجوم نفذه الجيش الجمهوري الايرلندي باستخدام القنابل.[57]

بعد إتفاقية الجمعة العظيمة، أعلن الجمهوريون عن رغبتهم في التوصل لحل وعن استعدادهم لوقف هجماتهم وتسليم أسلحتهم، وقد باشروا فعلا بذلك، وقد تم ذلك بتشجيع من الحكومة البريطانية، خصوصاً في عهد إدارة كلينتون في أمريكا. الا أن عملياتهم لم تتوقف تماماً في واقع الحال، وإن جرت بوتيرة أقل بما لا يقاس من السابق، وجاءت أحياناً كرد فعل على عنف الموالين، خصوصاً أن هناك منشقين عن الـ IRA سموا أنفسهم بالجيش الجمهوري الايرلندي الحقيقي، وهم معارضون للجيش الجمهوري والشين فين (قيادته السياسية). وقد تم إلقاء القبض على أربعة من أعضاء هذه الحركة المنشقة بعد محاولة تفجير منزل على أطراف مدينة كورك بجنوب ايرلندا في 1/10/2004. ويعتقد بأن الاعتقالات جاءت في إطار تحقيق مدته 18 شهراً بشأن الجمهوريين المعارضين في المنطقة. كما واتهمت جماعة الجيش الجمهوري الايرلندي الحقيقي بالمسؤولية عن تنفيذ تفجيرات ببلدة ارماغ في الخامس عشر من شهر آب 1998 أسفرت عن مقتل نحو 29 شخصاً. وهذا هو أسوأ حادث يقع في شمال ايرلندا منذ بدء الصراع قبل ثلاثين عاماً.[58]

لقد كان هناك في تاريخ المقاومة الايرلندية لبريطانيا مئات الحوادث، التي اتخذ بعضها الطابع الشعبي الاحتجاجي أحياناً، كالمظاهرات والإضرابات، والإضراب عن الطعام الشهير في سجون

---

[55] محمد مصطفى، "مستقبل السلام في ايرلندا الشمالية،" **مجلة السياسة الدولية**، عدد 116، (نيسان 1994):221.

[56] Violence – Significant Violent Incidents During the Conflict.

[57] Ibid.

[58] **صحيفة الوطن العمانية**، 4 تشرين الأول، 04، 9.

إنجلترا في عهد تاتشر في الثمانينيات. اما مظاهر العنف الحقيقي فتمثلت في الهجمات المسلحة المنظمة من قبل الجيش الجمهوري الايرلندي IRA.

ب. العنف البريطاني

1 – عنف الدولة

على الرغم من إتفاقية الجمعة العظيمة، وعملية السلام الجارية الآن بين الطرفين الايرلندي والبريطاني، والتي رحب بها معظم الناس، سواء من الاتحاديين والموالين، أومن الجمهوريين في ايرلندا، ومن الشعب البريطاني عامة، الا أنه ربما تكون ضرورة تاريخية لمستقبل أفضل، أن لا يعمد الناس إلى تجاهل سوء إستخدام القوة الذي استمر لما يزيد عن ثلاثة عقود من الصراع.

قبل أن تنفجر الأحداث في ايرلندا الشمالية منذ 1969، كانت العنصرية تجاه الكاثوليك سياسة موجهة وواعية من قبل البريطانيين لأكثر من نصف قرن.

لقد عمدت الحكومات البريطانية المتوالية الى التمييز لصالح البروتستانت، ولحماية الأحزاب البروتستانتية بما فيها أذرعها العسكرية الضاربة مثل الـ RUC. [59]لقد طبقت بريطانيا على الايرلنديين قانون الطوارىء: مضايقات، إهانة المواطنين، القتل والاغتيالات والجرح، نشر قوات الأمن والتضييق على الحياة اليومية، العقوبات الجماعية، التعذيب في السجون...الخ.

كما مارست بريطانيا أيضاً القتل العشوائي، الذي لم يقتصر على أفراد المقاومة المسلحين، بل تعداهم، في عشرات الحالات، إلى المواطنين العزل، وهناك عشرات الحوادث التي تشير لذلك فمثلاً:-

- في 9 آب 1971، قُتل 14 شخصاً في بلفاست، في عدة حالات إطلاق نار من قبل القوات البريطانية، منهم 13من المواطنين المسالمين – 10 كاثوليك و 3 بروتستانت – وعضو واحد في الجيش الجمهوري الايرلندي.

- الأحد 30 كانون ثاني 1972 والذي سُمي بالأحد الدامي (Bloody Sunday)، جرى قُتل 14 مواطناً كاثوليكياً أثناء تظاهرة سلمية في ديري من أجل الحقوق المدنية. أُطلقت عليهم النار من القوات البريطانية.

- الجمعة 17 أيار 1974، قُتل 33 مواطناً في إنفجار سيارات ملغمة في موناغهام، والعملية تمت على يد الموالين المسلحين، المدعومين بالعادة من بريطانيا.[60]

وهناك أيضاً عشرات الحوادث الشبيهة، التي قامت فيها القوات البريطانية بقتل مدنيين ايرلنديين، منهم الأطفال والمسنين، دون أي رادع وتحت ذريعة مقاومة "الإرهاب" وتحت مظلة قوانين

---

[59] See note 142 above.
[60] See note 145 above.

الطوارىء العسكرية. وكان يتم عادة طمسها إعلامياً، لما قد تسببه من حرج، أويجري الإسراع الى خلق مبررات لها بدواعٍ أمنية (كما يحدث مع إسرائيل تجاه الفلسطينيين):-

"*After the security forces kill people they seize the initiative by gaining a first story in the media. For example: when the British army shot dead an innocent young man, Daniel`Rooney in Belfast in September 1972 the commanding officer said he was a gunman, engaged in a shooting incident at the time he was shot, that he got his just deserts. All these assertions were untrue.*" [61]

في واقع الحال، كان هناك دوماً تبريرات يقدمها البريطانيون للعالم والصحافة والمنظمات الدولية، وفي حالات قليلة للغاية جرت محاولات لمحاكمة الجنود البريطانيين لإطلاقهم النار على مواطنين عزل من السلاح. فمثلاً، في إحدى الحالات قتل 10 أشخاص (في نهاية الثمانينات) من قبل الجيش البريطاني في بلفاست في 1990. وبعد ذلك تم عرض التهم في بانورما BBC ضمن برنامج "Shoot – to – Kill". [62]

أما منظمة العفو الدولية "آمنستي"، فقد أشارت في تقريرها لعام 1991، الى واقع أنه من الصعوبة بمكان إدانة القوات المسلحة البريطانية بأية أعمال إجرامية، أو غير شرعية، أو القتل المتعمد لمواطنين أبرياء، رغم أن الأرقام والاحصائيات تشير إلى مقتل عدد كبير من المواطنين غير المسلحين وغير المدانين من الأساس:-

There have been 21 prosecutions since 1969 of the security forces for " using firearms while on duty in Northern Ireland (not including sectarian killings). Nineteen of these were found not guilty. One was convicted of manslaughter and given a suspended sentence. Just one – a soldier - was convicted of murder and released after serving two years and three months of his sentence and had been reinstated in the army. A total of 339 people have been killed by the security forces during the same period. Most of those killed were from the Catholic population, and many were unarmed, many were killed in disputed circumstances". [63]

---

[61] See note 142 above, 11.
[62] Ibid., 12.
[63] United Kingdom. *Investigating lethal shootings: the Gibraltar Inquest*: Summary, p. iii. Amnesty International, April 1989.

الحكومة البريطانية الآن بصدد الوصول إلى حل سلمي مريح. وبالتالي هي تسعى لخفض (إلى حد سحب) قواتها العسكرية من ايرلندا الشمالية، مقابل تسليم أسلحة الـ IRA وغيرهم. إنها بصدد خفض العنف، الذي سبب ولا يزال يسبب لها إحراجاً على المستويين المحلي والدولي.

2- مطاردة السياسيين والعقوبات الجماعية

عمدت الحكومات البريطانية المتوالية إلى مطاردة السياسيين الايرلنديين بشراسة، كما ومارست الضغط والقهر والتعذيب في سجونها ضد المعتقلين السياسيين بهدف إحباطهم وتخويفهم، وردع كل من يحاول التشبه بهم، تخويف الايرلنديين عموماً والثوار خصوصاً، وأيضاً بهدف الحصول على معلومات منهم.[64]

كما وقاومت بريطانيا بلا هوادة كل محاولات إدانتها لتعذيب المعتقلين، فمثلاً شكلت لجنة كومبتون للرد على المعتقلين وإدانة القوات المسلحة بممارسة العنف الجسدي، في تقرير قدمه بعض السجناء المعتقلين في آب 1974:-

Despite obvious tortures – lack of sleep, forced standing in a spread" eagled position, repeated beatings, cursings, hooding, required physical exercises, noise, lack of food and drink, and denial of attendance at religious services – The Compton inquiry [65]denied their meaning by Alice – in Wonderland logic, by obscure and hypocritical phrases that whitewashed the brutality and spoke only of "ill-treatment" and "deep interrogation".[66]

كما وقامت القوات البريطانية بإغتيال منظم لعدد من القادة الايرلنديين مثل أو دونيال، وسيان أو فاريل وباتريك فنسنت وتوني دورس وغيرهم الكثيرون.

كما واستخدمت بريطانيا سياسة "shoot – to – Kill" في عملياتها. ووفقاً لهذه السياسة "الصريحة" و "المعلنة" فقد قتل منذ 1982 67 مواطناً غير مسلح.[67]

---

[64] Roger H. Hull, *The Irish Triangle: Confliction Northern Ireland* (New Jersey: Princton University Press, 1976), 180 – 186.

[65] See Compton, Report of the enquiry into allegations against the security forces of physical Brutality in Northern Ireland Arising out of events on the 9th August, 1971 (cmnd. 4823) (1971) (here after cited as Compton Report) The Compton Report Considered the cases of eleven men who had been submitted to "interrogation in depth" from August 11 to August 17, 1971, The second Compton R. (not available to the public) considered the case of three other men who had so interrogated fro October 11 to October 18, 1971. The Conclusion of the Second report were that there was no ill-treatment, in 2 of the three cases, the report did state, however, that hooding, wall-standing deprivation…were employed. *The Times* (London), November, 17, 1971, at 5. Col. 6

[66] See note 158 above, 181.

[67] See note 142 above, 10.

وظلت بريطانيا تفضل التخلص من السياسيين أو الثوار، بدلاً من القبض عليهم أو محاكمتهم، وقد تعاونت في هذا الخصوص مع منظمات البروتستانت المتطرفة RUC و UVF، فمثلاً تم إغتيال:

- جون جوديفي من قياديي الشين فين في 14 شباط 1989، سيارة صدمته أمام بيته.
- تومي كاسي عضو من الشين فين، في 26 تشرين أول 1990. قتل بالرصاص.
- تشارلي وتريزا فوكس، في 6 أيلول 1992، قتلاً بالرصاص.[68]

وغيرهم كثيرون تمت مطاردتهم وإغتيالهم بهذه الصورة. هذا وكانت ظروف المعتقلين السياسيين لدى بريطانيا صعبة للغاية، وقد تفاقمت صعوبتها في عهد رئيسة الوزراء مارغرت تاتشر، التي تولت الحكم في بريطانيا عام 1979.

في عام 1981 حدث الإضراب الشهير عن الطعام من قبل المعتقلين السياسيين في سجون ايرلندا الشمالية التي تشرف عليها بريطانيا. وقد توفي إثر هذا الإضراب عشرة معتقلين من أفراد الجيش الجمهوري الايرلندي في محاولتهم للمطالبة بتحسين أحوالهم ومعاملتهم كسجناء سياسيين وليس مجرمين.[69] هذا وقد أثار موتهم كشهداء ضجة عالمية. ومن المعروف أن عهد تاتشر كان من أقسى العهود المعاصرة على القضية الايرلندية والشعب في ايرلندا الشمالية.

من جهة اخرى وقع الايرلنديون على امتداد تاريخ صراعهم مع بريطانيا تحت طائلة سياسة العقوبات الجماعية والتي ازدادت كثافتها مع أزمة 1969، حيث تعرضوا لحظر التجوال المتكرر، والحواجز العسكرية التي انتشرت في كل البلاد، والتي كانت أيضاً على أوجها في عهد تاتشر (كما حدث في 1970 بين 5-3 تموز، فرض منع التجوال لمدة 35 ساعة على 50 حياً في بلفاست – أحياء كاثوليكية – وتم تفتيش 5000 منزل، وقتل 5 مواطنين)[70]. كما وتعرض الناس لحملات تفتيش وإخلاء البيوت، ونقل مجموعات من السكان الكاثوليك من الأحياء البروتستانية، لصالح بيئة بروتستانية "نقية".

فمثلاً في 1974 قدمت "هيئة العلاقات المجتمعية" تقريراً يحوى أدلة مثبتة عن إخلاء 8,180 عائلة من منازلهم في جزء من أحياء بلفاست بين آب 1969 وشباط 1973، كان 85% منهم من الكاثوليك. حوالي 60.000 من سكان بلفاست (10% من السكان) أجبروا بالقوة على هجر منازلهم، تحت ذرائع أمنية، وهذا في واقع الحال شكل من أشكال التطهير العرقي[71]

---

[68] Ibid.,15.
[69] G. R. Sloan, *The Geopolitics of Anglo – Irish Relations in the 20th Century* (London: Leicester University Press, 1997).
[70] See note 141 above, 74.
[71] Ibid., 62.

الباب الرابع:- تعقيدات – تواصل العنف(بعد الاتفاقيات)

- خضوع الجيش الجمهوري الإيرلندي

حينما وصلت حكومة العمال إلى السلطة في بريطانيا في أيار 1997، وتوارت حكومة المحافظين إلى الظل – تركزأحد مساعيها الأساسية على إنجاز سلام عادل ومريح للأطراف ووقف الصراع في ايرلندا بالوصول الى تسوية سلمية وذلك بالأساس لسببين:-

أولاً: لرغبتها في التخلص من إرث الإمبراطورية البريطانية العظمى الذي أثقل كاهلها، وراح يضعها موضع الإحراج على المستوى الدولي. وثانيا: إن كسر جمود محادثات السلام كان أحد الوعود الإنتخابية التي كان توني بلير – رئيس وزراء بريطانيا الحالي – قد قطعها على نفسه، وتعهد بتنفيذها. هذا إضافة للضغط الأمريكي بهذا الإتجاه، خصوصاً ذلك الذي رافق عهد بيل كلنتون.

وكان أهم ما بادر اليه العماليون في إطار جهود السلام أن أسرعوا إلى كسر الجمود الذي إعترى محادثات السلام أيام حكومة المحافظين وبشكل أكثر جدية[72]. هذا إضافة لعدم الإكتفاء برسم إطار التسوية السلمية بشكل فوقي من خلال إتفاقات القادة، وإنما أن يكون بالضرورة، للأحزاب والشعب الإيرلندي الحق في المشاركة في صنع هذا الإطار.

ولأول مرة توافق بريطانيا على التفاوض مع الـ IRA عبر جناحه السياسي الشين فين (كما أسلفنا سابقاً) وراح الأخير بدوره يضغط على قادة الجيش الجمهوري لإعلان وقف جديد لإطلاق النار، بدلاً من ذلك الذي إنتُهك في شباط، كبادرة لحسن النوايا.[73]

لكن في منتصف حزيران 1997 حدثت إنتكاسة لعملية السلام، حينما وقع حادث راح ضحيته ضابطا شرطة بريطانيان في إيرلندا الشمالية. اتهمت بريطانيا الجيش الجمهوري بتدبير الحادث، فقطعت كل إتصالاتها مع الشين فين، وأعلنت التراجع عن تنازلاتها التي سبق وقدمتها، معتبرة هذا العمل رغبة أصيلة لدى الـ IRA في مواصلة العنف للضغط على بريطانيا.

تواصل العنف فعلاً ومن قبل الطرفين المتصارعين داخل إيرلندا الكاثوليك – عبر الـ IRA والبروتستانت عبر اليستر والإتحاديين المتطرفين. فمثلاً: مع بداية تموز 1997 كادت الإضطرابات الطائفية التي شهدتها ايرلندا الشمالية عام 96 بين البروتستانت والكاثوليك أن تتكرر حينما مرت مسيرة سلمية للبروتستانت في حي يقطنه الكاثوليك مما أدى لإشتباك وإصابة 14 شخصاً منهم أربعة من رجال الشرطة. تدخل بلير مناشداً الأطراف لضبط النفس.[74] ولكن

---

[72] ريمون ماهر كامل، "إيرلندا الشمالية: مساع نحو تحقيق السلام،" **السياسة الدولية**، عدد 132 (نيسان 1998):237. "كانت حكومة المحافظين برئاسة ميجور قد خطت عدة خطوات على نهج الحل السلمي، منها الوثيقة التي صدرت عن الحكومتين البريطانية والإيرلندية تحت إسم " إطار المستقبل" ونشرت في شباط 1995"

[73] نفس المصدر، 238.

[74] http://www.wsws.org/articles/1999/sep 1999/ ulst-so3. shtml.

تواصلت أعمال العنف الطائفي التي حصدت أرواح العديد من الضحايا خاصة من الأقلية الكاثوليكية. ففي آواخر كانون ثاني 97، مثلا قتل ثلاثة من الكاثوليك على أيدي مقاتلي الحرية "الستر" والتي اعترفت بدورها بالحادث، مما زاد الموقف تعقيداً، فاضطر الحزب للإنسحاب من المحادثات قبل أن تتخذ الحكومة البريطانية قراراً رسمياً بطرده.

هذا وفي رد فعل سريع، تورط الجيش الجمهوري في إغتيال شخصين في أوائل شباط من نفس العام، وأيضاً في إنفجار سيارة ملغومة خارج أحد مراكز الشرطة بمدينة "موبرا" شمال ايرلندا أسفر عن إصابة ما لا يقل عن 11 شخصاً، مما اعتبر خرقاً ليس فقط لمبادىء ميتشيل التي وقع عليها أطراف المحادثات – وكانت تنص على نبذ استخدام العنف كوسيلة للحوار- بل وخرقاً أيضاً لوقف إطلاق النار الذي أعلنه الجيش الجمهوري الإيرلندي في تموز 97.[75]

يدل هذا في واقع الحال على صعوبة سيطرة الأجنحة السياسية للأحزاب على أجنحتها العسكرية. لقد تم إقصاء الشين فين في حينه عن المفاوضات، الا أنهم عادوا لينضموا من جديد مع إتفاقية الجمعة العظيمة في نيسان 1998، معلنين عن تخليهم عن الكفاح المسلح، وعن موافقة الجناح العسكري IRA على نزع السلاح والإنضمام إلى الطريق السلمي. لكن كما أسلفنا إنشق عنه جناح من سموا أنفسهم بالجيش الجمهوري الحقيقي الذين واصلوا شن الهجمات العنيفة والذي تجلى أعنفها في تفجير Omagh الذي راح ضحيته 29 شخصاً. وكرد فعل على غضبة الطرف المقابل، عمد الجيش الإيرلندي مجدداً الى التعهد بتسليم أسلحته (في أيار 2000) " beyond use" في فترات زمنية متتابعة – غير محددة – إضافة إلى فتح الباب للرقابة الدولية، مما يؤكد على حسن النية للمواصلة في طريق السلام. [76]

إن عملية السلام الإيرلندية، خصوصاً بشقها الداخلي بين البروتستانت والكاثوليك، شائكة جداً وذات تاريخ طويل من الصراع الدامي والأحقاد، غير أنها باتت ممكنة، في ظل إستفتاء شعبي عام وافقت أغلبيته الساحقة على طريق السلام وفض النزاع والتخلي عن العنف، الأمرالذي يبعث الأمل بمستقبل هادىء وخيّر للجميع، خصوصاً مع رغبة بريطانيا الواضحة بالتخلص من هذا العبء الثقيل.

---

[75] أنظر المصدر 166 أعلاه، 240.

[76] See note 141 above, 149.

الفصل الرابع

النظام العالمي الجديد وانعكاساته على القضيتين الفلسطينية والايرلندية

تمهيد :

تغيرت خارطة العالم السياسية وأولوياتها بعد إنهيار أحد القطبيين العظيمين الا وهو الإتحاد السوفييتي وكامل المنظومة الإشتراكية المنضوية في حلف وارسو. وحفز إنتهاء حقبة الحرب الباردة أكثر على إعادة تشكيل المحيط الدولي حسب المنظور الأمريكي "إذ كبلت ولسون العزلة في الداخل، فيما تجشم ترومان صعاباً في مواجهة التوسع الستاليني: أما وأسدل الستار على فصول الحرب الباردة، باتت أمريكا القوة العظمى الوحيدة القادرة على التدخل في أي جزء من المعمورة."[1]

وتمثلت المتغيرات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، في التحولات التي حدثت على مستوى القوى العظمى في العالم، وخاصة إنكفاء الشيوعية، وإنهيار وتفكك الإتحاد السوفييتي القديم. هكذا مع إنتهاء الحرب الباردة برزت قطبية واحدة على المستويين العسكري والسياسي، وقطبية متعددة على المستوى الإقتصادي .

انعكست كل هذه المتغيرات، بالإضافة إلى أحداث 11 سبتمبر، على جميع قضايا التحرر والصراع في العالم. نخص منها في هذا البحث القضيتين الفلسطينية والايرلندية. حيث باتت آفاق حل الصراعين مرتبطة تماماً بالرؤية الأمريكية وموقفها السياسي والإيديولوجي المرتبط تماماً بمصالحها الإستراتيجية بعيدة المدى.

إن الحرب التي تشن على ما يسمى "ب"الإرهاب"" تحت قيادة الولايات المتحدة والتي باتت تظهر نتائجها بوضوح في بقاع متنوعة من العالم كأفغانستان والعراق وفلسطين، تجعل دول العالم جميعاً في حالة من التوتر والتأهب والحاجة إلى إعادة صياغة الآليات المتبعة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

إن الحق في النضال ضد المحتل وضد العدوان والتبعية والتهميش هو حق شرعي معترف به من قبل القانون الدولي وهيئة الأمم المتحدة والقانون الإنساني العام، الا أن تركيبة النظام العالمي الجديد بمعطياتها ومفاهيمها الجديدة أيضاً توجب الحذر الشديد من التوظيف الخاطئ أو ربما المناور، لهذا الحق. ان مثل هذا التوظيف قد يتسبب في تداعيات خطيرة، تعود بالويل على أصحابه.

---

[1] هنري كيسنجر، *الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا*، ترجمة. مالك فاضل البديري (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995): ص 526.

إن الإتفاقيات الثنائية السلمية، كما حدث بين بريطانيا (وأتباعها البروتستانت في ايرلندا الشمالية) وايرلندا، وبين الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية، تعرض على شاشات الفضائيات العالمية، وتترسخ في ذهنية المشاهدين، كحل للصراع بين طرفين، إن لم يكونا متساويين فهما يقتربان جداً من ذلك، في حين، وبالعودة إلى نظرية الواقعية السياسية، ووفقاً لموازين القوى التي تحدد مواقع الأطراف وبالتالي إستحقاقاتها، نجد أن الحال مغاير تماماً، خصوصاً فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية – الإسرائيلية. فإتفاقية أوسلو والمفاوضات لم تفض إلى حل نهائي عادل يقبله الطرفان، وعدم تحقيق الحل وبالتالي تجدد الصراع، جاء نتيجة منطقية للاختلال الفاضح في موازين القوى لصالح الطرف الاسرائيلي خصوصا بعد تشكل النظام العالمي الجديد بقطبه الأوحد. لقد قدم هذا القطب، الولايات المتحدة، كامل الدعم لإسرائيل، وأظهر انحيازه العلني والكامل باستخدامه المتتالي لحق النقض، الفيتو، في مجلس الامن لحماية العدوانية الاسرائيلية من الادانة الدولية ، وما قد يستتبعها من عقوبات محتملة.

وما يسترعي الانتباه ان الصراع المتجدد بين الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي تعرضه وسائل الاعلام ، خصوصا شاشات التلفزة، في صورة صراع – حرب بين طرفين متكافئين من حيث القوة العسكرية، وهذا العرض هو نقيض للواقع تماما.

وعليه وفي ظل هذا الواقع الجديد، والإنتقال إلى حرب أمريكا المعلنة على "الإرهاب" والمنظمات الإرهابية، باتت الحاجة واضحة وملحة لإعتماد المقاومة السلمية كخيار بديل عن الكفاح المسلح، وذلك لوضع الأمور في نصابها من جديد، بحيث تعود الصورة إلى شاشات التلفزة بواقعها الفعلي: شعب أعزل في مواجهة إحتلال عسكري خارج على القوانين الدولية والإنسانية.

الباب الأول: -

نهاية الحرب الباردة:

"will the end of the East-West conflict bring the "[e]nd of history" and a world of unprecedented peace, or the return of history and old patterns of violence?"[2]

لم تضع نهاية الحرب الباردة، وبالصورة التي انتهت اليها، حلولا لكافة قضايا الخلاف اثناءها. بعض هذه القضايا ظلت عالقة. هذا ما بدا لاطياف من المراقبين، السياسيين، المحللين وغيرهم من المهتمين بالتعرف على ملامح العالم الجديد. وربما يكون معرفة هذه القضايا وسبل حلها مساعدا على رؤية اكثر صحة لسبيل حل الصراعين الفلسطيني – الاسرائيلي، والايرلندي- البريطاني ، موضوعات هذا البحث.

لقد رأيت من المناسب عرض بعض هذه القضايا في صورة اسئلة، تشكل الاجابة عليها، كما اشرت، مساعدة هامة في تقييم ادوات ووسائل الصراعين، ورؤية افضل لطرق حلها.

ولنقل مثلا! هل بانكفاء الخطر الشيوعي لم تبق هناك تحديات جدية لقيم الديمقراطيات الغربية ؟ وهل يعني ذلك أن الحروب بين القوى الكبرى لم تعد خطراً يتربص على الباب في العلاقات الدولية؟ ثم ماذا عن بؤر التوتر التي تركت كمخلفات لصراع المعسكرين؟ وماذا عن حلفاء الطرفين؟ وما هو مصير حركات التحرر ومناهضة الإمبريالية؟

وبديهي ان هذه ليست كل قضايا ومخلفات عالم ما قبل نهاية الحرب الباردة.

يزهو الرئيس بوش الأب قائلاً، مستلهماً عبارات ولسونية-عن الرئيس ولسون- تقليدية: "تخامرنا رؤية لشراكة جديدة بين الأمم تتسامى فوق إرهاصات الحرب الباردة. إنها لشراكة قائمة على التشاور، والتعاون والعمل الجماعي، سيما من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية، يوحدها مبدأ وحكم القانون، وتنهل نسغها من التقاسم المنصف لثمارها ورعايتها. إنها ترنو إلى نشر الديمقراطية وإنعاش الرفاهية وتوطيد السلم وخفض التسلح." [3] ولكن بالرجوع إلى تبعات ما بعد الحرب الباردة وتشكيل النظام العالمي الجديد، نتساءل مجدداً: هل

---

[2] Richard K. Betts, *Conflict after the cold war: Arguments on causes of war and peace* (Massachusetts: Allyn and Bacon, 1994), 2.

[3] أنظر المصدر 171 أعلاه، 524.

ما دعا له بوش الأب، هو ما جرى فعلاً بعد ذلك؟ وهل ما يجري اليوم في العالم هو تلك الشراكة التي بشر بها؟ السلم العالمي؟ خفض التسلح؟ وحكم القانون؟

1- تفكك المنظومة الإشتراكية وتفرد الولايات المتحدة على الساحة الدولية

جاء الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف في أواسط ثمانينات القرن الماضي بمفهوم "البيريسترويكا" الجديد[4] طارحاً فكرة التجدد، إعادة البناء للفكر من جديد، كما ورفع شعار "الغلاسنوست"، بمعنى الشفافية والعلنية، وديمقراطية التعبير والأداء بهدف الإصلاح الحزبي وتطوير النمو الإشتراكي، بما يتوافق والتكنولوجيا الحديثة، بما يعنيه ذلك من الإنفتاح على العالم والتبادل معه. الا أن صراعاً ضارياً احتدم داخل الأروقة السوفييتية شمل تيارات متنوعة من المحافظين إلى الوسط إلى التيار الليبرالي الذي كان مشدوداً نحو الخيار الرأسمالي. ودار هذا الصراع حول العودة إلى النهج السالف أو متابعة الإشتراكية مع تجديدها وتطويرها، أو المضي قدماً نحو التخلص والإلتحاق بالليبراليات الغربية.

في مقال نشره في صحيفة "يو. أس. نيوز" نقلته القبس الكويتية في 1989/11/21، اعتبر ريتشارد بيرل، مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق، أن على الغرب إفهام السوفييت أنهم في "حاجة إلى نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد، وليس لإصلاح نظام يستمر بشق الأنفس عاماً آخر أو عامين، وهذا النظام الجديد يجب أن يكون إقتصاد سوق يعمل داخل دولة ديمقراطية تعددية". كما ودعا بيرل الغرب إلى دفع الإتحاد السوفييتي نحو تقليص إنفاقه العسكري ووقف مساعداته لـ "نصف الدرزن القذر" من الدول التي يساعدها في العالم الثالث.[5]

كما وأكد مستشار الرئيس الأمريكي السابق كارتر لشؤون الأمن القومي، زينغيو بريجينسكي، أن دمقرطة الإتحاد السوفييتي هي مسألة مستحيلة "ما لم يضمن الكرملين حق تقرير المصير للدول غير الروسية" داعياً الإدارة الأمريكية إلى تحمل "مسؤولية خاصة في هذا المجال لكونها قادرة على ممارسة نفوذ ذي شأن" على الكرملين، مقترحاً الشروع في إقامة معاهد أو مؤسسات أمريكية، ذات صفة تمثيلية، في جمهوريات البلطيق تلعب نفس الدور الذي يلعبه المعهد الأمريكي في تايوان.[6]

---

[4] البيريسترويكا: كلمة روسية معناها إعادة البناء، وقد استخدمها الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل غورباتشوف في كتابه عن الإصلاحات الديمقراطية في الحزب الشيوعي والدعوة إلى التجدد والإنفتاح، وقد سمي الكتاب بالبريسترويكا.

[5] ماهر الشريف، *مجلة صوت الوطن، عدد 25 (أيلول 1991)، 47.*

[6] *Herald Tribun*, March 1991, p. 47.

وانتهى الصراع بخروج الحزب الشيوعي السوفييتي من السلطة في انقلاب التاسع عشر من آب 1991، هذا الحدث التاريخي الذي يعد من أغرب الظواهر السياسية في التاريخ، معلناً نهاية الثورة الإشتراكية – أكتوبر 1917، ونهاية المنظومة الإشتراكية ككل، وحلف وارسو، ونهاية حقبة الحرب الباردة، وبداية عصر جديد.

انهارت المنظومة الإشتراكية تباعاً في سقوط مدوي، كان بعضها سلمي كما في تشيكوسلوفاكيا[7] وبعضها الآخر دموي كما حدث في رومانيا.

هكذا بدأت الحقبة الجديدة، لتتفرد فيها الولايات المتحدة كسيد أول على عرش العالم. برؤى جديدة وصياغة جديدة للعلاقات الدولية والإقليمية وحتى الداخلية للدول.

[7] شهدت الإنقلاب شخصياً في براغ في 1991.

الباب الثاني: دور الولايات المتحدة في الصراعات الدولية

بدأ دور الولايات المتحدة الأمريكية يتسع ويأخذ طابعاً جدياً واستراتيجياً في مناطق مختلفة من العالم وبالذات في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء.

ومنذ إنتهاء الحرب الباردة، وظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ذات قدرات إقتصادية وعسكرية هائلة، أخذت على عاتقها تقسيم العالم ودوله وشعوبه وفق مصالحها ورؤيتها الإستراتيجية كقوة أولى في العالم. واتسع نطاق تدخلها في الصراعات الدولية لدرجة وصلت إلى حد التدخل العسكري في آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية وإفريقيا.

خاضت واشنطن على سبيل المثال حربين في السنوات الثلاث الأولى من القرن الجديد في كل من أفغانستان والعراق. وفي عقد التسعينيات كان دورها رئيسياً في قضية يوغوسلافيا، كما أنها بسطت نفوذها في القسم الشرقي من أوروبا والذي فقد تبعيته للإتحاد السوفييتي السابق.

ولعبت الادارة الامريكية دوراً بارزاً في القضيتين الفلسطينية والايرلندية، وقدمت رؤيتها للحل، وشاركت كلاعب رئيسي في المفاوضات في كلتي القضيتين.

1- تهميش دور القانون الدولي

راحت الولايات المتحدة تدريجياً، مستفيدة من الوضع الدولي الجديد الناشئ بعد التغيرات الدراماتيكية في العالم، تتجاوز القانون الدولي وتتصرف خارج نطاق الشرعية الدولية متجاوزة منظمة الأمم المتحدة أو مسيطرة عليها من خلال الضغوطات التي تمارسها عليها.ان سلوك الادارة الامريكية وحروبها التكتيكية تمثل تهديداً صارخاً للسلام الدولي، علاوة على أنها تحث الدول الأعضاء على تغيير مواقفهم، بما يتلاءم مع المصلحة والسياسة الأمريكية.

وأخذت الولايات المتحدة منحى خطيراً في تجاوزها للشرعية الدولية. واحد الامثلة على هذا التجاوز كان في شن الحرب على العراق بدون تفويض من مجلس الامن الدولي ، أو من الجمعية العمومية ، مما اعتبر كخرق خطير لميثاق المنظمة الدولي.[8]

وطبقاً للقانون الدولي فإن الدولة يمكن أن تتخذ إجراءً أحادياً ضد دولة أخرى فقط في حالة الدفاع عن نفسها[9] وهذا ما لم يحصل مع السودان وأفغانستان والعراق.

---

[8] محمود صالح العادلي، *الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد* (دار الفكر الجامعي، 2003)، 59.

وفي مواقف لافتة للإنتباه اتخذت الولايات المتحدة في مجلس الأمن مواقف مخالفة للقانون الدولي من خلال استخدامها لحق النقض الفيتو والذي تتمتع به وفق ميثاق الأمم المتحدة، كما حدث في القرار الخاص بقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي والمتعلقة بالجدار الفاصل الذي تبنيه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية وفي عشرات القرارات الأخرى، مما يعني أن القانون الدولي لم يعد يشكل المرجعية لسياسة الولايات المتحدة بل أن مصالحها وخططها وسياساتها الخارجية هي التي تحدد كيفية التعامل مع القانون الدولي.

2- التغيرات الدولية والقضية الفلسطينية

التغيرات الدولية السريعة واعتلاء واشنطن عرش قطب العالم الاوحد عكس نفسه سلباً على موضوعة الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي، وعززت هذه التغيرات من قوة إسرائيل، وقد نجحت الاخيرة في إنتزاع ضمان رسمي من قبل الولايات المتحدة بالإحتفاظ بتفوق إسرائيل النوعي على مجموع الدول العربية في ميدان التسلح العسكري، مما يعني ليس فقط استمرار اسرائيل في احتكار استخدام التكنولوجيا العسكرية المتطورة، وانما ايضا إستثناءها من تطبيق سياسة مراقبة إنتاج اسلحة الدمار الشامل بما فيها الذرية والتوقيع على إتفاقيات حظر هذه الاسلحة، وتمكينها من تهديد جميع الدول العربية في أي وقت، وبالتالي منع المنطقة من التوصل إلى توازن استراتيجي يسمح بتحقيق الإستقرار والتوصل إلى سلام متوازن وعادل قابل للبقاء[10]

وقد حددت إسرائيل رؤيتها لأي تغيير في منطقة الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها ويبقيها كقوة مسيطرة في المنطقة. ويرى بنيامين نتنياهو "أن أي سلام يمكن أن يقوم بين العرب وإسرائيل لا بد وأن يدعم بقوة ردع حقيقية وفعالة يحتفظ بها لمواجهة أي هجوم عربي محتمل أو يخلص إلى أن أي سلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يستمر إلا إذا كان سلاماً مرتبطاً بالردع الإسرائيلي، لذلك فإنه يدعو إسرائيل إلى الاحتفاظ بقوة رادعة".[11]

إن إنعكاس التغيرات الدولية متمثلة في إنهيار الإتحاد السوفييتي ودول المنظومة الإشتراكية والحرب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد كل من العراق وأفغانستان والهجمات التي وقعت في 11 سبتمبر في الولايات المتحدة، والصورة التي روجتها الولايات المتحدة حول

---

[9] "الهجوم الأمريكي على العراق فعل لا يقره القانون الدولي ولا الدستور الأمريكي،" *جريدة الوطن العمانية*، 19 كانون الأول، 1998.

[10] برهان غليون، *نقد السياسة العملية: العرب ومعركة السلام* (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999)، 215.

[11] حلمي شعراوي، *الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني* (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)،66.

إنهيار برجي مركز التجارة العالمي وتحشيدها لدول العالم لمواجهة "الإرهاب" حسب الرؤية الأمريكية، فرض على الفلسطينيين ظروفاً صعبة وقدمت لهم حلولاً ومشاريع لا تستجيب للطموحات المشروعة للفلسطينيين في تأسيس دولة مستقلة لهم في حدود الرابع من حزيران 1967، وتركتهم في موقع المدافع عن حقه في المقاومة من أجل الحرية والإستقلال. وأبرزت إسرائيل كقوة وحليف للغرب وللولايات المتحدة على وجه التحديد في المعركة ضد "الإرهاب" كما تسميها الولايات المتحدة.

لم يقتصر تأثير التغيرات الدولية السلبي على القيادة السياسية الفلسطينية بل تعداها إلى المنظمات الأهلية الفلسطينية، فقد قامت وكالة المساعدات الأمريكية للتنمية، بتقديم وثيقة "الإرهاب" مع عقود الإتفاقيات التي تبرمها مع المؤسسات الفلسطينية الشريكة. وتستند الوثيقة على الأمر الرئاسي الصادر من الإدارة الأمريكية ويحمل الرقم (13224) والذي يشمل لائحة بأسماء ومنظمات وأفراد في العالم تصفها الإدارة الأمريكية ب "الإرهاب"، وبما فيها جهات وهيئات فلسطينية، وذلك دون الإستناد إلى أية قواعد أو أسس قانونية.[12]

ومن جهة أخرى فقد انكشف النظام العربي الرسمي على حقيقته خلال إنتفاضة الأقصى بعجزه الكامل عن توفير أي شكل من الحماية والدعم للشعب الفلسطيني سوى حالات التبرع التي استخدمها للتغطية على هذا العجز، وتدريجياً أخذ النظام العربي ينسحب من الحد الأدنى من الدعم الشعبي في محاولة لإنهاء حالة المقاومة في فلسطين حتى يرفع الحرج عنه ويظهر مسايرته لما تفرضه الحقبة الأمريكية الصهيونية في المنطقة.[13]

وفي سنوات الانتفاضة الاربعة جرى تقديم سلسلة من المشاريع والإقتراحات لتسوية القضية الفلسطينية رأت فيها قيادات النضال الفلسطينية، وبما فيها قيادة السلطة، بأنها في مجملها لا ترقى لمستوى طموحات وحقوق الشعب الفلسطيني . ومن هذه المشاريع والمقترحات تقرير ميتشيل وتفاهمات تنيت وورقة كلينتون وخريطة الطريق، ووثيقة جنيف، وأخيراً خطة شارون المتعلقة بقطاع غزة.

وتحت سمع وبصر العالم اجتاحت إسرائيل في نيسان 2002 في أوسع حملة عسكرية منذ 1967 كامل أراضي الضفة الغربية وأعادت إحتلالها. وشرعت في بناء الجدار الفاصل على

---

[12] *العمل الأهلي* ، العدد 45، (1 آذار 2004): ص7.
[13] *الموجز السياسي*، العدد 83 (20 حزيران 2004): ص2

الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية متجاهلة الرأي الإستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي. مستندة إلى الضعف العربي والموقف الامريكي الداعم .

3- التغيرات الدولية والقضية الإيرلندية:

عكست الأحداث والتطورات الدولية نفسها أيضاً على القضية الايرلندية – البريطانية، لكن ربما بمنحنى يختلف عن التبعات التي لحقت بالقضية الفلسطينية على إثر تلك التغيرات.

فبعد إستلام حزب العمال الحكم في بريطانيا بدرت اشارات حقيقية للتخلص من إرث المحافظين الذي اتسم بالتشدد تجاه قضية ايرلندا الشمالية – خصوصاً في عهد مارغريت تاتشر في الثمانينات، اذ راحت حكومة العمال تبدي إستعداداً جدياً للتخلي عن ايرلندا الشمالية.[14]

هذا ومع نهاية حقبة الحرب الباردة وانتهاء الصراع بين القطبين السوفييتي والأمريكي، وزوال الخطر الشيوعي تماماً، كما أسلفنا في الأبواب السابقة، راحت الولايات المتحدة تتفرغ أكثر للصراعات الدائرة في العالم، وفي محاولة لفضها أو إشعالها بما يتلاءم مع مصالحها القومية كما تعبر عنها سياستها، وربما الداخلية أيضاً في حالة القضية الايرلندية. فهناك كما هو معروف لوبي ايرلندي كاثوليكي قوي جداً وضاغط في أمريكا، وذو تأثير جدي ومباشر على الإنتخابات الرئاسية فيها، يدعم بإتجاه حل مُرضي للقضية الايرلندية.[15]

هذا ولا يفوتنا أن لا مصالح خاصة للولايات المتحدة ولا مخططات إستراتيجية إستعمارية تستدعي أن يكون موقفها في غير صالح قضية ايرلندا الشمالية. بل على العكس تماماً، فالقيادة الأمريكية معنية بإرضاء مواطنيها الكاثوليك في الولايات المتحدة كما ذكرنا، وأيضاً بتدعيم صورتها كداعية تحرر واستقلال وديمقراطية وحق تقرير المصير وما إلى ذلك.[16]

أظهر رئيس الوزراء البريطاني توني بلير – الذي سار على خطى جون ميجر في التوجه نحو الحل السلمي – إصراراً جاداً ومثابرة على التوصل لحلول نهائية – خلال فترة رئاسته للحكومة البريطانية – ينهي سنوات الصراع الطويلة بين قطبي الحياة في ايرلندا الشمالية (كاثوليك وبروتستانت) – وبدعم بريطاني جدي للسلام. وقد شارك بلير شخصيا في حملة إستفتاء أيار 1998، وقام جوردون براون وزير المالية البريطاني بزيارة بلفاست – قبل

---

[14] أنظر المصدر 146 أعلاه.

[15] نفس المصدر.

[16] See note 141 above, 141-150.

الإستفتاء – قدم خلالها مساعدات تقدر بنحو 150 مليون جنيه إسترليني (245 مليون دولار) تخصص للإستثمار في مشروعات البنية الأساسية كالطرق وخطوط سكك الحديد، بالإضافة لمشروعات السياحة والأبحاث والتنمية وتدريب العاطلين عن العمل.[17]

هذا وقد كنا أشرنا في هذا البحث إلى دور الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون الداعم جداً والمساند لعملية السلام في ايرلندا الشمالية، فضلاً عن أن السيناتور "الايرلندي الأصل" السابق جورج ميتشيل هو الذي ترأس المحادثات منذ حزيران 1996.

[17] أنظر المصدر 166 أعلاه، ص 215.

الباب الثالث: 11 سبتمبر وتداعياته على قضايا التحرر الوطني

لا يمكن بعد اليوم إغفال انعكاسات أحداث 11 سبتمبر، وبالتالي تداعياتها على القضايا المختلفة في العالم، وخصوصاً قضايا التحرر الوطني، أو حق تقرير المصير في تلك الدول التي سبق وأن "تحررت" من الإستعمار، ولكنها لا زالت تحت نيره بأشكال أخرى، وهي في واقع الحال معظم دول العالم الثالث، إن لم تكن جميعها.

11 سبتمبر لم يهز أمريكا وحدها ولا الشعب الأمريكي وحده، بل هز العالم أجمع، بكل شعوبه المتنوعة. وفتح الباب على مصراعيه للحرب الجديدة – التي تلي الحرب الباردة – الحرب على ما يُسمى ب"الإرهاب". الحرب العالمية الجديدة أو الرابعة التي تطال قسماً كبيراً من دول العالم.

قامت الخارجية الأمريكية بتصنيف لائحة المنظمات الإرهابية لتشمل جزءاً كبيراً من حركات التحرر الوطني، كما يحدث في حالة فلسطين، حيث تم تصنيف حركة فتح وحركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وجبهة النضال الشعبي وغيرها كمنظمات إرهابية يحظر دعمها أو تمويلها أو التعاطي معها.

وبذا تكون الولايات المتحدة قد باشرت بفرض المفاهيم الجديدة الأكثر تلاؤماً مع إحتياجاتها المرحلية الآنية والقادمة، والتي بناءً عليها بات مفهوم المقاومة موضع شك واستفهام بحيث راحت تختلط وتتداخل الأمور لتوصف الأخيرة أحياناً ب "الإرهاب" ".

1- 11 سبتمبر – تطور المفاهيم – مرحلة جديدة

إن هذا الحدث التاريخي بات الأكثر أهمية في الموضوعتين العالمية - الدولية، والمحلية الخاصة، مع الانقلاب في تفسير العديد من المفاهيم، وظهور رؤيا وخطوط إستراتيجية جديدة،" المايسترو" الأساسي بل والأوحد فيها هو الإدارة الأمريكية بزعامة بوش الابن وحزبه الجمهوري وقياداته المحافظة.

ربما يكون الأهم بالنسبة لنا في بحثنا هذا، هو التغيرات والتطورات التي طرأت على المفاهيم بعد 11 سبتمبر، خاصة بما يتعلق بالعنف و"الإرهاب" والمقاومة ونضال وحركات التحرر...الخ، وهو ما أثر مباشرة على السياسة الخارجية الأمريكية وبالتالي على العالم أجمع، وأهم ما فيه بؤر الصراع والتوتر كالحالتين هنا في فلسطين وايرلندا. " استخدم في الآونة الأخيرة وبشكل مثير مفهوم "الإرهاب" الدولي وجرى توصيف العمليات "الإرهابية"

ضد الولايات المتحدة وكأنها (صاعقة من سماء صافية). وتحاول دبلوماسية المراكز الرأسمالية جاهدة ربط الأنشطة "الإرهاب"ية بشكل من أشكال (صراع الحضارات) متجاهلة عن عمد البراغماتية التي انتهجتها في حقبة المعسكرين والتي شكلت البيئة الدولية المولدة والحاضنة للإرهاب. لذا لا يمكن الإحاطة بميول التطرف دون الإشارة إلى أشكال ومضامين الصراعات".[18]

تصدر هذا الرابط (مع صراع الحضارات) بطبيعة الحال، الصراع مع العالم الإسلامي، الذي مثلته الإدارة الأمريكية بابن لادن، وحركة طالبان الأفغانية، وجميع الحركات الإسلامية بما فيها حماس وحزب الله والإخوان وغيرها، وجاءت عملية 11 سبتمر، في واقع الحال، لتخدم المصالح والمفاهيم الأمريكية بهذا الخصوص، والتي عمدت أمريكا لاستثمارها بالسرعة القصوى في مناطق عدة من العالم، منها أفغانستان والعراق، وفلسطين (عبر إسرائيل)، ولكل من يتبادر له الاختلاف مع وجهة النظر الأمريكية التي تتربع على عرش العالم بلا منازع.

والسياسة الأمريكية، كذلك المشاعر تجاه الفلسطينيين، ليست بحاجة للتعريف في دراستنا هذه، يكفي أن نقتبس أقوال رئيس الحكومة، آريئيل شارون لدى عودته من واشنطن، والوارد في مقاله ألكس فيشمان في صحيفة "يديعوت احرنوت" (الجمعة 6 ايلول 2002):- "لا داعي للخوف من آراء الوزير آفي ايتام (داعية التطهير العرقي للفلسطينيين) فهو حمامة بيضاء مقارنة بأصدقائنا الأمريكيين"[19]

كل ما يسعنا الإشارة إليه باقتضاب هنا، أن 11 سبتمبر، تاريخ هام وحدث ذو اثر هائل وواضح في العالم اجمع، حيث رفع السوط الأمريكي من بعده بوضوح وبشكل مباشر في وجه كل من تتأتى له فكرة الاختلاف مع الرؤية الأمريكية في ادارة العالم، وبات الخطاب السياسي فجاً ومباشراً وحازماً حول مفهومي العنف و"الإرهاب"، وبالتالي منح الأحقية وكل الذرائع للتصدي له واجتثاثه من جذوره.

وبما أن إسرائيل، هي بمثابة ولاية أمريكية في منطقة الشرق الأوسط، والإبن المدلل والأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية والداخلية الأمريكية، فقد حازت على الصلاحية المفتوحة في

---

[18] لطفي حاتم، "الإرهاب وعسكرة السياسة الدولية،" *مجلة النهج*: عدد 30 (ربيع 2002): 134.

[19] فؤاد المغربي،"السياسة الأمريكية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية: نظرة تحليلية،" *مجلة الدراسات الفلسطينية*، عدد 53 (شتاء 2003): 5..

الرد على أعدائها، مستخدمة ورقة رابحة جداً (تلائم مفاهيم عصر 11 سبتمبر) محاربة ‘‘الإرهاب’’ الفلسطيني ضد إسرائيل، والمتمثل بالعنف والتفجيرات ضد المدنيين في شوارع القدس وتل أبيب وحيفا..."إننا القوة التي لا يمكن أن تُدان جرائمها، ولأن القوة في مفهومنا الأمريكي ليس لها أية مسؤولية أخلاقية."[20]

انه في واقع الحال، عصر القوة الأمريكية المنفردة بتزعم العالم أجمع. القوة شبه المطلقة التي بأحاديتها في العالم تملك إمكانية فرض مبرراتها الأخلاقية كما يروق لها وكما ترتأي وحدها!

2- حرب ‘‘الإرهاب’’

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على ما سمته ب’’الإرهاب’’ في جميع أنحاء العالم بعد ساعات معدودة من وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001، الهجمات على برجي مركز التجارة العالمي ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في نيويورك وواشنطن.

و’’الإرهاب’’ مفهوم هلامي عائم قابل للعديد من التفسيرات، كما سبق وقدمنا في الفصل الاول من هذه الدراسة، حاول الغربيون منذ عقود وضع تعريف محدد له، لكن التطور كان يعطيه أشكالاً مختلفة من إرهاب السلطة إلى إرهاب الجماعات إلى ظهور حركات عنصرية من يمين متطرف إلى نازية وصهيونية عنصرية، فظهور حركات معادية للسياسة الأمريكية داخل أمريكا نفسها وعددها بالعشرات، إلى إرهاب الدولة والذي تمارسه بعض الدول في العالم.

وتمارس الولايات المتحدة وحلفاؤها حربهم على ‘‘الإرهاب’’ وفق رؤية إستراتيجية محددة، تضمن مصالحهم، معتمدة على تقسيم العالم بين أخيار مناصرين لسياسة الولايات المتحدة وأشرار، وهم من الدول التي خرجت عن الإرادة الأمريكية منذ سنوات وسمتها الولايات المتحدة بأسماء مختلفة، وفي عام 1993 كانت هذه الدول سبعاً هي : كوبا، إيران، العراق، ليبيا، كوريا الشمالية، السودان، سوريا، وتوسعت الدائرة وتغيرت بعض ملامحها وأخذت الولايات المتحدة تنظر إلى هذه الدائرة أو المحور من هذه الدول على انه يشكل خطراً أساسياً يهدد النظام العالمي الجديد، بزعامتها . كما اخذت ترى ان هذا التهديد، يكمن بالذات

[20] نعوم تشومسكي، ترجمة. أحمد الحافظ، "إحتمالات السلام في الشرق الأوسط،" *مجلة النهج*، عدد 30 (ربيع2002): 23.

في المشاعر الوطنية في العالم الثالث التي وصفت في بعض الأحيان بالوطنية المتطرفة: وهي الأنظمة التي تستجيب للمطالب الشعبية الخاصة بإجراء تحسين فوري في مستويات معيشة الجماهير المنخفضة.[21]

والجديد والطريف في ذات الوقت، ان الجماعات التي كانت بالأمس تمولها المخابرات الأمريكية وتعقد معها الصفقات وتمدها بالمال والعتاد لمحاربة الوجود السوفييتي في أفغانستان مثلاً، أصبحت هذه الجماعات وما أفرزته هي العدو الموجود على رأس قائمة المطلوبين للولايات المتحدة.

في المقابل فقد رأى بعض الغربيين في الهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة (والإسلامية منها على وجه الخصوص) ضد المصالح الأمريكية تحديداً، والغربية بشكل عام، كنتيجة للسياسات التي تنتهجها الولايات المتحدة حيال قضايا العالم العربي والقضية الفلسطينية على وجه التحديد، وأن الإنحياز المفضوح الذي تمارسه إدارة البيت الأبيض مع إسرائيل وتبريرها الدائم للسياسة الإسرائيلية ومدها بما تحتاجه من دعم مادي ومعنوي، ترك أثره وكان أحد الأسباب التي غذت الجماعات ‘‘الإرهابية". وقد بالغ البعض في هذا الأمر، وحصر الأمر كله في القضية الفلسطينية. وعلى الرغم من الغبار الذي تثيره إدارة بوش فإن محنة الفلسطينيين هي الوقود الذي يحرك في الواقع كل ‘‘الإرهاب’’، و’’الإرهابيون" لا يكرهوننا لأننا أثرياء أو أحرار، بل يكرهوننا لأننا مع شركائنا الإسرائيليين، قد جردنا الشعب الفلسطيني البريء من إنسانيته، وحرمناه حقوقه"[22]

تستخدم الولايات المتحدة ذريعة الحرب على ‘‘الإرهاب’’ والقضاء عليه في عملياتها العسكرية وللحفاظ على تواجدها في الأماكن التي تخدم المصلحة الأمريكية، فالإدارة الأمريكية تعلن بإستمرار أنها لن تغادر العراق إلا بعد تحقيق السلام والقضاء على ‘‘الإرهاب’’، وينسحب الأمر نفسه على أفغانستان حيث لا إنسحاب أمريكي إلا بعد القضاء على ‘‘الإرهاب’’ كما يدعون، الأمر نفسه تستخدمه إسرائيل وتساندها الولايات المتحدة في ذلك أن لا إنسحاب من الأراضي الفلسطينية إلا بعد القضاء على ‘‘الإرهاب’’.

---

[21] نعوم تشومسكي، *What uncle Sam really wants?* ، ترجمة. مازن الحسيني (رام الله: دار التنوير للترجمة والنشر والتوزيع، 2000)، 19.

[22] "أمريكا ستسدد فاتورة الكذب على الفلسطينيين،" *جريدة الأيام الفلسطينية*، 17 تشرين الأول، 04.

وتسوق الولايات المتحدة أن مفاوضات السلام في الشرق الأوسط وبالذات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية يعيقها وجود جماعات إرهابية، مع العلم أن الولايات المتحدة كانت تقوم دائماً بسد السبل أمام عملية السلام في الشرق الأوسط إذا كانت الدعوة تشمل عقد مؤتمر دولي والإعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير. وقد انفردت الولايات المتحدة بهذا الموقف لمدة عشرين عاماً.[23]

وهنا تختلط المفاهيم مرة أخرى، ويتحول النضال الوطني الذي تخوضه الشعوب التي تعيش تحت الإحتلال إلى أعمال إرهابية وفق الرؤية الأمريكية.

إن الولايات المتحدة ترى في ما أسمته الحرب على ''الإرهاب'' مشروعاً إقتصادياً وإستراتيجياً سوف يحفظ للولايات المتحدة تفوقها وسيطرتها لسنوات طويلة قادمة على دول العالم.

وقد إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية توظيف قضية الأمن القومي في حرب ''الإرهاب''، وكان التسويق السياسي والإعلامي هما ألأداة للنفاذ إلى السياسات العالمية وهما طريقها في حشد الرأي العام وإستحصال القرارات الدولية.[24]

وتركز الولايات المتحدة توجهها في المعركة إلى جنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، مدعية أن هذه المناطق يشغلها إرهابيون مدعومون من دول ويستخدمون العنف من أجل كسب سياسي أو الحصول على منفعة، وبتحديد أكثر نرى أن ما يقلق أمريكا في الشرق الأوسط هي هذه الدول- ايران وسوريا- التي تتهمها واشنطن بتمويل جماعتي حزب الله في لبنان وحماس ومنظمة الجهاد الإسلامي في فلسطين.[25]

إن الحرب على ''الإرهاب'' والتحالف والتأييد الدولي الذي طلبته الولايات المتحدة من دول العالم، وخوض الولايات المتحدة لحربين في أفغانستان والعراق في فترة زمنية لا تتجاوز الثلاث سنوات، وتدخلات أمريكا في الشؤون الداخلية لدول العالم المختلفة يشير إلى أن أمريكا ماضية في معركتها التي خلقتها بنفسها على ''الإرهاب''.

---

[23] أنظر المصدر 191 أعلاه، 6.

[24] "الولايات المتحدة وظفت حرب الإرهاب لبناء إمبراطورية،" *جريدة البيان الأماراتية*، 7 تشرين الأول، 04.

[25] نفس المصدر.

هكذا غدت الولايات المتحدة الأمريكية تشكل خطراً حقيقياً على السلام العالمي، فهي الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت أسلحة دمار شامل، وقتلت مئات الآف البشر في المدينتين اليابانيتين المنكوبتين، هيروشيما ونجازاكي.

3- شرعية الحق في النضال والتوظيف الخاطئ لهذا الحق في ظل المعطيات الجديدة

اتبعت الأمم المتحدة ومنذ تأسيسها نهجاً يقضي بتدعيم الكفاح المشروع للشعوب بجميع الوسائل في سبيل تحررها واستقلالها وحفظ كرامتها، وميزت دائماً بين "الإرهاب" والمقاومة الوطنية المشروعة دون لبس أو إبهام، وذلك رغم تقاعس العديد من الدول عن المشاركة في الجهود الهادفة لوضع تعريف شامل وعام للإرهاب، ومحاولاتها إفشال هذه الجهود لأسباب سياسية تخدم مصالحها ورؤاها، كالولايات المتحدة وإسرائيل، وجنوب إفريقيا إبان فترة حكم الفصل العنصري. فمثلاً هناك الإعلان المتعلق بمبادىء القانون الدولي (صدر عن الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة بقرار 2625) عام 1970 وتضمن فقرة بخصوص الإرها ب جاء فيها:" على كل الدول واجب الإمتناع عن تنظيم أعمال الحرب الأهلية أو الأعمال "الإرهاب"ية في دولة أخرى، أو التحريض عليها، أو المشاركة فيها، أو قبول تنظيم نشاطات داخل إقليمها تكون موجهة لإرتكاب مثل هذه الأعمال عندما تكون الأعمال المشار إليها في هذه الفقرة منطوية على إستعمال القوة أو التهديد بها."[26]

وقد ذكرنا سابقاً بعض النصوص الصادرة عن القانون الدولي وهيئة الأمم المتحدة حول تشريع النضال ضد الإحتلال بكافة السبل والأشكال، وأن الإحتلال هو الشكل الأعلى للإرهاب.

ولكن بموازين القوى العالمية المعاصرة تتشابك المفاهيم وتختلط وتستغل وتوجه وفقاً لرؤية واحتياجات الطرف الأقوى. فمثلاً تمسى القوة عنفاً عندما تستخدمها السلطات – بغض النظر عن وحشيتها وهمجيتها – وتعتبر مشروعة، ولكنها تُسمى "إرهاباً" في كل الحالات الأخرى.

ويقصر البعض مفهوم "الإرهاب" على أعمال العنف السياسي، وبالتالي تجريم الأعمال المشروعة لحركات التحرر، حيث يعرف هذا البعض الجريمة "الإرهابية" بأنها " كل جناية أو جنحة سياسية يترتب عليها الخوف العام" أو بأنه "النشاط الإجرامي المتسم بالعنف الذي

---

[26] *المقاومة والإرهاب في ضوء القانون الدولي المعاصر وقرارات الأمم المتحدة*، (رام الله: مؤسسة الحق)

يهدف إلى التخويف من أجل تحقيق أهداف سياسية"[27] هذا التعريف الذي يهدف إلى تجريم الأعمال والنضال المشروع لحركات التحرر الوطني في سبيل الخلاص من الإحتلال وتقرير المصير.

وبهذا الصدد ربما يكون أكبر مكتسب خرجت به إسرائيل ومن يؤيدها في تضخيم ردة الفعل على العمليات الإستشهادية هو إزالة التمييز بين ''الإرهاب'' المدان وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بإستعمال كل الوسائل المتاحة ومجاراة بعض الدول بما فيها دول عربية للموقف الإسرائيلي. "هذا التمييز بين شرعية الحق في الكفاح والتوظيف الخاطئ له يطرح على الفلسطينيين تحدياً كبيراً ومسؤولية جسيمة وهي ضرورة وضع ثوابت للعمل الفلسطيني."[28]

لقد تغير العالم أجمع، كما أسلفنا، وتغير نهج السياسة الدولية، وبات هناك قطب أوحد يتربع على عرش العالم، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تنحاز بلا موارية لصالح إسرائيل. لقد ترتب على التغير نشوء وضع صعب ودقيق وحرج للفلسطينيين، خصوصاً بعد إتفاقية أوسلو للسلام وعودة قيادة منظمة التحرير إلى الداخل، وتسلمها مقاليد السلطة الفلسطينية، دون دولة ودون حق تقرير المصير، لكن وفي ذات الوقت موضوعة امام العالم في صورة نظام فلسطيني قائم، تقدمه إسرائيل الآن بحنكه للعالم كعدو مواجه ومسلح.

وواقع الحال ما دام الفلسطينيون غير قادرين لوحدهم على وضع نهاية للصراع كما يرغبون نتيجة لموازين القوى القائمة اليوم، وما دامت الأنظمة والحركات السياسية العربية والإسلامية "غير قادرة ولا راغبة بتبني الجهاد في فلسطين"، فعلى الفلسطينيين أن يستقطبوا إلى جانبهم الرأي العام الدولي وتأييد دول العالم، وهذا يتطلب وضع برنامج عمل وطني مرحلي يأخذ بعين الإعتبار هذه الخصوصيات. "برنامج لا يتخلى عن الحق بالمقاومة ولكن تمارس المقاومة أو الجهاد بمفهوم واسع لا يقتصر على العمليات الإستشهادية ضمن إستراتيجية عمل وطني لا كخيار حزبي أو فئوي، وأن يتم بقصر العمليات الإستشهادية على مناطق محددة، أو وقفها مؤقتاً إن احتاجت المصلحة الوطنية ذلك."[29]

---

[27] نفس المصدر.
[28] ابراهيم أبراش، *فلسطين في عالم تغير* (رام الله: المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، 2003)، 195.
[29] نفس المصدر، 198.

إن للظرف الفلسطيني الحالي خصوصيته، وربما ليس من المفيد المقارنة أو السير على نفس خطى فيتنام والجزائر أو حتى حزب الله في لبنان وخروج إسرائيل مهزومة من الجنوب. فالنضال أيضاً إستراتيجيات، تنظم وتوجه وتفعل وتبتكر آلياتها وفقاً للظروف وموازين القوى، حتى لا يصبح مجرد إنتحار.

يقول محمود دوريش في احتفال لجامعة بيرزيت بالذكرى الأولى لتحرير جنوب لبنان من الإحتلال الإسرائيلي، " ربما لا يصلح المثال اللبناني لأن يُحتذى بحذافيره في كل مكان، وربما لن تكون المقارنة بينه وبين طرف آخر، شديدة التعقيد، أكثر من وليمة لتعذيب الذات بلا سبب. بيد أن البديهية التي لا تبتذل بمرور الزمن، تعلمنا أن تحرر الإرادة شرط لتحرير الأرض، وأن في أعماق كل شعب طاقة روحية قادرة على إبتكار بلاغتها الوطنية التي تتلاءم مع الظرف الخاص والمحدد، لذلك نصفق للبنان."[30]

[30] جريدة *القدس العربي*، 30 أيار، 2001.

الباب الرابع:- المقاومة السلمية كخيار بديل فى ظل الواقع الدولى الجديد

المقاومة السلمية أو العمل اللاعنيف هو مصطلح عام ويشمل عدداً كبيراً من أساليب الإحتجاج كعدم التعاون والتدخل، والتي في جميعها يدير النشيطون الصراع عن طريق أن يفعلوا أو أن يرفضوا أن يفعلوا أشياء محددة بدون إستعمال العنف المادي. ولذلك فالعمل اللاعنيف كأسلوب ليس أمراً سلبياً، إنه ليس اللاعمل، أو اللانضال، بل هو العمل اللاعنف.[31]

إن اللاعنف قد يكون في حالات معينة، خصوصاً حين تميل موازين القوى بشكل خطر وواضح لصالح الطرف العدو الذي يناضل ضده، قد يكون أداة فعالة واستجابة واقعية لمشكلة كيفية العمل بفاعلية في السياسة، وخاصة كيفية استخدام القوة بصورة فعالة.[32]

هناك العديد من الأمثلة التاريخية الفعالة لإستخدام المقاومة السلمية والتي سبقت غاندي في الهند، فمثلاً في التاريخ القديم جداً، في فترة روما القديمة، سنة 494 ق.م إنسحب العامة في روما من المدينة إلى أحد التلال مفضلين ذلك على قتل القناصل، في محاولة إحتجاجية لرفع الظلم، وقد سميت لاحقاً تلك التلة بـ "الجبل المقدس"، وقد ظلوا هناك عدة أيام رافضين تقديم أية مساهمة لإعادة الحياة الطبيعية إلى المدينة. وقد تم التوصل، بناء عليه، إلى إتفاقية تتعهد بتحسينات هامة في حياتهم وأوضاعهم.[33]

هناك أيضاً الثورات الروسية في 1905 و 1906 و 1917 التي كانت ثورات لا عنفية غلب عليها الطابع الجماهيري الحاشد في مسيرات سلمية، منها المسيرة الشهيرة إلى القصر الشتوي في سانت بطرسبورغ في كانون ثاني 1905 بهدف تقديم عريضة إحتجاج للقيصر.[34]

هذا الخيار السلمي أيضاً إنتضاه الجناح السياسي للجيش الجمهوري الايرلندي "الشين فين" بعد صراع عنيف ودامي طويل الأمد بموافقته على التخلي عن الكفاح المسلح ونبذ العنف والسير في طريق التفاوض والمشاركة في الحل السلمي، هذا وقد عمد هذا الجناح في السنوات الأخيرة إلى تنظيم مسيرات سلمية جابت شوارع بلفاست ومدن ايرلندية أخرى،

---

[31] جين شارب، *المقاومة اللاعنفية*، ترجمة. مبارك عوض (القدس، 1968)، 118.

[32] Carleton Mabee, *Black Freedom: The nonviolent abolitionists from 1830 through the Civil War* (New York: Macmillan co., 1970).

[33] أنظر المصدر 201 أعلاه، 133.

[34] Sidney Harcave, *First Blood: The Russian Revolution of 1905* (New York: Macmillan, 1964).

رغم أن الأمر لم يخلُ تماماً من أعمال عنيفة هنا وهناك، الا أن هذا بات إستراتيجية وتوجها معلنا للشين فين، وربما للايرلنديين عموماً بشقيهم البروتستانتي والكاثوليكي.

وهذا هو ما قد يكون الفلسطينيون بأمّس الحاجة له في ظروفهم الحالية. فالكفاح المسلح – ما يُسمى بالعنف السياسي – قد كلف الكثير، خصوصاً في السنوات الأخيرة مع إنتفاضة الأقصى. ليس فقط على صعيد الأرواح التي بلغت حصيلتها أكثر من 4600 شهيداً وشهيدة في أربع سنوات (أي أكثر من عدد ضحايا القضية الايرلندية في ثلاثين عاماً بما يقارب الألف)، ولكن أيضاً على صعيد الإقتصاد وفرص العمل، وإرتفاع معدلات البطالة بشكل هائل، والتدهور الصحي، وبناء الجدار الفاصل، وتصعيد الإستيطان، وتدهور التعليم، وتفكك البنية الإجتماعية، وتدمير البنى التحتية للسلطة الفلسطينية، وحالة القهر والإحباط والعذاب التي يُعانيها كل مواطن فلسطيني كل يوم عدة مرات على الحواجز الإسرائيلية على الطرقات.

إن العمليات الإستشهادية التي يقوم بها الفلسطينيون هي عمليات بطولية لا شك فيها، يحظى منفذوها على أعلى درجات التقدير وأعلى صفات البطولة وتخلدهم ذاكرة شعبهم وصفحات التاريخ المكتوب والمحكي.

"لا جدال، ولا يتوجب أن يكون هناك جدال، حول مسألة تقدير وطنية وإخلاص وشجاعة وبطولة الإستشهادي" لكن... الأهداف للعمليات الإنتحارية، أو الإستشهادية، هي التي يجب أن تكون موضوع التفكير وإعادة النظر" "وبحكم ما نرى من موقف الرأي العام العالمي من هذه العمليات، فهي تُلحق بنا ضرراً أكبر مما تُلحقه بالعدو، ليس لإنها لا تمس بقدراته العسكرية فحسب، ولا لأنها تمنحه قوة إضافية فحسب، بل لإنها تُغذي دعاية العدو التي تدمغنا وتصمنا بوصمة "الإرهاب"...هذه الدعاية الرامية إلى وضعنا أمام العالم في موقع المجرم بدل أن نكون في موقع الضحية. لا نقول ذلك لأن الغرب يرى، بل لأن العالم كله يرى الأمر على هذا النحو."[35]

[35] أنظر المصدر 66 أعلاه. 147-149.

خاتمة وإستنتاجات

لا تزال كل من إيرلندا الشمالية وفلسطين تعيش حالة الصراع الدامي - وإن تفاوتت الوتائر واختلفت الظروف – الناتج عن الإحتلال الكولونيالي طويل الأمد، والذي امتد في تاريخها وحاضرها، وأصبح واقعاً يومياً – لحظياً، ورؤى مستقبلية عُقدت فيها، ربما، وشائج لا تنفصم.

كيف يمكن للبروتستانت ذوي الأصول البريطانية، والإنتماء الإثني والعقائدي للتاج الإنجليزي، أن يطوروا حساً وانتماءاً أقوى للدولة الإيرلندية ولمواطنيها الأصليين؟ وإن لم يفعلوا هل يتوجب أن يرحلوا إلى الموطن الأم؟ إن وجودهم في إيرلندا، وتحديداً الشمالية، أصبح واقعاً لا بد من التعاطي معه، وبناءً عليه لا بد من إيجاد آلية للتفاهم حوله وللتعايش معاً.

والسؤال ذاته ينطبق أيضاً على الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية. مع فارق واحد متمثل في "الحق الديني" وليس التاريخي وحده. فعلى الرغم من أن البابا قد منح البروتستانت في القرن الثاني عشر الحق في السيطرة على إيرلندا، إلا أن الخطاب البريطاني المعاصر لا يتضمن هذا الحق. كذلك الكتاب المقدس لدى المسيحيين ليس وثيقة ومرجعية تستخدم لتبرير هذا الحق، في حين أن التوراة كذلك.

فكما أوضحنا في الفصل الثاني من هذا البحث، فإن التوراة – العهد القديم – تدعو في نصوص واضحة وصريحة بني إسرائيل لإحتلال فلسطين – أرض كنعان – واستيطانها، والقضاء على سكانها واستعباد من بقي منهم. وقُدم هذا المشروع الإستيطاني كوعد إلهي وبالتالي حق ديني يكتسب شرعية يُقرها كل من تبع العهد القديم، وهذا يتضمن أتباع العهد الجديد – المسيحيين.

لقد سُميت فلسطين بـ "أرض الميعاد"، كما جاء في الوعد، وقد عاد اليهود من كل أنحاء العالم وأقاصي الأرض إلى "وطنهم التاريخي"، الذي ادعوا بأنهم عاشوا فيه وطُردوا منه قبل آلاف السنين.

وفي الخطاب الإيديولوجي – السياسي الرسمي للصهيونية، بمختلف مناحيها وتراكيبها، تردد الحديث عن "أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض". وتتابع تكرار المقولة – وقد صدقها جزء من العالم – حتى يومنا هذا. وتكررت هذه المقولة في كتاب بنيامين نتانياهو – رئيس وزراء أسبق لإسرائيل – "مكان تحت الشمس"، والتي حدث وأن ساق أيضاً الأدلة والبراهين لإثباتها! وقد قالتها أيضاً جولدا مائير – رئيسة وزراء سابقة لإسرائيل – وأمام العالم ادعت أن الشعب الفلسطيني لا وجود له.

ولكن دولة إسرائيل، رغم لا شرعيتها، وبالرغم من قيامها فوق أشلاء الآخرين، وبعد طرد وتهجير الفلسطينيين أصحاب الأرض، أصبحت واقعاً موجوداً لا يمكن انكاره ولا تمكن ازالته وبالتالي يتوجب التفاوض معه.

إن بروتستانت إيرلندا، ويهود إسرائيل في فلسطين، أصبحوا في ما يسمى بالقانون السياسي: *de Facto*، أي واقعاً موجوداً، بالرغم من لا قانونيته، وعلى الرغم أيضاً من لا إنسانيته.

إذاً، في الحالتين، لا بد من التفاوض والوصول إلى حلول واقعية، ومعقولة للطرفين المتنازعين. وهذا ما عمد لفعله كل من قادة إيرلندا وبريطانيا، فلسطين وإسرائيل، ومع كل من تتشابك معهم القضيتان من مستويات إقليمية ودولية.

ومن هنا، وخلال عملنا البحثي هذا، فإن أوجه الشبه بين إيرلندا وفلسطين والتي ترتكز إلى الأبعاد الثلاثة: الدينية، والإثنية والوطنية، لا تنفي بدورها وجود مفارقات واختلافات، تضع كلا منهما في اتجاه ذي آفاق مختلفة إلى حد ما.

إن إستيطان الأرض (لا فقط إحتلالها)، والسيطرة عليها تماماً من قبل الآخر، والأكثر تأثيراً سواء بإمكانياته الإقتصادية، أو بانتماءاته، أو بآلته الدعائية والإعلامية، كل ذلك وأكثرهي أوجه شبه ما بين التجربتين من حيث الواقع الأليم والصعب الذي يعيشه، الشعب – صاحب الأرض والحق – تحت الإحتلال.

كما أن التجارب شبيهة في شكل الصراع العنيف. وذلك سواء بأساليب النضال والمقاومة العنفية، والتي ارتكزت لعقود على إستراتيجية الكفاح المسلح، أو، بأساليب آلة القمع الإستعمارية الجبارة، والعنف الشديد، المرتكز على قوانين الطوارىء والعقوبات الجماعية، التي استخدمها المحتل بمهارة وقسوة.

إن تجربة وملابسات إنشاء وإستحداث منظمة التحرير الفلسطينية، شبيهة إلى حدٍ ما، بالنظير في الطرف الآخر، وهو الجيش الجمهوري الإيرلندي. فمنظمة التحرير جاءت كرد فعل راديكالي على الموقف العربي المتراخي تجاه القضية الفلسطينية. وإقرار العرب بعدم قدرتهم على مواجهة إسرائيل.

لقد وجد الفلسطينيون أنفسهم لوحدهم، مشردين ومهانين ومتروكين لمصيرهم. فعمدوا لإنشاء منظمتهم، والتي من خلالها رفعوا شعار الهوية الفلسطينية، والتي راحت شيئاً فشيئاً تعلو على الشعار القديم عن الهوية العربية والقومية.

كذلك فعل الإيرلنديون الشماليون، الذين أنشأوا الجيش الجمهوري على إثر إنقسام إيرلندا إلى قسمين، قسم جنوبي محرر ومستقل، وشمالي ظل تحت الإحتلال حتى اللحظة.

كلاهما تبنى الكفاح المسلح إستراتيجية في المقاومة. كما ووسم الطرفان بـ "الإرهاب" حيث راحا يمارسان نشاطيهما لا فقط في إيرلندا - بريطانيا، وفلسطين – إسرائيل، بل في شتى دول العالم، مما أثار الرأي العام العالمي خصوصاً مع التوجيه الإعلامي المدار بكفاءة عالية من الآخر، ونخص بالذكر الطرف الصهيوني.

لكن وبالرغم من جميع القواسم المشتركة بين الطرفين الفلسطيني والإيرلندي، إلا أنهما أيضاً يختلفان في العديد من الجوانب: الموقع الجغرافي على خارطة العالم مثلاً. بما له من تأثير كبير على مفاصل وحراك قضية كلٍ منهما. فبريطانيا جزيرة منعزلة، كما فصلنا في الجزء الثاني من هذا البحث، وعلى الرغم من تشابك علاقتها مع جيرانها الأوروبيين، إلا أنها لم ترتبط بأي إشكاليات حدودية. وكذلك إيرلندا، التي هي بدورها جزيرة منفصلة عن بريطانيا، لكن موازية لسواحلها الغربية.

أما فلسطين، فهي في "قلب العالم". تبدو على الخارطة العالمية كمفتاح صغير بين قارات ثلاث هامة: آسيا، إفريقيا وأوروبا. وهي جزء حيوي لا ينفصل عن ما يُسمى "بالعالم العربي". وبالرغم من صغر مساحتها إلا أنها محاطة بعدد من الجيران (سوريا، الأردن، لبنان، مصر)، وتشتبك معهم في العديد من القضايا الهامة، كالمياه مثلاً، وكقضية اللاجئين الفلسطينيين، الذين يتجمعون بالملايين مقيمين في مخيمات الشتات في الدول المذكورة وغيرها.

كذلك لفلسطين أهمية كبرى على الخارطة السياسية الدولية، لا فقط الإقليمية، وذلك بالعودة إلى التاريخ القريب، الإنتداب البريطاني ووعد بلفور – وزير خارجية بريطانيا آنذاك – بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. هذا إضافة إلى الدين المستحق في أعناق الأوروبيين تجاه الشعب اليهودي والناتج عن عصور طويلة من اللاسامية – العنصرية – والتمييز ضد اليهود. والذي توج بالكارثة الإنسانية الكبرى – والتي شملت البشرية جمعاء وقتها – المحرقة في عهد النازية الألمانية والفاشية الإيطالية، في العقدين الثالث والرابع من القرن الماضي.

إن الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية محوري وهام جداً، وهو مختلف تماماً عنه تجاه القضية الإيرلندية. فالولايات المتحدة وعبر إداراتها المتتابعة والمتنوعة أعلنت بوضوح لا لبس فيه تعاطفها فإنحيازها ودعمها اللامحدود لإسرائيل. هذا الدعم المرتبط بمصالح إستعمارية – إقتصادية، إضافة إلى توافق ديني – أيديولوجي، وتجارب متشابهة في النشأة لكلتا الدولتين.

فالإدارة الأمريكية تتأثر لا فقط باللوبي الصهيوني اليهودي الضاغط في أمريكا والغرب بأجمعه، بل أيضاً بالمسيحية الصهيونية وأتباعها الكثر، وبرؤوس الأموال الطائلة – القوى الإقتصادية – التي يمتلكها أولئك المذكورين. وبالتالي فإن مصالحها أيضاً تتوافق ووجود الدولة الإسرائيلية المزروعة في قلب "الشرق الأوسط"، تلك الدولة التي تنسجم روحاً وفكراً وثقافة معها.

أما فيما يخص علاقات الولايات المتحدة بإيرلندا، فالقضية مختلفة، والرؤية والموقف أكثر إنسجاماً مع القضية الوطنية – الإثنية والدينية في إيرلندا. وهذا يعود أيضاً إلى قوة اللوبي الإيرلندي الكاثوليكي الضاغط في أمريكا. وكونه أيضاً قوة إقتصادية لا بأس بها.

هذا إضافة الى عدم توفر عنصر المصالح الحيوية للأمريكيين في إيرلندا، كما لدى نظيرتها فلسطين في الشرق الأوسط.

ومن هنا فإن البيت الأبيض يدعم الموقف الإسرائيلي المتمثل بالتسويف في الحل، وفرض مبدأ القوة في التفاوض، والإمعان في طلب المزيد من التنازلات من الفلسطينيين. في حين أنه يدفع بقوة بإتجاه الحل العادل والمرضي للطرفين في الصراع الإيرلندي – البريطاني، الكاثوليكي – البروتستانتي.

ولا نغفل أيضاً أن بريطانيا نفسها باتت ترغب في الحل، وأن العنف الطويل والدامي، والذي كان متبادلاً بين الطرفين، أدى بدوره إلى الوصول للقناعة بضرورة التفاوض، ودفع بإتجاه إتفاقية ثنائية، كان من أهم بنودها وقف العنف، الإنسحاب التدريجي للقوة العسكرية البريطانية من أراضي إيرلندا الشمالية، وتسليم الجيش الجمهوري الإيرلندي لسلاحه، ونبذ العنف كإستراتيجية وأداة في المقاومة.

إن الدلائل الأولية تشير إلى نجاح الإتفاقية البريطانية – الإيرلندية إلى حد مقبول. وإلى إدراك جدي لدى الطرفين بتغير العوامل والعلاقات الدولية نتيجة تغير القوى العالمية الفاعلة، بإنحلال المنظومة الإشتراكية والإتحاد السوفييتي، وبتشكيل نظام القطب الأوحد على عرش العالم والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية. لا فقط قطب أوحد على المستوى السياسي، بل أيضاً على المستوى الإقتصادي والتسلحي والثقافي.

لكن الحال بات مختلفاً بعض الشيء فيما يخص الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. الصراع الذي لعب فيه عنصر العنف أيضاً دوراً مركزياً وهاماً للغاية. سواء العنف الذي تمثل في المقاومة الفلسطينية المسلحة في الخارج، عبر الأذرع الضاربة لمنظمة التحرير الفلسطينية. أو بالعنف الجماهيري العفوي – المنظم في الداخل، والذي توج بالإنتفاضة الأولى في عام 1987، والتي كانت شعبية غير مسلحة، عفوية في بدايتها ثم منظمة ومدروسة لاحقاً. ذلك دفع أيضاً بإتجاه التفاوض، ومحاولة الوصول إلى حلول توقف عنف المقاومة الشعبية، وبطش دولة الإحتلال المتمثل في أعلى أشكال العنف والإعتداء.

وكانت المحادثات في واشنطن ومدريد مع وفد فلسطيني – من الداخل – أردني مشترك. تلتها مباشرة (أو بالأحرى أثناءها) المحادثات السرية عبر النرويجيين بين الإسرائيليين ومنظمة

التحرير الفلسطينية في الخارج والتي انتهت بإتفاقية أوسلو الشهيرة، وتحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، في عهد الرئيس الأسبق بيل كلنتون.

لكن العنف عاد وبكل أشكاله مجدداً، إثر فشل المفاوضات لاحقاً ونتيجة لأسباب متنوعة، منها إستمرار الحملة الإستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، والإختلاف الشديد على حل القضايا النهائية العالقة: القدس، اللاجئين، الإستيطان، المياه والحدود.

عاد العنف ليتفجر مجدداً، أيضاً كنتجية للإحباط وتعثر العملية التفاوضية.

إنطلقت إنتفاضة الأقصى في أيلول 2000، واتخذت الشكل العسكري المسلح، وتمخضت أيضاً عن ولادة العديد من الأجنحة العسكرية الفلسطينية المقاومة، كشهداء الأقصى – حركة فتح، وكتائب القسام – حركة حماس. وبدأت العمليات الإنتحارية داخل إسرائيل، والتي راحت تزداد لتتحول إلى ظاهرة، دائمة الحضور، فعلياً وإعلامياً.

مع التغيرات العميقة في موازين القوى الدولية، كما ذكرنا سابقاً، ومع أحداث 11 سبتمبر التي نتج عنها تقويم عالمي جديد، بحيث أصبحت تاريخا غاية في الخطورة والأهمية، أدى إلى متغيرات هامة في كافة دول العالم تقريباً. كما وسبقها إعادة إنتاج وصياغة للمفاهيم، وأهمها التشابك المقلق ما بين المقاومة و"الإرهاب"، وتبعها التأكيد وبقوة وتشديد على إختلاط وإشتباك المفهومين. والذي بات يستدعي بالغ الجدية في التعاطي مع القضايا ذات العلاقة.

أخذت المقاومة توصف بالإرهاب، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط. وراحت القوة العظمى الوحيدة تحدد ما هو صالح وما هو فاسد، ما يجب دعمه وتقويته وما يتوجب هدمه والقضاء عليه. وبطبيعة الحال، ونتيجة الموقف الأمريكي الداعم والمنحاز لإسرائيل، صارت المواقف تكال بمكيالين فما هو مسموح لإسرائيل، وما يُسمى في حالتها "الدفاع عن النفس"، ممنوع على الآخرين – سواء فلسطينيين، أو عراقيين أو إيرلنديين أو غيرهم – وراح يُسمى ويوسم بـ "الإرهاب".

إن إستراتيجية المقاومة توجب وعياً عميقاً بالواقع، وبالمعطيات لا المحلية فقط بل الدولية – العالمية أيضاً. وربما ليس من الحكمة أو الشجاعة ضرب الرؤوس بعرض الحائط. وما عاد الحق كفيلاً بتبرير المنهاجية والسلوك والأدوات.

ربما لا يكون العنف المسلح، ولا العمليات الإنتحارية – رغم بطولتها – الأداة والسلوك الأسلم في ظل الواقع المعاصر. هذا – ربما – ما صار يدركه الإيرلنديون الآن (مع إختلاف واقعهم كما أسلفنا)، وهو ما نحن كفلسطينيين بحاجة ماسة لإدراكه، كي نتجنب المزيد من الخسارات الفادحة والموت اليومي، الذي بات عادة لا يثار حولها الإستهجان الفعلي.

حينما تتبدل الظروف، تتطلب الواقعية السياسية إعادة حسابات أكثر دقة وعملية. والتجارب التاريخية للشعوب تؤكد على ضرورة تغيير وإعادة صياغة التكتيكات بما يتلاءم مع الواقع وما يخدم القضية والأهداف المنشودة وبأقل ما يمكن من الخسارات.

إن النضال السلمي أيضاً قوة لا يُستهان بها، قوة شعبية تحرج العدو، وتبرز حقيقته كمعتدي أكثر طغياناً وتجبراً. وهي تجربة نجحت في العديد من البلدان وفي حقب تاريخية متنوعة. وربما الأهم من كل شيء، أنها تضع أطراف الصراع في مواقعهم الحقيقية: معتدي، ومعتدى عليه. محتل وشعب تحت الإحتلال.

ملخص

أدى السقوط المدوي للمنظومة الإشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي إلى اختلال كامل في معادلة موازيين القوى على الساحة الدولية. حيث تفردت الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة على رأس العالم مما أدى لانحسار حركات التحرر الوطني واليسارالثوري في العالم أجمع. رافق هذه التغيرات الهامة اختلال واضح في المفاهيم والرؤى، خصوصاً بعد أحداث11 سبتمبر مباشرة، حيث أعلنت الحرب على الإرهاب وفقاً لقياسات وتعريفات البيت الأبيض. و كان نتيجة الطبيعة العدوانية للامبريالية الامريكية ان اسقط مفهوم الارهاب تقريبا على كافة اشكال المقاومة ، وخصوصاً المسلحة منها ، التي تنتهجها الشعوب التي تعاني من العدوان. تم دمع جميع حركات التحرر الوطني في مختلف دول العالم " بالمنظمات الإرهابية المحظورة.

إن القضيتين الفلسطينية والإيرلندية لنماذج حية ومعاصرة لقضايا التحرر الوطني ذات الأبعاد الإثنية والكولونيالية والدينية المتشابكة. كما أنهما نموذجين لتاريخ صراع طويل تنوعت فيه أشكال المقاومة الشعبية والمسلحة والقمع الاستبدادي من المحتل في المقابل.

لقد عانت، ولا تزال، كل من إيرلندا وفلسطين الاستعمار الإستيطاني، السيطرة على الأرض وجميع موارد الحياة، إضافة إلى تمييز عرقي ديني عنصري في محاولة لإحلال شعب مكان آخر. تبلورت على إثره مباشرة حركات التحرر الوطني في محاولة للدفاع عن النفس والحق في الوجود. هذا وعلى إثر قنوط الطرفين من أي تعاون خارجي فعال، خصوصاً من المحيط الإقليمي (العرب في الحالة الفلسطينية، و إيرلندا الجنوبية في حالة إيرلندا الشمالية) تشكلت كل من منظمة التحرير الفلسطينية، الناطق باسم الفلسطينيين، وجيش التحرير الإيرلندي ، القوة الضاربة الأساسية في الحركة الوطنية الإيرلندية. وقد مثل كل منهما المقاومة المسلحة ضد المحتل الأجنبي ، لا فقط في عقر دار الأخير ، بل في كل ساحات المواجهة الممكنة في مختلف دول العالم. وقد تعاظم نشاط كل منهما العسكري في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي متخذاً أعلى أشكال العنف.إلا أنه تراجع بشكل ملحوظ في أواسط الثمانينات وبدايات التسعينات كنتيجة للتغيرات الأساسية على الساحتين الدولية والإقليمية. وقد كان ، ولا زال، عنف الدولة المحتلة المنظم بجيوشها النظامية ضد الشعوب المنتفضة قصة معاناة يومية للفلسطينيين والإيرلنديين.

وقد جاءت المفاوضات ومعاهدات السلام بين – فلسطين – إسرائيل، وإيرلندا- بريطانيا كنتاج منطقي للمقاومة ضد الاحتلال ، بأشكالها المتباينة بين عنف مسلح، وانتفاضات جماهيرية ، في نفس الحقبة الزمنية وتحت رعاية أمريكية.

إلا أن موقف تلك الأخيرة كان متبايناً جداً في كلتا الحالتين، حيث كان نسبياً داعماً مسانداً للطرف الإيرلندي كرد فعل للوبي الإيرلندي الكاثوليكي الضاغط في الانتخابات الأمريكية. بينما كان معادياً للطرف الفلسطيني ، متحيزاً بلا موارية للطرف الإسرائيلي كنتاج للوبي الصهيوني- المسيحي الضاغط، واضافة للمصالح الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

مع العصر الأمريكي الجديد، وصمت المقاومة المسلحة في كل من إيرلندا وفلسطين ضد الاحتلال " بالإرهاب" وأطلق العنان للطغمة العسكرية للدول المعتدية بأن تضرب بأقصى طاقاتها تحت مبرر وذريعة الدفاع عن النفس ومواجهة" الإرهاب".

بقراءة سريعة لتاريخ القضيتين نتبين أن المقاومة الشعبية العريضة ، المنظمة والسلمية قد أتت ثماراً أفضل على معظم المستويات، سواء الإعلامية ، التفاوضية والسياسية، وأحرجت الدول المعتدية حيث قدمت المعادلة في صورتها الواقعية والصحيحة: معتدي مسلح بأعلى مستوى عسكري في مواجهة مع شعب أعزل يقاوم الاحتلال ويطالب بحقه الشرعي والطبيعي في الوجود والاستقلال. في حين أن السلوك العسكري لكل من منظمة التحرير الفلسطينية كذلك الجيش الجمهوري الايرلندي خصوصا الموجه ضد مدنيين ، والذي أثار دوما الرأي العام العالمي ، بما فيه الدول الصديقة والداعمة لقضايا التحرر، تم استثماره دوما بحنكة وذكاء من قبل الاعداء وبما يخدم صورتهم الاعلامية وبالتالي مصالحهم السياسية.

إن القضية الإيرلندية- البريطانية(والإيرلندية الداخلية : كاثوليك- بروتستانت) تقدم إشارات على حل سلمي و موضوعي ، كونها أيضاً قضية أكثر محلية. في حين زاد تعقيد القضية الفلسطينية – الاسرائيلية فمع إحجام أسرائيل عن تنفيذ الاتفاقية و إمعانها في مصادرة الأراضي والاعتقالات انفجرت انتفاضة الأقصى التي سرعان ما تحولت لانتفاضة مسلحة على غرار التجربة في لبنان ، والتي قدمت ذرائع لإسرائيل بالضرب بأقصى طاقاتها العسكرية (خصوصاً مع الموقف الأمريكي المساند تماماً) وقامت بتفتيت وعزل المناطق الفلسطينية، وتشييد جدار الفصل العنصري، وإضعاف أي فرصة حقيقية لبناء دولة فلسطينية متكاملة.

إن الواقع المحلي والإقليمي والدولي المعاصر يتطلب التصرف بحنكة وموضوعية.على الفلسطينيين أن لا يستجيبوا للاستفزازات الإسرائيلية(والتي كانت استراتيجية اسرائيلية ثابتة) وأن لا يتصرفوا برد الفعل العنيف الذي يقدم المبررات للحكومة الإسرائيلية بالضرب بقوة، ويقدم الصورة للعالم كطرفين متنازعين شبه متساويين.

إن النضال الجماهيري السلمي المنظم يحرج إسرائيل ، ويجبرها على التعامل مع الاستراتيجيات الفلسطينية لا العكس، ويعيد القضية إلى مكانها الصحيح. كشعب أعزل في مواجهة طغمة عسكرية عدوانية معتدية، خصوصاً في زمن اختلت فيه المفاهيم، وراحت فيه الولايات المتحدة تفرض مفاهيمها على العالم.

أن عدالة القضية وحدها لا تكفي في مقياس صراع القوة، فتجارب شعوب كثيرة أثبتت ذلك، أن الحكمة السياسية المسلحة برؤيا استراتيجية واقعية سلوك صحيح ومباشر باتجاه تحقيق العدالة.

قائمة المراجع:

أولاً: الوثائق والمقابلات

- *إتفاقية لاهاي الخاصة بقوانين وأعراف الحروب البرية: المادة الأولى، 1907.*
- United Kingdom. *Investigating lethal shootings: the Gibraltar Inquest*: Summary, p. iii. Amnesty International, April 1989.
- *حمدان، عبد المجيد السكرتير السابق للأمانة العامة لحزب الشعب الفلسطيني.* قابلته سلام حمدان. رام الله، 21 أيلول2003.
- *هولوهن، د. نايل القنصل الايرلندي لدى السلطة الفلسطينية.* قابلته سلام حمدان. رام الله، 10 شباط 2004.

ثانياً: الكتب باللغة العربية

- أبراش، ابراهيم. *فلسطين في عالم تغير*. رام الله: المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، 2003.
- إبراهيم، حسنين توفيق. *ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- أبو بكر، توفيق. *مسيرة التسوية السياسية 1977-1994: حوارات وشهادات*. مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، 1998.
- بونداك، رون. *من أوسلو حتى طابا سيرورة منقطة*. أوراق إسرائيلية. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2002.
- تشومسكي، نعوم. *What uncle Sam really wants?* ترجمة أحمد الحافظ. رام الله: دار التنوير للترجمة والنشر والتوزيع، 2000.

- توهيل، محمد، وفايز أبو هنطش. *علم الإجتماع السياسي قضايا العنف والحرب والسلام*. عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1998.
- حماد، كمال. *الإرهاب والمقاومة*. بيروت، 2002.
- حمدان، عبد المجيد. *الانتفاضة: محاولة تقييم*. رام الله: دار التنوير للنشر والتوزيع، 2002.
- حمدان، عبد المجيد. *الوعد في التوراة*. القدس،1993.
- الحوت، بيان نويهض. *فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة*. بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1991.
- *رضوان الحلو سكرتير عام الحزب الشيوعي الفلسطيني 1934–1943: سيرة حياة نضالية*. مركز فؤاد نصار، 2003.
- شارب، جين. *المقاومة اللاعنفية*. ترجمة مبارك عوض. القدس: المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، 1968.
- شعراوي، حلمي. *الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني*. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998.
- صايغ، يزيد. *الكفاح المسلح والبحث عن الدولة*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.
- العادلي، محمود صالح. *الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد*. دار الفكر الجامعي، 2003.
- عامر، صلاح الدين. *الوضع القانوني للمقاومة في ضوء القانون الدولي الإنساني المعاصر: كراس*. الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان.
- عبد الجواد، صالح. *الأوامر العسكرية الإسرائيلية*.ج 1. عمان: مركز القدس للدراسات الإنمائية، 1986.
- علي، ماجد إبراهيم. *قانون العلاقات الدولية: دراسة في إطار النظام القانوني الدولي والتعاون الدولي*. القاهرة: شركة مطابع الطوبجي، 2001.
- غليون، برهان. *نقد السياسة العملية: العرب ومعركة السلام*. بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999.
- *فلسطين: تاريخها وقضيتها*. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.
- فوق العادة، سموحي. *معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية*. بيروت: Libraririe du Liban، 1974.

- كيسنجر، هنري. *الدبلوماسية من الحرب الباردة وحتى يومنا هذا*. ترجمة مالك فاضل البديري. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.
- *كيف تتفجر الثورة الشعبية المسلحة في فتح: دروس وتجارب ثورية*. كراس.
- *ما بعد إنهيار مسيرة أوسلو: الحاجات والفشل: حوار مع رون بونداك*. ترجمة محمد حمزة غنايم. أوراق إسرائيلية. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية،2001.
- المجذوب، محمد. *دراسة عن المقاومة ضمن كتاب حروب إسرائيل ضد لبنان*. بيروت: منشورات مجلس النواب اللبناني، 1977.
- *مسيرة التسوية السياسية 1977 – 1994: حوار مع د. حنان عشراوي*. سلسلة حوارات إستراتيجية. مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، 1998.
- *مشروع قانون العقوبات الفلسطيني: أوراق عمل*. سلسلة مشروع تطوير القوانين، 17. رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن،.2003.
- مطر، جميل، وعلي الدين هلال. *النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- *مفهوم الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة: التقرير الإستراتيجي*. مركز دراسات الشرق الأوسط، 2003.
- *المقاومة والإرهاب في ضوء القانون الدولي المعاصر وقرارات الأمم المتحدة*. رام الله: مؤسسة الحق، 1999.
- الموند، جابرييل، وبنجهام باويل. *السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية*. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.
- لورنس، هنري.، وآخرون. *دراسات في تاريخ المشرق العربي الحديث المعاصر*. القدس: المركز الفلسطيني للدراسات والنشر، 1994.
- الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. *التقرير السنوي الثامن: كانون الثاني 2002-31 كانون أول 2002*. رام الله: الهيئة، 2003.

ثالثاً: الكتب باللغة الإنجليزية

- Betts, Richard K. *Conflict after the cold war: Arguments on causes of war and peace*. Massachusetts: Allyn and Bacon, 1994.

- Brown, Michael, editor. *Nationalism and Ethnic Conflicts*. MIT Press, 1997.
- *Creeping Annexation: The Israeli Separation Wall and its impact on the WB*. Special Reports Series, 23. Ramallah: The Palestinian Independent Commission for Citizen's Rights, 2003.
- Foster, R.F. *The Oxford History of Ireland. Oxford*: Oxford University Press, 1989.
- Gandhi, M. K. *Non-violent resistance*.Ind. ed: Satyagraha , India: Navajian, 1951.
- Gopal, Balakrishman, editor. *Mapping the Nation. London*: Verso, 1996.
- Harcave, Sidney. *First Blood: The Russian Revolution of 1905*. New York: Macmillan, 1964.
- Hobbes, Thomas. *Leviathan* (Reprinted from the edition of 1651), New York: E. P. Dutton, 1950 and Oxford: Clarendon Press, 1958.
- Hull, Roger H. *The Irish Triangle: Confliction Northern Ireland*. New Jersey: Princton University Press, 1976.
- Jabotinsky, Vladimir. *The Iron Wall*. South Africa: Jewish Heral Publications, 1937.
- Jacqueline, Dana. *A brief history of Orangeism in Ireland*, 1998.
- Levin, R.A, D.T.Campbell. *Ethnocentrism, Theories of Conflict, ethnic attitudes and group behavior*. New York, 1972.
- Lustick, Ian S. *Unsettled states, Disputed Lands*. London :Cornell University Press,1993.
- Mabee, Carleton. *Black Freedom: The nonviolent abolitionists from 1830 through the Civil War*. New York: Macmillan co., 1970.
- Mulholland, Marc. *Northern Ireland: a short introduction*. Oxford: Oxford University Press, 2003.

- Sharp, Gene. *The Methods of nonviolent action*. Boston: Porter Sargent Publishers, 1998.
- Sharp, Gene. *The Politics of Nonviolent Action.* Part one*, Power and Struggle*. Boston: Porter Sargent Publishers, 1973.
- Solan, G. R. *The Geopolitics of Anglo – Irish Relations in the 20th Century*. London: Leicester University Press, 1997.
- *Stop the Wall in Palestine*. Jerusalem: The Palestinian Environmental NGOs Network PENGON, 2003.
- Wilkinson, Paul. *Terrorism and the liberal state*. New York: John Wiley, 1977.
- Witte, Rob. *Racist, Violence and the state*. England: Addison Wesley Longman Limited, 1996.

رابعاً: الدوريات العربية

- أبو فخر، شوكت. "إتفاق تاريخي في ايرلندا الشمالية: نقاط التقاء ومحاور اختلاف." *السياسة الدولية*، عدد 57 (صيف 1998):184-187.
- الأشهب، نعيم. "إلى متى تستمر الانتفاضة." *صوت الوطن*، عدد 1 (أيلول 1989): 4-6 .
- تشومسكي، نعوم، أحمد الحافظ، مترجم. "إحتمالات السلام في الشرق الأوسط." *مجلة النهج*، عدد 30 (ربيع2002): 8 - 44.
- حاتم، لطفي. "الإرهاب وعسكرة السياسة الدولية." *مجلة النهج*: عدد 30 (ربيع 2002): 134-149.
- الحوراني، فيصل. "الفلسطينيون بين التطرف والتهاون، ولا مناص من الانتظار." *مجلة صوت الوطن*، عدد 82 (شباط2002):16-20.
- ريمون، ماهر كامل. "إيرلندا الشمالية: مساع نحو تحقيق السلام." *السياسة الدولية*، عدد 132 (نيسان1998):237-242.
- الشريف، ماهر. *مجلة صوت الوطن*، عدد 25 (أيلول 1991): 41 –55.
- صالح، سمير عبدالله. "مفاوضات السلام: الوقائع والآفاق." *صوت الوطن*، عدد 30 (شباط 1992): 6 -26 .

- العزي، غسان. "اتفاق ستورمونت ونهاية الحرب الايرلندية." *شؤون الأوسط*، عدد 74(1998): 86 -92.
- *العمل الأهلي* 7، العدد 45 (2004).
- فولر، غراهام. "لماذا أصبحت الدولة الفلسطينية حتمية؟." *مجلة الكاتب*، عدد 123 (تموز 1990): 29- 42.
- كارمي، بولس."أثر الانتفاضة وتفاعلاتها على مواقف الجاليات اليهودية." *صوت الوطن*، عدد 4 (كانون أول 1989): 52-48.
- *مجلة السبيل*، عدد خاص (أيلول 1990): 18-13.
- مصطفى، محمد. "مستقبل السلام في ايرلندا الشمالية." *السياسة الدولية*، عدد 116 (2001): 48 -54.
- المغربي، فؤاد."السياسة الأمريكية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية: نظرة تحليلية." مجلة *الدراسات الفلسطينية*، عدد 53 (شتاء 2003): 5-10.
- *الموجز السياسي*، عدد 83 (2004) 24 -28.
- ناصر، نعيم. "من جديد عن العنصرية والصهيونية وتداعياتها." *مجلة صوت الوطن* 3، عدد 29 (كانون الثاني 1992): 9-14.
- النقيب، فضل مصطفى."تأثير انتفاضة الأقصى في الاقتصاد الإسرائيلي." *مجلة الدراسات الفلسطينية*، عدد 54 (ربيع 2003): 50 - 63.

خامساً: الدوريات الإنكليزية

- *The Times,* November17, 1971.
- *Herald Tribun*, March 1991.

سادساً:المعاجم

- *المنجد: قاموس عربي- عربي*. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1973.

- *Merriam Webster's Collegiate Dictionary*, 10th ed. (Merriam – Webster, Incorporated, Srpingfield, U.S. A, 1993). As Horn by, Oxford Advanced learner's Dictionary of current English, Oxford University Press, 1974.

▪ Ontons, C.T. *The Oxford Dictionary of English Etymology*. Oxford Clarendon Press, 1966.

ثامناً: الإنترنت

1. يحيى عبد المبدي، *مفهوم الإرهاب بين الأصل والتطبيق* (القاهرة: معهد الدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة، 2001) http://islamonline.net/arabic/mafaheem

2. كمال حماد، *الإنتفاضة كمقاومة في القانون الدولي العام* http://moqawama.org/arabic/rt_resis/doc2003/intifada.htm

1. Implementing the Good Friday Agreement. http:// www.nio.gov.uk/001211b-nio.htm.

2. Shaul Misal, Avraham Sela, " The Palestinian Hamas: Vision, Violence, and Coexistence", http:// www.cixonet.org/book/mishal/cho3.html (Chapter 3, page2)

3. The Palestine Monitor, the voice of civil society: *statistics for the Palestinian Intifada: 28 Sep. 2000 – 22 Oct. 2003,* (11 May 2003) http:// Palestine monitor org/fact sheet/ Palestinian-intifada – fact sheet html.

4. Http: // www.almoziny.jeeran.com/wall.html.

5. Raymond Murray, *State Violence: Northern Ireland 1969 – 1997* (Mercier Press, 1998), 13, http://cain.ulst.ac.uk/issues/violence/murray.html.

6. http://www.wsws.org/articles/1999/sep 1999/ ulst-so3. shtml.

سابعاً: الصحف

1. جريدة *الأيام الفلسطينية*، 17 تشرين الأول، 04.
2. جريدة *البيان الأماراتية*، 7 تشرين الأول، 04.
3. جريدة *القدس العربي*، 30 أيار، 2001.
4. جريدة *الوطن العمانية*، 19 كانون الأول، 1998.
5. جريدة *الوطن العمانية*، 4 تشرين الأول، 04.